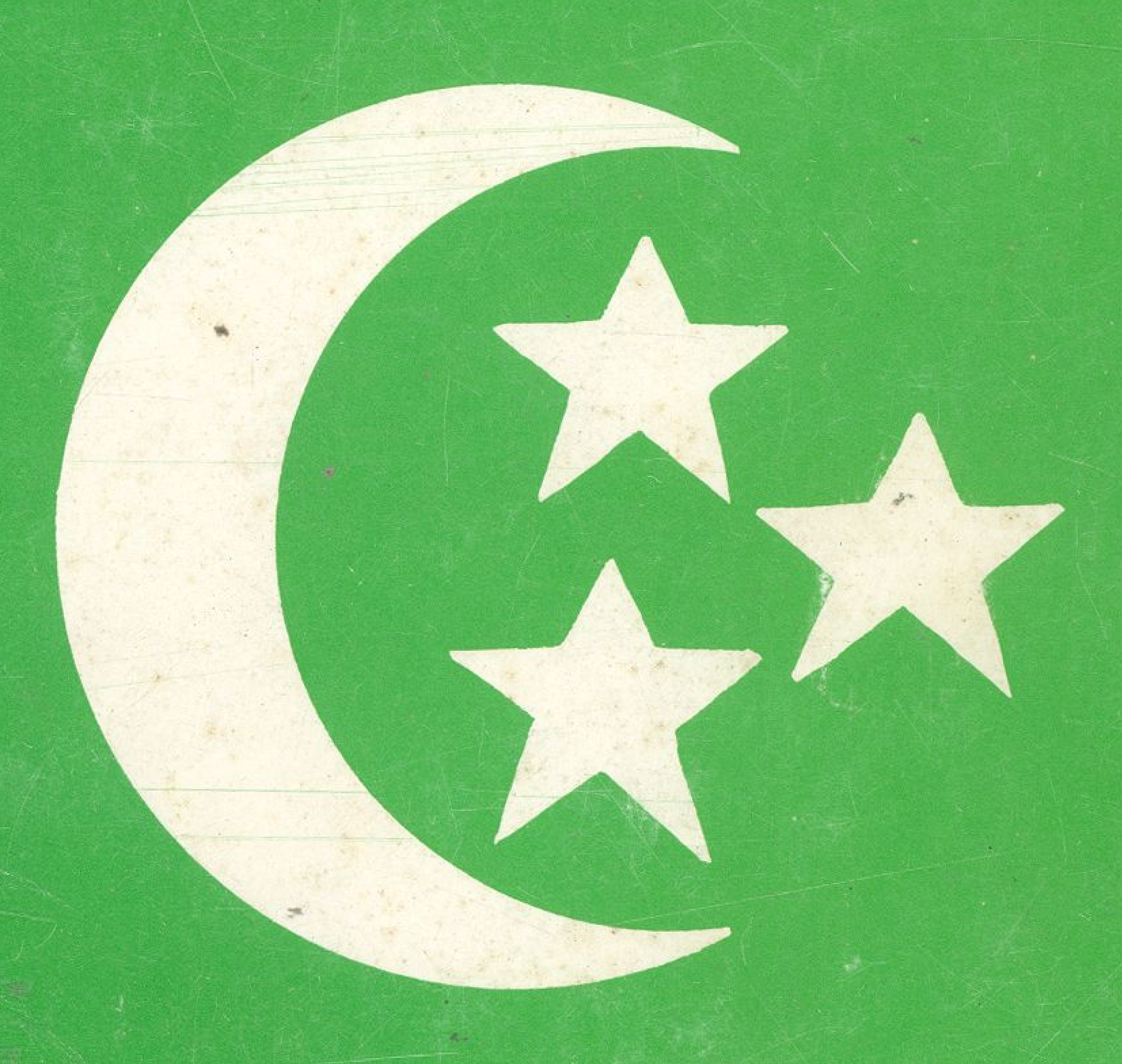
الدكتور بطرس بطرس غالى
أمين عام الأمم المتحدة

رقيب على أحداث مصر

حوليات مصر السياسية (١٨٧٨ - ١٨٨٢م)

تحقيق ودراسة
الدكتور يونان لبيب رزق





دار المعارف

ميخائيل شاروبيم

رقيب على أحداث مصر

(حوليات مصر السياسية ١٨٧٨ - ١٨٨٢)

تقديم
دكتور بطرس بطرس غالى

تحقيق ودراسة
دكتور يونان لبيب رزق



دار المعارف

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج.م.ع.

مقدمة

عندما كنت تلميذًا فى نهاية الثلاثينات فى مدرسة الليسيه بالقاهرة، كان أستاذى الذى يعلمنى اللغة العربية الكاتب المشهور زكى مبارك. وقد فاجأنى فى أحد الأيام، وبعد انتهاء الدرس، عندما وجه إلىّ سؤالاً حول ما إذا كنت قد قرأت كتاب «الكافى» الذى وضعه جدى ميخائيل شاروبيم. وقد ادعيت، فى إجابتى على استفساره، بأننى قد حاولت قراءة الكتاب، ولكن سرعان ما عزفت عن الاستمرار فى قراءته، لأن كتب التاريخ لا تغرينى. وأدرك زكى مبارك أننى لم أقرأ كتاب «الكافى»، وقال لى اطلب من والدتك أن تقدم لى الأجزاء الأربعة التى طبعت من الكتاب حتى أقرأها مرة أخرى، ما دمت لم تستطع أن تقرأها أنت، ثم استرسل قائلاً إن هناك جزءًا خامسًا من الكتاب لم يطبع بعد، ويجب أن تهتم الأسرة بنشر هذا الجزء لأنه يتناول فترة هامة من تاريخ مصر فى مطلع هذا القرن، لم يكتب عنها الكثير، وأن هذا الجزء الخامس هو أهم أجزاء الكتاب جميعًا.

وفى الحقيقة، لم أكن أعرف أن هناك جزءًا خامسًا من كتاب «الكافى» لم يطبع بعد، كما أننى لم أعرف أن تلك المهمة ستقع على عاتقى فى يوم من الأيام.

ومرت الأيام، وعندما عدت من باريس فى أكتوبر ١٩٤٩ بعد حصولى على درجة الدكتوراه، وعينت مدرسًا للعلوم السياسية بجامعة القاهرة، سلمتنى والدتى السيدة صفية ميخائيل شاروبيم مؤلفات والدها التى لم تنشر

بعد، وقالت لى بالحرف الواحد «أصبحت أستاذًا فى الجامعة وكانت أمنيتى أن تعمل فى الحقل الثقافى، وسيقع على عاتقك مسئوليات جسام، ليس فقط بصفتك أستاذًا جامعيًّا بل بصفتك حفيد ميخائيل شاروبيم، وأننى أعهد إليك بمهمة نشر مؤلفاته التى لم تطبع بعد وهما مخطوطان، أولهما الجزء الخامس من «الكافى» وثانيهما كتاب «الرقيب»، وهما الكتابان اللذان لم يجدا طريقهما إلى النشر، على الرغم من مرور أربعين سنة على كتابتهما، وأملى أن تحقق أمنيتى الثانية، كما حققت أمنيتى الأولى».

وكرت الأيام والسنون، وكانت والدتى (يرحمها الله) تذكرنى من وقت لآخر بنشر مؤلفات جدى، بينما كنت مهتمًّا حينئذ بنشر الملازم الجامعية لطلبتى الذين أقوم بالتدريس لهم، واعتذرت لوالدتى بأن مؤلفات جدى هى مؤلفات تاريخية، وهى تتطلب أستاذًا فى التاريخ ليتولى تحقيقها وتصحيحها وضبط تواريخها. وقد حاولت فعلاً أن أجند بعض المعيدين فى تلك المهمة الصعبة، ولكنى لم أوفق.

وانقضت سنوات وسنوات حتى توفيت والدتى دون أن أنشر مؤلفات والدها، وزاد شعورى بالذنب والتقصير كلما تراكمت السنوات دون تحقيق الأمنية التى طالما راودت أمى.

وذات يوم، كنت أتحدث مع الأستاذ المؤرخ الدكتور يونان لبيب رزق، الذى لعب دورًا جوهريًّا فى قضية «طابا» وجاء ذكر كتاب «الكافى» لميخائيل شاروبيم، وعرضت عليه أن يتولى تلك المهمة الدقيقة التى طالما تأخرت فى أدائها، فوافق مشكورًا، بل تحمس للمشروع، واتفقنا على أن ننشر كتاب الرقيب كخطوة أولى، ثم ننشر بعد ذلك الجزء الخامس والأخير من كتاب «الكافى»، كما فكرنا كذلك فى وجوب إعادة نشر الأجزاء الأربعة الأولى التى نفدت منذ عهد بعيد.

وقد طلب منى أن أكتب مقدمة لهذا الكتاب الذى قام بتحقيقه، ولما كنت من غير المتخصصين فى التاريخ، حتى أقدم لمؤرخ يكتب ويحقق ويعلق على كتاب مؤرخ آخر، رأيت أن خير مقدمة أكتبها، إنما تتمثل فيما يمكن أن أحكيه للقارئ حول قضية المسئولية والتقصير فى نشر هذا الكتاب، وفى أن أسجل شكرى وعرفانى للدكتور يونان لبيب رزق، مرتين، الأولى لأنه أتاح لأمنية والدتى أن تتحقق، والثانية لأنه مكننى من الوفاء بما أخذته على عاتقى من مسئولية.

بطرس بطرس غالى

الرجـل والرقيب

ميخائيل بك شاروبيم أحد أعمدة المؤرخين المصريين فى القرن التاسع عشر يشتهر بكتابه المعروف «الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث» الذى قام على تأليفه فى الفترة بين عامى ١٨٨٨ و ١٨٩٠، وهو الكتاب الذى صدر فى أربعة أجزاء، بالإضافة إلى جزء خامس لم ينشر حتى هذه اللحظة !.

ويصنف النقاد ميخائيل شاروبيم بين من أطلق عليهم «الحوليون الجدد The Neo-Chroniclers»[١]. وهو نوع من المؤرخين يختلف عن «الحوليين القدامى» الذين ينتمون إلى العصور الوسطى من أصحاب الحوليات المشهورين..

ويوضع فى هذا التصنيف عديد من المؤرخين الذين ظهروا فى القرن التاسع عشر، محمود الفلكى، على بهجت، أحمد كمال، وإن كان هؤلاء لم يقتربوا من الفترة التى عاشوها، أما أولئك الذين أرخوا للقرن التاسع عشر المحسوبين عليه، وخاصة فى الحقبة التى عاشوها فهما اثنان؛ إسماعيل سرهنك صاحب الكتاب المعروف «حقائق الأخبار عن دول البحار»، ومؤرخنا الذى نعرض له اليوم «ميخائيل شاروبيم»[٢].

---

(١) Jack A. Crabbs, Jr, The Writing of History In Egypt in the Nineteenth Century Egypt- A Study in National Transformation.

(٢) Ibid P. 130.

ووضع سرهنك وشاروبيم فى هذا التصنيف له أسبابه، فهما قد اتبعا نفس مناهج الحوليين القدامى، سواء من جهة بدء أعمالهم التاريخية منذ بدء الخليقة، أو فى وقت قريب، أو من ناحية التقسيم الحولى للتاريخ، عامًا وراء عام وشهرًا وراء شهر ويومًا بعد يوم!

بيد أنه على الجانب الآخر اختلف هؤلاء الحوليون الجدد عن زملائهم القدامى فى أكثر من جانب..

فهم من ناحية قد تجنبوا «السجع» الذى كان أحد لوازم الكتابة التاريخية للحوليات القديمة، وهم من ناحية أخرى اعتمدوا أسلوبًا عصريًّا مباشرًا، غير ذلك الأسلوب الملىء بالمحسنات اللفظية التى كانت سمة أساسية للكتابات الحولية القديمة، إضافة إلى ذلك فإن كتابات شاروبيم وزميله كانت تتسم بدرجة من التحليل وقدر من النقد مما كانت تفتقده كتابات المؤرخين الحوليين المنتمين للعصور الوسطى.

ويمكن القول أن هؤلاء الحوليين الجدد كانوا الممثلين الأمناء للعصر الذى عاشوه.. القرن التاسع عشر، فهذا القرن بالنسبة لمصر كان قرن دخول العصور الحديثة بكل أدواته وأفكاره، وكان من الطبيعى أن ينعكس هذا الدخول على الدراسات التاريخية شأنه فى ذلك شأن بقية وجوه الفكر المصرى.

ولما كانت مثل هذه التحولات لا تحدث فى التاريخ بشكل فجائى وإنما تستغرق بعض الوقت تقترن فيه جنبًا إلى جنب سمات الماضى الراحل مع تقاطيع القادم، فإن ما مثله شاروبيم إنما كان يعبر عن روح العصر، وكان يمثل مرحلة فى الكتابة التاريخية لابد من اجتيازها!.

هذا عن موقع شاروبيم يبقى التعرف عليه..

مع أنه ليس هناك خلاف حول أن الرجل قد ولد فى القاهرة، وعلى

وجه التحديد فى حارة السقايين، فإن هناك خلافا على تاريخ ميلاده، إذ بينما تجمع الكتابات المنشورة على أنه من مواليد عام ١٢٧٧ هجرية (١٨٦٠ - ١٨٦١)[١] فإن ملفه الموجود بدار المحفوظات المصرية يقول بغير ذلك![٢].

تحت عنوان «تعريفة بخط يد ميخائيل بك شاروبيم» تقول إحدى أوراق هذا الملف إنه من مواليد القاهرة فى شهر رجب عام ١٢٦٩ من الهجرة الموافق أول أبريل عام ١٨٥٣ ميلادية، أى بفارق ثمان سنوات كاملة عما سجلته الكتابات المنشورة! وإن كان الأمر لا ينتهى عند هذا الحد إذ يؤدى تقليب أوراق هذا الملف إلى الخروج علينا بمفاجأة أخرى!.

فقد جاء فى شهادة مؤرخة فى ٨ فبراير عام ١٩٠٤ ما نصه: إن «حضرته أوضح بالتعريفة المقدمة أنه مولود بمصر فى أول أبريل سنة ١٨٥٣ ميلادية ولما طلب منه تقديم مذكرة ميلاده وإيضاح الحارة والقسم المولود فيهما فأعطى إجابة فى ٢٨ يناير ١٩٠٤ بأنه لا يوجد بطرفه تذكرة ميلاد، ولا يعلم بأى قسم من أقسام مصر ولد، هذا وإن كان من واقع قوله الوارد بتعريفته يكون مبدأ دخوله الخدمة الواقع فى ٧ فبراير ١٨٦٩ وهو قبل دخوله سن ١٨ سنة، ولكن نظرًا لأن القومسيون الطبى المنعقد بإدارة الصحة فى ٢ فبراير سنة ١٩٠٤ قدر سنه خمسة وخمسين سنة تقريبًا - من واقع هذا التقدير يكون مبدأ دخوله الخدمة هو بعد وصوله سن ١٨ سنة».

---

(١) انظر - زكى فهمى: صفوة العصر فى تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر الجزء الأول ص ٦٠٣، عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين - الجزء الثالث عشر ص ٦٠، خير الدين الزركلى: الأعلام - قاموس تراجم - الجزء الثامن ص ٢٩٥، رمزى تادرس: الأقباط فى القرن العشرين - مجلد ١ من الجزء الثالث ص ٢٨.

(٢) دار المحفوظات المصرية - دولاب ٤٠ عين ٤ محفظة ٨٣٢ دوسيه رقم ٢٢٠٤٩ تحت عنوان (حضرة ميخائيل بك شاروبيم الذى كان ناظر إدارة بمراقبة الأملاك الأميريه).

وفى اعتقادنا أن أقرب التواريخ الثلاثة للصواب هو تاريخ عام ١٨٥٣، فبالإضافة إلى أنه التاريخ الذى كتبه بيده فإن التاريخ الأول عام ١٨٤٩ قد وضعته لجنة «للتسنين» لدواعى خاصة بالحصول على المعاش (١)، والتاريخ الذى أخذت به الكتابات المنشورة (١٨٦١) فهى وإن كانت قد أجمعت عليه إلا أن ذلك يدل على أنها نقلت عن بعضها أكثر مما يعنى بصحة هذا التاريخ غير المعقول لرجل دخل خدمة الحكومة عام ١٨٦٩، كما تشير بذلك إحدى أوراق ملف خدمة ميخائيل بك[١]. ولمعرفة تاريخ ميلاد ميخائيل شاروبيم أهمية خاصة سوف نتبينها لدى دراسة هذا العمل الذى نقوم بتحقيقه ونشره.

تعلم الرجل شأن عديد من أقرانه وأبناء طبقته فى هذا العصر فى مدرسة حارة السقايين، التى أتقن فيها بعض اللغات التى أفادته أيما إفادة فيما بعد فى كتاباته التاريخية، خاصة الفرنسية والإنجليزية، وإن كان فى تقديرنا قد أتقن اللغة الأولى أكثر بحكم انتمائه لطبقة الأعيان التى تدل عليها مؤشرات عديدة.

فهو قد ولد لرجل من أعيان مدينة بنى سويف، ويشير «كشف الذمة المالية» المحفوظ بملفه أنه قد ورث عن أبيه ١٣ فدانًا فى العياط وعمارة ببنى سويف، كما تشير المصادر العائلية أنه قد ضاعف أملاكه خاصة بعد أن ورث أملاك أخيه الوحيد الذى لم يعقب، وهى أملاك نافت عن ثمانين فدانًا بالإضافة إلى بيت كبير فى حارة السقايين[٢].

مؤشر آخر تمثل فى مصاهراته، فهو قد تزوج من ابنة أسرة قبطية كبيرة

---

(١) كشف بيان مدة خدمة حضرة ميخائيل بك شاروبيم.

(٢) من محضر جلسة مع د. بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية (سبتمبر ١٩٩٠) وحفيد ميخائيل شاروبيم.

(اللواء أبادير)، ثم إن ابنتيه تزوجت إحداهما من أسرة بطرس باشا غالى واقترنت الثانية بأحد أبناء راغب بك إسكندر.

ويشير نفس المصدر إلى أن مظاهر الأبهة الطبقية لم تكن تنقص حياة ميخائيل بك شاروبيم، فالعربة ذات الخيول المطهمة، والصالون الأدبى الذى كان يقصده الأصدقاء من رجال الفكر والأدب، وما إلى ذلك من مظاهر حياة أعيان العصر.

وقد أفاد ذلك صاحب الكافى فى حياته العملية حين عمل فى مستهلها سكرتيرًا لإسماعيل باشا صديق وزير المالية المعروف فى عصر إسماعيل، كما أفاده فى عمله التاريخى، ذلك أن تواجده داخل الطبقة الحاكمة قد أتاح له الكثير من أسباب المعرفة التى لم تكن تتاح لغيره مما يبدو بوضوح فى كتاباته، وفى العمل الذى يتضمنه هذا الكتاب.

وليس من شك أن انتماءه الطبقى قد أثر على تدرجه الوظيفى على النحو الذى نستخرجه من ملفه، كذا ممن كتبوا عن سيرته.

عين أولاً فى قلم التحريرات الأفرنجية بوزارة المالية رقى بعدها بعامين مترجمًا فسكرتيرًا خصوصيًّا لإسماعيل باشا صديق. بعد قتل هذا الأخير عام ١٨٧٦ نقل سكرتيرًا ثانيًا للمستر إسكرفنر مدير الجمارك فوكيلاً لتلك المصلحة فمديرًا لجمارك دمياط فأمينًا لجمارك بورسعيد.

بعد اعتزال العمل الحكومى لفترة عين عام ١٨٨٤ قاضيًا بمحكمة المنصورة، ثم رئيسًا لنيابة تلك المحكمة، ونال خلال تلك الفترة لقب البكوية حتى عام ١٨٨٨، حين تغاضب مع رياض باشا مما دفعه إلى ترك العمل الحكومى حتى عام ١٨٩٣، وهى الفترة التى أخرج خلالها كتابه المعروف «الكافى»، ثم عاد للعمل الحكومى مرة أخرى ناظر إدارة بمراقبة الأملاك الميرى، وهو العمل الذى اعتزله نهائيًا فى ديسمبر عام ١٩٠٣.

ومن موقعه الاجتماعى والوظيفى إلى موقعه الفكرى، وتشير المصادر إلى أنه قد بدأ منذ وقت مبكر فى الاهتمام بالكتابة، فكتب عدة قصص بأسلوب يحاكى به كتاب «العيون اليواقظ»[١]، ثم قام بتحقيق رسالة فى مذهب الإسماعيلية وضعها حمزة بن على تحت عنوان «التليد فى مذهب أهل التوحيد»[٢]، ونعتقد أنه قد دخل ميدان الكتابة التاريخية من هذا العمل.

انكب بعد ذلك على عمله الشهير «الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث» الذى صدرت منه أربعة أجزاء.

بينما تناول فى الجزء الأول تاريخ مصر القديم، منذ نوح حتى الفتح العربى فقد خصص الجزء الثانى عن عصر ما قبل الإسلام فالخلافة فالفاطميين فالأيوبيين فالمماليك حتى الغزو العثمانى لمصر.

القسم الثالث عن مصر فى العصر العثمانى، حتى قيام حكم محمد على عام ١٨٠٥ تبعه بالقسم الرابع، الذى تتبع فيه التاريخ المصرى حتى نهاية عصر توفيق عام ١٨٩٢.

ومع أنه من المعلوم أن جميع تلك الأجزاء قد تم نشرها فإن هناك جزءًا خامسًا قد عكف على كتابته، فى أخريات حياته يتضمن تاريخ عباس حلمى، حتى إعلان الحماية، الذى انتهى بخلعه وتولية السلطان حسين كامل، وهو الجزء الذى لم ينشر حتى اليوم.

وفى تقديرنا أن هذا الجزء من «الكافى» من أهم أجزاء الكتاب بحكم أنه يتناول فترة، عاشها ميخائيل شاروبيم، وعرف خفاياها، ومثل تلك

---

(١) رمزى تادرس؛ مرجع سابق ص٢٨.

(٢) خير الدين الزركلى؛ مرجع سابق ص ٢٩٥.

الفترات التى يعيشها كتاب الحوليات، تكون فى العادة أهم ما يكتبونه، ويقدم الجزءان الثالث والرابع من كتاب «عجائب الآثار فى التراجم والأخبار» للمؤرخ المصرى المشهور «عبد الرحمٰن الجبرتى» نموذجًا على ذلك.

وفى تقديرنا أيضًا أن الدواعى التى دفعت صاحب الكافى إلى عدم نشر هذا الجزء فى حياته، بحكم ما كان يمكن أن يسببه له من حرج مع بعض الشخصيات، التى تناولها، والتى كانت لا تزال على قيد الحياة، أن هذا الحرج قد زال الآن، وأنه قد جاء وقت نشره بعد مضى أكثر من ثلاثة أرباع القرن على الفترة التى يعالجها!

إضافة إلى الكافى، هناك عديد من الكتابات التى وضعها ميخائيل بك شاروبيم، والتى وضعها على شكل رسائل، منها رسالة عن «الاستعمار» وأخرى عن «إنكلترة فى جنوب شبه الجزيرة العربية»، بالإضافة إلى أربع وثلاثين رسالة فى مباحث مختلفة[1].

* * *

ما لم يشر إليه أى مرجع من المراجع التى تناولت بإيجاز، أو بإسهاب مؤلفات ميخائيل بك شاروبيم، هذا المخطوط الذى نقوم على نشره فى هذا الكتاب تحت عنوان «الرقيب - أو حوادث مصر الأخيرة».

ويتناول هذا المخطوط الفترة، بين خلع إسماعيل (١٨٧٩)، وأوائل عام ١٨٨٢، مع اشتعال أوار الثورة العرابية، وهى فترة بالغة الأهمية فى التاريخ

(١) المصدر السابق ص ٢٩٥.

المصرى الحديث، ويكفى تدليلاً على أهميتها أن عملين من أهم الأعمال العلمية قد خصصا لها[1].

وفى رأينا أن هذا العمل سابق «للكافى»، بل نزعم أنه كان وراء إقدام ميخائيل شاروبيم على وضع الكتاب، الذى اشتهر به، وهو رأى تدلل عليه عدة شواهد..

فتؤكد المقارنة بين ما جاء فى «الرقيب» وما جاء فى «الكافى» أن الرجل كان أكثر إلماما ببعض الحوادث فى كتابه الكبير منه فى مخطوطه الذى نقوم بنشره، وهو إلمام يوفره البعد الزمنى الذى لم يكن قد توفر له مع وضعه «للرقيب»، كما تؤكد أنه كان أكثر ولعًا بالتفاصيل فى المخطوط الذى لم ينشر منه فى الكافى، وهو ولع يعزى إلى أنه كان يعايش تلك الفترة، التى كتب عنها على عكس الحال عندما كتب عن نفس الفترة فى «الكافى» بعد أن كان بعد به الزمن عن الفترة المذكورة.

وليس من شك أنه قد استعان فى كتابته للقسم الأخير من الجزء الرابع من الكافى «بالرقيب»، الأمر الذى تنم عنه المقارنة بما جاء فى العملين، وإن كان ما جاء فى «الرقيب» أكثر حيوية وإثارة بحكم المعايشة.

وفى اعتقادنا أن ما دفع ميخائيل شاروبيم إلى العدول عن نشر الرقيب هو نفس ما دفعه إلى تأجيل نشر الجزء الخامس من الكافى، الحرج الذى كان يمكن أن يقع فيه مع المعاصرين، الذين تناولهم فى كتابه بالنقد أو بذكر

---

(١) العمل الأول رسالة الدكتوراه التى تقدم بها الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى إلى جامعة لندن، والتى ترجمها تحت عنوان «مصر والمسألة المصرية ١٨٧٦ - ١٨٨٢» ونشرت فى القاهرة عام ١٩٦٥، والكتاب الذين وضعه المؤرخ الألمانى الكسندر شولش، وعربه الدكتور رءوف عباس حامد، تحت عنوان «مصر للمصريين - أزمة مصر الاجتماعية والسياسية ١٨٧٨ - ١٨٨٢» ونشر فى القاهرة عام ١٩٨٣.

الحقيقة، التى كان يمكن أن تؤلمهم، هذا من جانب، أما على الجانب الآخر، فنظن أنه قد تصور أنه بعد أن تناول نفس الفترة فى الجزء الرابع من «الكافى» فلم تعد ثمة حاجة إلى نشره مرة أخرى. وهو تصور غير صحيح بحكم الاختلاف الكبير فى تناول الأحداث فى العملين.

وقيمة «الرقيب» التاريخية، الأمر الذى دفعنا إلى نشره، أنه من أول الأعمال التى تقدم رؤية مصرية عن تلك الفترة المفصلية فى التاريخ المصرى الحديث، بين سقوط إسماعيل والاحتلال البريطانى للبلاد.

ويمكن من خلال دراسة متعمقة للمخطوط أن نلاحظ أن هذه الرؤية قد تأثرت باعتبارات الميول الوطنية، جنبا إلى جنب مع التشكيل الثقافى للرجل ووضعيته الاجتماعية والوظيفية، ورؤاه التاريخية، ثم أخيرًا ميوله الشخصية..

ونبدأ بالأخيرة، فمن السهل على من يقرأ الرقيب أن يلاحظ تلك العداوة الظاهرة، التى كان يكتب بها صاحب المخطوط عن «الخديوى إسماعيل»، وليس من العسير تفسير هذه العداوة على ضوء ما هو معروف من دور للخديو المذكور، فى قتل إسماعيل باشا صديق المعروف بالمفتش، والذى كان ميخائيل شاروبيم يعمل «سكرتيرًا خصوصيًّا» له وقت اغتياله!.

موقفه الوطنى يبدو من عداء واضح «لدولة الاحتلال» التى وصفها فى جانب من المخطوط بقوله: «هى هى المطاعة فى كل ما أشارت، وصاحبة الفوز أينما سارت، والغار أينما غارت ولله دينارها الذى طالما دق الأعناق، ولق العيون، ونسف الحصون، وكم به سيوف ومضت،ورماح شرعت وأحزاب تجمعت، وأملاك سلبت، وممالك خربت، وملوك عزلت فهى أحرص الحكومات على ما فيه مصلحتها، وأشدها تيقظًا لما فيه توطيد

دعائم عزتها.. وهكذا ما برحت تختلس الشهرة اختلاسًا، وتقتبس الصيت اقتباسًا وتستزيد ذاتها بنقص الغير، وتنسج خيرها بنقص الخير..».

أما التشكيل الثقافى فقد بدأ من اعتماده الواضح على الصحافة الفرنسية فى استقائه لكثير من المعلومات، ثم أن جميع الأجانب عنده «مسيو» سواء كانوا من الفرنسيين أو غيرهم!

وكان للوضعية الاجتماعية أشد التأثير على «الرقيب» مما يمكن أن نرصده فى أكثر من جانب..

١ - يمتلىء المخطوط بمعلومات اجتماعية عن الطبقة التركية الحاكمة، وهى معلومات لا تتاح إلا لمخالط لهذه الطبقة، وعلى صلة بأبنائها ممن كان يشير إليهم بقوله «حدثنى من أثق فيه»، وما إلى ذلك من عبارات تفيد صلات وثيقة ومتشعبة بشخصيات من أبناء هذه الطبقة.

٢ - ما يمكن ملاحظته من نغمة تنم عن إحساس واضح بالمكانة الطبقية كانت تصل أحيانًا إلى درجة من التعالى الطبقى، فهو قد انتقد إسراف الخديو توفيق فى إعطاء الرتب والنياشين لمن هم فى مواقع طبقية متدنية بقوله: «أكثر أيضًا من إعطاء الوظائف الديوانية لغير أهلها والجلاء أى لقب التعظيم للحرافيش»!.

٣ - موقفه العدائى من رجال الثورة العرابية، إلى الحد الذى كان لا يصفهم معه إلا «بالعصابة»، وهو توصيف وإن كان قد صدر فى جانب منه عما ترتب عن الثورة من الاحتلال البريطانى، إلا أنه قد صدر فى نفس الوقت، فيما نعتقد، مما ترتب على أعمال هؤلاء من مخاطر حاقت بطبقة الأعيان التى كان ينتمى إليها ميخائيل بك!.

لعل الأهم من كل ذلك المنهج التاريخى الذى اتبعه صاحب الرقيب

والذى يمكن أن نستخرجه من هذا العمل الذى بين أيدينا أحيانًا بالتصريح وغالبًا بالتلميح!.

أول ما يلاحظ فى «الرقيب» هذا المنهج الحولى الجديد الذى أشرنا إليه فى مستهل هذه الدراسة، وهو فى هذا ملتزم بالتاريخ الهجرى فيما درج عليه أسلافه من الحوليين.

الملاحظة الثانية حرص واضح من ميخائيل شاروبيم على الإسناد، وهو إسناد تراوح بين النقل عن أشخاص «يثق فيهم» من بين حضور الحادثة التى يؤرخ لها، أو بين أن يسند المعلومة لنفسه، فقد كان حريصًا أن يسجل ذلك تحت لفظة «أقول» أو «قلت»، أما إذا جاءت المعلومة عن صحيفة مصرية أو أجنبية، خاصة الصحف الفرنسية، فقد كان حريصًا أن يسجل اسم الصحيفة التى نقل عنها.

عندما كان يخشى من أن يدخل فى روع القارى أنه قد استطرد، أو خرج عن الموضوع، فقد كان حريصًا على أن ينبه لأسباب استطراده فيما نراه فى قوله: «وقد جرت عادة الكتاب والمؤرخين، أو المتهافتين من أمثالى على جمع شوارد الحوادث، بأنهم لا يبخلون بذكر تراجم عظماء الوقت ومشاهير رجاله، وأصحاب المظاهر فيه، وكل من له يد فى حوادثه ووقائعه الداخلية والخارجية تتميمًا للفائدة الموضوع من أجلها التاريخ، فرأيت أن لا حرج علىّ فيما لو عانيت شرح ترجمة أحمد عرابى..».

وبالمقابل عندما كان يرى أن الاستطراد فى الموضوع لن تكون له فائدة بالنسبة للقارئ فقد كان يشير إلى ذلك أيضًا كأن يقول: «فكانت الجريدة من هاته الجرائد تكذب اليوم ما قالته بالأمس وتخلط، وتخبط خبطا قد أضربنا عن ذكره صفحًا لخلوه من الفائدة المقصودة من هذا المقام».

وكأن يقول فى موضع آخر «وعملت له بعيد ذلك تشريفة رسمية بسراى عابدين، قد أضربنا صفحًا عن ذكر تفصيلاتها».. وهكذا..

ملاحظة أخرى أن الرجل قد تحلى بحس نقدى عالٍ لمن كان يعيش فى عصره، أو يعمل فى وظائفه.

وسوف يلاحظ القارئ أن هذا النقد قد اتجه فى جانب منه للخرافات التى سخر منها، والتى كان يعتنقها العامة، واتجه فى جانب آخر إلى الخديوى، واتجه فى جانب ثالث لرياض باشا، أو الرئيس كما كان يسميه، والذى خصه بقدر كبير من الانتقادات لعلها كانت من أهم الأسباب التى دفعته إلى العدول عن نشره «للرقيب» فى حياته.

ويلاحظ أن الرجل لم تكن تنقصه روح الفكاهة المصرية فى انتقاداته التى كان يوجهها لهؤلاء، كأن يقول فى تعليقه على ثقل الضرائب التى فرضتها وزارة رياض «قلت: لعمرى الله ما بقى فى ذاك الحين إلا أن يؤخذ ضريبة أيضًا على الساعل والعاطس والمتثائب»!.

يبقى أخيرًا تسجيل الحقيقة بأن النسخة المنشورة من المخطوط ناقصة.

ويضم المخطوط ٢٧٦ صفحة من القطع المتوسط والواضح أن ميخائيل بك قد أسند كتابته إلى ناسخ يتمتع بدرجة كبيرة من حسن الخط.

وينقص المخطوط ١٢ صفحة هى من صفحة ٢٦٠ إلى صفحة ٢٦٣. من صفحة ٢٦٨ إلى صفحة ٢٧٥ ولم نجد أى نسخة أخرى من المخطوط يمكن أن تستكمل منها الصفحات الناقصة.

وقد حاولنا التمييز بين الحواشى التى وضعها المؤلف والهوامش التى قمنا بوضعها بترقيم تلك الهوامش ووضع علامات بالنسبة للحواشى.

ورغم نقص بعض الصفحات ورغم أن صفحات أخيرة غير معروف

عددها تنقص المخطوط غير أن نشره، فى تقديرنا، كبير الفائدة، سواء بحكم أهمية الفترة أو بحكم قدرة المؤرخ، ونأمل أن يشاركنا القارئ هذا التقدير.

دكتور/ يونان لبيب رزق

الرقيب
أو حوادث مصر الأخيرة

لجامعها الفقير إلى رحمة ربه الكريم

ميخائيل بن شاروبيم

عفى عنه آمين

ومن ذا الذى ينجو من الناس سالمًا
وللناس قال بالظنون وقيل

الرقيب
أو حوادث مصر الأخيرة

[١] تولى أريكة الخديوية المصرية محمد توفيق بن إسماعيل بن إبراهيم متبنى محمد على الكوله لى[١] أو ابنه على المشهور فى ليلة السابع رجب الفرد سنة ١٢٩٦ ست وتسعين ومائتين وألف هجرية بشفاعة دولتى الإنكليز والفرنسيس[٢] بعد خلع أبيه إسماعيل ولقب بتوفيق الأول.

[هـ: ١] وفى السابع من رجب[٣] أى فى يوم الخميس فى نحو الساعة الرابعة ونصف ورد إلى المحروسة[٤] تلغراف من خير الدين باشا صدر الدولة[٥] يومئذ مشعراً بتولية محمد توفيق باشا أريكة الخديوية المصرية بدلا من أبيه إسماعيل باشا وهذا نص التلغراف:[٦]

«بناء على أن الخطة المصرية هى من الأجزاء المتمة لجسم ممالك السلطنة السنية، وأن غاية صاحب الشوكة والاقتدار إنما هى تأمين أسباب الترقى وحفظ الأمن والعمارة فى الممالك، وبناء – على أن الامتيازات

---

(١) أى المنتسب إلى كوله (قوله).

(٢) المعلوم أن ضغوط بريطانيا وفرنسا على الباب العالى هى التى أدت إلى خلع إسماعيل.

(٣) الموافق ٢٦ يونية عام ١٨٧٩.

(٤) القـاهرة.

(٥) الصدر الأعظم.

(٦) نص هذا التلغراف فى ميخائيل شاروبيم: الكافى جـ٤ ص ٢١٥.

والشرائط المخصوصة الممنوحة للخديوية المصرية، مبنية على ما للحضرة الشاهانية من المقاصد المذكورة الخيرية – وبناء على تزايد أهمية ما حصل فى القطر المصرى ناشئًا عما وقع فيه من المشكلات الداخلية والخارجية الفائقة العادة وجب تنازل والد جنابكم العالى إسماعيل باشا – ثم إنه بناء على ما اتصفت به ذاتكم السامية الآصفانية من الرشد، وحسن الروية، وعلى ما ثبت لدى ملجأ الخلافة الأسمى، من أن جنابكم الداورى ستوفقون إلى استحصال أسباب الأمنية والرفاهية لصنوف الأهالى، وإلى إدارة أمور المملكة على وفاق إدارة الحضرة الشاهانية الملوكانية، توجهت الإرادة العلية بتوجيه الخديوية الجليلة إلى عهدة استئهال صفانيتكم – وبناء على الفرمان العالى الشأن الذى سيصدر حسب العادة على مقتضى [هـ: ٢] الإرادة السنية السلطانية، التى صار شرف صدورها /، وبناء على ما كتب بالتلغراف إلى حضرة المشار إليه إسماعيل باشا من تخليه عن النظر فى أمور الحكومة وتفرغه منها بصورة وقوع انفصاله، تحرر هذا التلغراف لكى يعلن حال وصوله للعلماء والأمراء والمأمورين والأعيان وأهل المملكة جميعًا وتباشر من بعده أمور الحكومة، وهذا من التوجيهات الوجيهة التى أثر استحقاكم لتجرى التنظيمات والترقيات مبداء ومقدمة، ويصير تكرير الدعاء بتوفيق الذات الجليلة الفخيمة السلطانية، ولذلك صارت المبادرة إلى إبقاء لوازم التهنئة إلى حضرتكم أيها الخديو المعظم، والأمر والفرمان فى كل حال لمن له الأمر، افندم ا.هـ.

فبايعته الجند ورجال الحكومة والعلماء والرؤساء الروحانيون وأعيان مصر المحروسة فى داره المعروفة بسراى الإسماعيلية فى أبهة وزينة، وقد شمل الناس عمومًا فى ذلك اليوم من البشر والإيناس ما أذهب عنهم وحشة الانكماش والخوف، الذى كان يحدق بهم عقيب خلع أبيه.

وفى العاشر من رجب سافر الخديو إسماعيل من القاهرة إلى مدينة

الإسكندرية، على قطار مخصوص، ومنها ركب الباخرة المسماة المحروسة قاصدًا نابولى من أعمال بلاد إيطاليا، التى عقد النية على أن تكون مقره بعد تنزيله عن مسند الخديوية.

أقول.. وقد كان هذا اليوم أى يوم الاثنين العاشر من رجب من أيام القاهرة المعدودة، ازدحمت فى صبيحته العربات والخيول والأقدام على أبواب مقر الخديو إسماعيل بسراى عابدين، وتوارد الأمراء والوجهاء والأعيان عليه يظهرون عواطف الأسف، وعلائم الحزن فعَلا الصياح من نسائه وجواريه وخدمه وحاشيته / وبكى كل من سمع بكاءً مرًّا، ولما كانت [هـ:٣] الساعة الرابعة ونصفا، أقبل الخديو توفيق على والده لوداعه وعلامات الحزن تنطق فى وجهه فلبثا معا إلى الساعة الخامسة، ثم خرج الخديو إسماعيل متوكئًا على ابنه توفيق فصعد إلى عربة كانت أعدت له وجلس ابنه على يسّاره، وركب بعدهما الأمراء والأعيان والرؤساء وطوائف الخدم والحشم والخصيان وكثير من نساء وجوارى الخديوى المخلوع، يصحْن ويولولن وهن يلطخن الوجوه ويشققن الجياب ويستصرخن العامة وأبناء السبيل بما تنفطر من سماعة الأكباد، وتذوب لهوله القلوب، وكان الجند مصطف[1] على الجانبين صفوفًا مسلحة والبوق ينفخ نفخات الوداع والحزن، والعامة ما بين باك ومحوقل، وطوائف الإفرنج بين شامت وآسف حتى وصل إلى محطة السكة الحديد فنزل الخديو توفيق وأخذ بيد أبيه وأنزله وسارا حتى وقفا بجانب القطار، وبعد برهة وجيزة جدًّا تقدم الخديو توفيق لوداع أبيه وعيناه مغرورقتان بالدموع، وانكب على يديه يقبلهما فضمه أبوه إليه، وقد هاج ذلك المنظر خاطره، فهطلت دموعه على لحيته وبكى بكاء مرًّا / ثم استدرك فوقف يخطب فى الحاضرين بالتركية خطابًا مؤثرًا [هـ:٤]

---

(١) الصحيح مصطفين.

جدًّا ولكنه لم يقو مع بكائه على الخطابة، ثم التفت إلى ولده وخاطبه مودعًا وقال - لقد اقتضت إرادة سلطاننا المعظم أن تكون يا أعز البنين خديو مصر فأوصيك بإخوتك وسائر الآل برًّا، وأعلم أنى مسافر وبودى لو استطعت قبل ذلك أن أزيل بعض المصاعب التى أخشى أن تمنيك بالارتباك على أنى واثق بحزمك وعزمك فاتبع مشورة ذوى شوراك وكن أسعد حالاً من أبيك والله يعينك الوداع الوداع ا.هـ.

وكان كلما نطق بكلمة فى هذه الكلمات تزايد بكاء القوم وعلا ضجيجهم، فكانت ساعة يالها من ساعة، وكان من أشد هذه الأحوال تأثيرًا فى النفوس حالة الجوارى والعبدان[1] والخدم وهم يودعون سيدهم وسيداتهم بأدمع مزجت بدماء القلوب، ويرفعون أصواتهم بالبكاء وما زالوا على هذا الحال، حتى دخل عربة القطار، وسار به فوصل إلى مدينة الإسكندرية فى الساعة التاسعة نهارًا، فاستقبله بها فى محطة القبارى محافظ المدينة وبعض أمراء العسكرية، وكثير من الوجهاء والأعيان، ثم ركب فى زورق أعد له فتبعه زوارق المشيعين وهم على ما وصفنا من البكاء ولما وصل الباخرة المحروسة أطلقت المدافع ورفعت له البوارج الأجنبية أعلامها وراياتها ولما ارتقى سطح الباخرة ألقى على من حوله شارات / [هـ: ٥] وأمال وجهه على المدينة ورماها بنظرة المودع الحزين فخنقه البكاء وغلبه الدمع وأخذته رجة الحزن فأبكى كل من رآه ثم عاد المودعون واندفعت الباخرة، تشق عباب الأمواج حتى غابت عن الأبصار.

أقول أيضًا وقد حدثنى صاحب لى فقال.. رأيت الأميرين الحسن والحسين، ولدى الخديوى إسماعيل فى مركبة يوم قاما مع أبيهما إلى مدينة

---

(١) كان مسموحا حتى ذلك الوقت بوجود العبيد المنزلى، وإن كانت تجارة الرق قد تم إلغاؤها بمقتضى معاهدة مع بريطانيا قبل ذلك بعامين.

الإسكندرية، وهما فى حزن وكآبة ما عليها من مزيد، والحسين حاسر الرأس لا يستطيع النظر إلى من كان حولهما من العبدان والخدم الرافعون أصواتهم بالبكاء والنحيب وكان كلما طفح عليه الحزن وخنقه البكاء مسح وجهه وعينه بمنديل فى يده تارة، وعض على أنامله أخرى، أما الحسن فكان سامط[1] باهت كمن أصابته دهشة وما زالا على هذا الحال حتى نزلا بمحطة السكة الحديد، وشقا فى وسط القوم ودخلا العربة واحتجبا عن الأعين حتى قام القطار فلم يتمكن أحد يومئذ من وداعهما ا.هـ.

وفى الثالث عشر منه أى من رجب سنة ١٢٩٦ بعث أمرًا إلى المشير محمدريف باشا[2] المتولى يومئذ رئاسة مجلس النظار يقول فيه:

حيث أنه بناء على ما اقتضته إرادتنا وأمرنا به دولتكم شفاها من استقراركم بوظيفة رئاسة مجلس النظار مع بقاء نظارتى الداخلية والخارجية بعهدتكم وإجراء انتخاب هيئة جديدة بمعرفتكم/ قد استنسبتم تعيين [٢] إسماعيل أيوب باشا لنظارة المالية، وعلى غالب باشا لنظارة الجهادية، ومصطفى فهمى باشا لنظارة الأشغال العمومية، ومحمود سامى باشا لنظارتى المعارف والأوقاف، ومراد حلمى باشا لنظارة الحقانية فصار استحسان ذلك بطرفنا وبتاريخه صدرت أوامرنا للمشار إليهم بتعيينهم فى تلك النظارات ولزم إصدار هذا لدولتكم إشعارًا بما ذكر: اهـ.

قلت:[3] وبعد تشكيل الحكومة على هذا الوجه أصدر منشورًا آخر إلى المشير المشار إليه رجاء نشره على كافة مأمورى الحكومة على اختلاف

---

(١) يقصد صامت.

(٢) لم يكن هناك حتى ذلك الوقت فصل بين الوظائف المدنية والوظائف العسكرية، وكان كبار موظفى الدولة ممن تدرجوا فى السلك العسكرى.

(٣) يلاحظ أنه عندما ينسب المؤلف أخبارًا أو رأيًا إلى نفسه أو إلى مصادره يبدأ ذلك ب (أقول) أو (قلت).

درجاتهم، وتباين مراكزهم رغبة فى إظهار نواياه نحو البلاد وأهلها قال فيه..[1]

إن العناية الإلـهية سلمت الحكومة المصرية إلى يدنا فضلاً منه وإحسانا فقد تشرفنا بأمر شريف بذلك من متبوعى الأفخم وسلطانى الأعظم نصره الله. فهذه نعمة لا يؤدى شكرها إلا بحسن القيام بأداء وظائف ذلك المقام وهذا إنما يكون بتوفيقه تعالى، فعلى السعى والاجتهاد فى تمشية مصالح العباد وإدارة أمور الحكومة على محور الاستقامة، وإنى أعلم أن المقام صعب لكن بحسن إخلاصى وبما رأيته من حسن القبول من الناس جميعًا خصوصًا من سكنة الديار المصرية عمومًا / ومن المأمورين كافة أعتقد أن [٣] ذلك الصعب يهون ويحصل التيسير.. ولعلمى أن الحكومة الخديوية يلزم أن تكون شوروية، ونظارها مسئولون فإنى اتخذت هذه القاعدة للحكومة مسلكًا لا أتحول عنه فعلينا تأييد شورى النواب وتوسيع قوانينها، لكى يكون لها الاقتدار فى تنقيح القوانين، وتصحيح الموازين وغيرها من الأمور المتعلقة بها، وبحسب مقتضايات الأحوال صار انتخاب هيئة جديدة بمعرفتكم وتحت رياستكم.. وإنى معتقد فى مأمورى الحكومة المصرية الصدق والاستقامة ومؤمل بأنهم يسيرون فى المستقبل بالسيرة المرضية، ويعرفون أن أعظم الغنى غنى النفس وأعلى الشرف شرف العفة وأغلى الحلى حلية الاستقامة، وأقوم الطرق طريق الحق والعدالة.. فأول ما يجب المبادرة إليه من الأمور هو دفع المشكلات المالية التى هى منشأ الصعوبات كلها، فيلزم بذل المساعى المقتضية فى اندفاعها لإيصال الحقوق إلى أربابها مع ملاحظة

---

(١) جاء فى صدر هذا المنشور «صورة أمر سام كريم صادر من الحضرة الفخيمة الخديوية إلى حضرة دولتلو (أى صاحب الدولة) شريف باشا رئيس النظار يعود إن شاء الله تعالى على الرعية بالمنافع العامة».

انظر نفس النص: النظارات والوزارات المصرية ص ٨٩ - ٩٠.

مصاريف الحكومة وهذه المسألة، وإن كانت صعبة بسبب المضايقة الحاصلة لكن مأمول حصول التخلص منها باستعمال التدابير الحسنة.. ولا شك أنكم تبذلون فى ذلك جهدكم بالاتحاد مع سائر النظار، ويجب علينا إصلاح المحاكم والمجالس، لأنها هى ملجأ أرباب الحقوق وبها يأخذ الضعيف / حقه [٤] من القوى وينجو الرشيد من جور الغوى.. ويجب علينا أيضًا دوام السعى فى تعميم التربية العمومية لتنوير أذهان الأهالى بتحسين حال المدارس وتنسيق نظامات مفيدة لها على الوجه المرغوب، وأيضًا يجب الاهتمام بالأشغال العمومية النافعة، وتوسيع دائرة الزراعة، لأنها منبع الغنى فى القطر المصرى، وأيضًا التجارة مما يلزم الاعتناء بها والسعى فى تكثيرها، وإعطاء كمال الحرية لها، هذا مع الاهتمام بإصلاح ما يلزم إصلاحه من أصول الإدارة فى جهات الحكومة بأكملها وإراحة العباد على قدر الإمكان فهذه أظنها سبل الرشاد، ومناهج العدل والسداد، ومسالك تدبير الممالك فى كافة الأقطار فالأمل أن تصرفوا هممكم فى رؤية أمور الحكومة متحدى القلوب، متفقى الأفكار، وفقنا الله لما فيه الخير والصلاح إنه ولى التوفيق ا.هـ.

وفى الخامس عشر منه أى من رجب الفرد أصدر الخديو توفيق أمرًا [هـ:٦] بصرف عشرة آلاف من الجند العاملين، وجعل الجيش كله اثنى عشر ألفاً لا غير فكان لصدوره أثرٌ حسنٌ جدًّا بين أهالى البلاد وعدوه من مبادئ الإصلاح ودلائل الخير المقبل على البلاد - وفى السابع عشر منه قام من الأجانب القاطنين بالإسكندرية، ومصر المحروسة ورفعوا إلى قناصل حكوماتهم عرايض أبانوا فيها رضائهم[1] عن المنهج الذى أخذت الحكومة تنهج فيه لإصلاح شؤون البلاد، وطلبوا من القناصل أن يتقدموا إلى

---

(١) الصحيح رضاءهم.

حكوماتهم فى طلب عدم تداخل أحد من الأجانب فى عمل تلك الإصلاحات وترك أمرها إلى المصريين أنفسهم إذ هم أدرى بحقيقة ما تحتاجه البلاد من الإصلاح الحقيقى.

وفى الثامن عشر منه رفع ضباط الجند إلى الخديوى عريضة، يلتمسون بها تنزيل ناظر ديوان عموم الجند من مسنده، وذكروا فى هذه العريضة جملة أسباب لم تصل إلينا معرفتها، فتناقلت الألسنة هذا الخبر وكثرت القالة فى شأن ذلك، فمن قائل إنهم يشكون من تأخير صرف العينات[١] اليومية وإن ما يعطى لهم من الأقوات ناقص عن المرتبات أو فاسد لا يصلح للأكل، ومن قائل بل هم يشكون من استيداع الكثير منهم وقطع العينات عنهم، حتى ساءت حالهم وضاقت / أبواب رزقهم، ومن قائل غير ذلك [هـ: ٧] محشوا بالخلط والتخريف، وقد أضربنا عن ذكره هنا خوف الإطالة.

وفى العشرين منه، شاع خبر أن الباب العالى أرسل إلى الخديو توفيق يعلمه بأن الخزينة السلطانية فى حاجة إلى شىء من المال لسد بعض احتياجات الدولة، ومصلحة البلاد، ولذلك يرغب إلى الخديوى فى أن يمد يد المساعدة إلى خزينة الدولة بواسطة إرسال ما يمكن إرساله من المال قيامًا بحقوق التابعية، فكان لإذاعة هذا الخبر دهشة وحيرة، وتكلم الناس به كثيرًا وعدوه من الأسباب التى ربما أدت إلى تأخير إرسال الفرمان السلطانى، وأنتجت مشاكل أخرى واختلفت فى حقيقة هذا الخبر الظنون، وتنوعت الأسباب، فمن قائل إن الباب العالى أرسل حوالة على الخزينة المصرية بما يطلبه، ومن قائل بل بعث بها إلى أحد بيوتات الصيارف التى بينها وبين خزينة الدولة حسابًا، ومن قائل بأن ليس فى الأمر شىء من ذلك، وما قصد السلطان إلا إعلام الخديوى أن إرسال الفرمان إليه

---

(١) يقصد التعيينات أى ما هو مقرر لهم من أغذية.

موقوف على جعل، يقوم بأدائه إلى خزينة السلطان إن طوعًا وإن كرها، [هـ: ٨]
وغير ذلك من الأقوال، ولم يحقق لهذا الخبر بعد ذلك صحة - وفى الثالث
والعشرين منه وردت أخبار خصوصية من دار الخلافة ناطقة بوشك قيام
المندوب الحامل للفرمان السلطانى بإحدى بواخر الدولة، وهى الباخرة
عز الدين وزاع[1] هذا الخبر بين حاشية الخديو وأتباعه والمتقربين إليه، فلم
يلبث أن شاع أيضًا بين الناس فكانوا بين مصدق ومكذب، وتزايد تطلعهم
إلى معرفة داعى هذا التأخير، وكثر ترقبهم لسير الحوادث وتنقيبهم
للإشاعات وأقوال أصحاب الجرائد على اختلافها - وفيه شاع أيضًا الخبر
بأن الخديو رضى عن رجوع المشير نوبار باشا، الذى كان رئيسًا للوزراء
على عهد الخديو إسماعيل، ومصطفى رياض باشا من الديار الأورباوية
إلى مصر بعد فرارهما أيام الخديو إسماعيل، على ما سيأتى بيانه فى محله،
ونقلت هذا الخبر الجرائد المحلية، وشفعته بعبارات الاستحسان وكليمات
التمدح وقالت إنها من أمارات العدل وبشائر الخير ودلائل طهارة جيب
أمير البلاد الجديد.

قلت: إنه وإن كانت دولتا الإنكليز والفرنسيس قد أفرغتا الجد والجهد
بواسطة سفيرهما[2] لدى الباب العالى فى جعل محمد توفيق باشا خديويا
على مصر بعد خلع أبيه، وتأييد الفرمان الصادر من الباب[3] فى الثانى عشر
من محرم الحرام سنة ١٢٨٢، القاضى بنقل ولاية العهد من ذرية محمد على
إلى ذرية الخديو إسماعيل[4] إلا أنهما قد صادفتا من مدافعة الباب العالى
ومراوغة رجال الدولة العثمانية/ ألوانًا كادت تلحق بأعمالها الخيبة، [٥]

(١) الصحيح ذاع.
(٢) الصحيح سفيريهما.
(٣) يقصد الباب العالى أى حكومة استنبول.
(٤) وهو الفرمان الصادر فى ٢٧ مايو عام ١٨٦٦.

وتذهب بها أدراج الرياح ولولا ما التزمتاه من الحزم والثبات واتخذتاه من اللين عند الشدة، والجفاء عند اللين فضلاً عن استنجادهما بدهاء رجال بعض الدول العظمى كدولة ألمانيا والنمسا وإيطاليا، لما أدركتا هذا المأمول.. ومن العجب أنهما كانتا لا تعملان إلا وهما مستترتان تحت رداء مصالحهما أو مصالح رعاياهما المالية التى من أهمها (-) محافظتهما وحرصهما على خططهما ودروبهما السياسية، وخصوصا دولة الإنكليز كما سيتبين ذلك إن شاء الله.. ومع هذا فإن الباب العالى ورجاله لم يكتفوا من الغنيمة بالإياب بل عدلوا وضيقوا فى كثير من الامتيازات الممنوحة للخديوية المصرية[1]. منذ ولاية محمد على باشا جد هذه العائلة إلى زمن إسماعيل باشا المخلوع.

[هـ: ٩] وفى الثانى من شعبان وردت الأخبار بوقوع الاتفاق بين الباب العالى، وسفيرى دولتى الإنكليز والفرنسيس على تعيين يوم قيام المندوب الحامل للفرمان السلطانى من دار الخلافة إلى مصر وما شاع هذا الخبر حتى أخذ الناس فى إعداد معدات الزينة والتسابق إلى شراء الشموع والمصابيح وأنواع التحف. وزالت أو كادت تزول دواعى الخوف وأسباب التطير، وتشاغل الناس عن تتبع الحوادث واستطلاع الأخبار بإعداد ما يلزم للزينة، وطاف اتباع الخديو توفيق وعبدانه على بيوت المتقربين يبشرونهم، فعم السرور حاشيته، وزال عنهم ما كانوا يخشونه من تواتر الأخبار، وتضارب الإشاعات وكثرة القيل والقال، وتنافسوا فى إعداد لوازم الأفراح ومعدات الزينة على وجه لم يسبق له مثيل.

وفى الخامس منه: قيل بأن مكاتب صاحب جريدة التيمس الإنكليزية

(١) «قبل إعلان الخديوية المشارطات التى تعقد مع الأجانب يصير تقديمها إلى بابنا العالى».

«لا يكون الخديو مأذونًا بعقد استقراض من الآن فصاعدًا بوجه من الوجوه».

اجتمع بالخديو، رجاء الاطلاع على ما فى خاطر[1] من نحو عودة المشير نوبار باشا، ومصطفى رياض باشا / إلى مصر بعد بعادهما عنها كرها فقال [هـ: ١٠] المكاتب دخلت بحضرة الخديو توفيق، وحادثته فى أحوال البلاد الحاضرة وما هى فيه من الشدة والضيق، فقال وما العمل وأنا ما برحت مغلول اليدين حتى يرد الفرمان السلطانى، فقلت أن الحال كما أرى فقال وأعلم أن الوزارة الحالية وأعنى بها وزارة المشير شريف باشا، هى نعم الوزارة إذ هى مؤلفة من خيار من لدى من الرجال، ومع ذلك ما برحت مكرهًا على تنزيل المشير المشار إليه عن مسنده فوراً إن كان هذا الأمر يسير قوله، ولكن من يا ترى الذى يقوم بمهمته فى هذا الحين.

قال المكاتب ثم نظر إلى نظرة السائل فقلت يقوم بها المشير نوبار باشا، فقال كلا، فإنى وإن أسفت على استدعائه وإن أبطلت ما كتبته إليه من استقدامه إلا أنى لا أرى من الملائم أن يعود فى هذه الأيام، بل أرى مراعاة لظروف السياسة أن يبقى الآن بعيدا عنا، أما مصطفى رياض باشا فإنى أعتبره من أعز الأصدقاء إلىّ وقد اشتغلت معه مدة ليست بقصيرة، ولا مانع عندى يمنع رجوعه إلينا متى شاء وبالله عليك أن تقول لى من ترى غيرهما / يصلح للرئاسة ولا أخالك تجهل أن شريف ونوبار يناقلانها [هـ: ١١] مذ أعوام، وأن الفتيان من أهل البلاد ليس لهم اختبار مع ضرورته، فلو أمكننا الانتظار عشرة أعوام تتقوى فى خلالها مدارك الفتيان، لما كان الأمر كذلك، فإن بيننا الكثير من الشباب ذوى الأهلية والاستعداد، ولكنهم مفتقرون إلى الاختبار، فإن قيل بوجوب إقامة وزارة أورباوية[2] قلت هذا

---

(١) يقصد خاطره.

(٢) الوزارة الأوربية هى الوازرة التى رأسها نوبار (٢٨ أغسطس ١٨٧٨ - ٢٣ فبراير ١٨٧٩)، ودخلها السير ريفرز ويلسون الإنجليزى بصفته ناظراً للمالية، والمسيو دى بلينير الفرنسى بصفته ناظراً للأشغال.

خطأ لا يصح ارتكابه مرة ثانية، فإني اشتغلت مدة مع ويلسون ودى بلينار، وكان لى معهما علائق ودادية، وقد أيقنا من إخلاصى لهما، وهما لا ينكران أنى أنذرتهما، إن المنهج الذى يرومان النهج فيه، هو محفوف بالمكاره، فكان ما قلته أمرًا مفعولاً، ولذلك لا أرى من الصواب إعادة الوزارة الأورباوية، ولتصبر الدول رعاها الله وتمهلنى قليلاً، فإذا لم أنجح وإذا لم أبذل الجهد فى إصلاح شئون أهالى البلاد، فلترسل من قبلها من تشاؤه من الوزراء، أما الآن فنحن كما ترى فى مقام الامتحان، فلا يجمل بالدول المتحابة، أن تسد فى وجهى طريق النجاح - قال المكاتب فقلت: ولو افترضنا أن الدول لا تبادهكم بإلزام ما، فأى السبل تختار يا مولاى، [هـ: ١٢] فقال: اعلم هداك الله أنى قلت لى يد إلا بعد ورود الفرمان/ السلطانى، أما هيئة الوزارة فيلزم أن تكون إلا هيئة مصرية بحت، ولا مانع من أن نأتى ببعض الأجانب عند الحاجة لتعيينهم رؤساء إدارات، إذا شئت أو وكلاء دواوين إذا رغبت ولكنا لا نروم قط إقامة وزارة مختلطة مؤلفة من رجال سياسيين، بل نطلب رجالاً يعينوننا على ساسة البلاد نيابة عن أهلها ونطلب محاسبة ومراقبة صحيحتين ورجالاً مثل بيرنج[١] فإنه يقدر الأمور قدرها الحقيقى مع حرصه على أن لا يتداخل غيره فى عمل هو فى يده - قال المكاتب: ثم نظر إلىّ وهو يبتسم، وقال ألا فلنقطع أسباب المخادعة والمخاتلة، ونعرض عن الانتقام وما قلت الانتقام إلا لأننا انقسمنا أقسامًا بدلا من أن نتوازر ونتعاون، وقد وسوسوا لنا، فأخذ يعمل كل منا على معاكسة الآخر وأعملوا الفكرة فيما لا ينفع البلاد، ولا يضرها ولكن فى إرضاء هذا ومسرورية ذاك وإنى ويعلم الله لا أقصد التنديد بأحد، ولكن

(١) السير إيفلين بيرنج Baring مستشار المالية، وأول معتمد بريطانى فى مصر بعد الاحتلال، واستمر فى هذا المنصب (١٨٨٣ - ١٩٠٧) حصل خلالها على لقب لورد.

الضرورة أفضت إلى ذلك فيما مضى، فلا بدع أن أبذل الجهد فى اجتنابه فى المستقبل، وما بقى علينا الآن إلا أن ننسى ما مضى فقد ارتكب الجميع مطايا الخطل والخطأ، وندموا على ما... *، ثم أرجع فأقول: إنى أعارض كل المعارضة فى إرجاع ويلسون ودى بلينار، كيف كانت صفتهما، ولا ألومهما بشىء لأنى أعلم بحسن نيتهما، ونبالة/ مقاصدهما، ولا أجزم [هـ: ١٣] بأن سواهما يكون خيرًا منهما، ولكن أليس فى بلادكم غيرهما، ولماذا لا تختارون إلا من لا...* سواء كان ذلك فى أشخاصهم، أو بواسطة أخرى، نعم إنى لا أنكر أنهما إذا عادا فإنهما يعودان إلى مصلحة بلادى، ولكن عدم معرفتهما بأحوال البلاد، وما أعلمه من سرائر الأجانب فيها حتى أبناء جلدتهما يحملنى على التأكيد بأن رجوعهما يكون مخالفًا لمصلحة بلادى على خط مستقيم، وإنى لأشكر الدول المتحابة، ولكنى أرى نفسى مجبورا على إيضاح ما فى خاطرى اجتنابا للقيل والقال فى المستقبل، فإنى أقول لك الحق إنى رجل لا أحب الخداع وإذا أصرت أوربا على إرجاع ويلسون ودى بلينار، فلا أعارضها، بل أقابلهما بالمودة بصفتى كونى صديقهما، وأمد لهما يد المعونة بصفة كونى أمير البلاد، ولكنى مع ذلك أقيم الحجة على رجوعهما، فهو خطأ سياسى وأتنصل من تبعة ما يمكن أن ينشأ عنه ا. هـ.

وفى التاسع عشر من شعبان سنة ١٢٩٦ ست وتسعين ومائتين وألف أصدر الباب العالى فرمانه بارتقاء توفيق باشا مسند الخديوية بعد اتفاقه مع الدولتين المذكورتين على ما لم نقف عليه إلى الآن وهذا هو الفرمان المشار إليه بنصه كما ستقف عليه:

الدستور الأكرم والمعظم: الخديوى الأفخم المحترم: نظام العالم وناظم

* فراغ فى الأصل.

مناظم الأمم مدير أمور الجمهور بالفكر الثاقب، متمم مهام الأنام بالرأى
[٦] الصائب، ممهد بنيان الدولة والإقبال مشيد/ أركان السعادة والإجلال:
مرتب مراتب الخلافة الكبرى، مكمل ناموس السلطنة العظمى المحفوف
بصنوف عواطف الملك الأعلى خديوى مصر الحائز لرتبة الصدارة الجليلة
فعلا، الحامل لنشاننا الهمايونى المرصع العثمانى ولنشاننا المرصع المجيدى،
- وزيرى سمير المعالى توفيق باشا أدام الله تعالى إجلاله وضاعف بالتأييد
اقتداره وإقباله - إنه لدى وصول توقيعنا الهمايونى الرفيع يكون معلومًا
لكم أنه بناء على انفصال إسماعيل باشا خديوى مصر فى اليوم السادس
من شهر رجب سنة ١٢٩٦، وحسن خدامتكم وصداقتكم لذاتنا الشهانية،
ولمنافع دولتنا العلية، ولما هو معلوم لدينا بأن لكم وقوفًا ومعلومات ثابتة فى
خصوص الأحوال المصرية وأنكم كفؤ لتسوية بعض الأحوال الغير
المرضية، التى ظهرت بمصر مذ مدة وإصلاحها - وجهنا إلى عهدتكم
الخديوية المصرية المحدودة بالحدود القديمة المعلومة مع الأراضى المتضمنة
إليها المعطات[1] إلى إدارة مصر توفيقًا للقاعدة المتخذت[2] بالفرمان
العالى الصادر فى تاريخ اثنى عشر محرم الحرام سنة ١٢٨٢ المتضمن توجيه
الخديوية المصرية إلى أكبر الأولاد، وحيث أنكم أكبر أولاد الباشا المشار
إليه قد وجهت إلى عهدتكم الخديوية المصرية.. ولما كان تزايد عمران
الخديوية المصرية وسعادتها، وتأمين راحة كافة أهاليها وسكانها ورفاهيتهم
[٧] هى من المواد المهمة لدينا، ومن أجل مرغوبنا ومطلوبنا وقد ظهر أن بعض
أحكام الفرمان العلى الشأن المبنى على تسهيل هذه المقاصد الخيرية المبين
فيه الامتيازات الحائزة لها الخديوية المصرية قديما منشاء الأحوال المشكلة

(١) الصحيح: المعطاة.
(٢) الصحيح: المتخذة.

الحاضرة المعلومة، صار تثبيت المواد التى لا يلزم تعديلها من هذه الامتيازات وتأكيدها، وصار تبديل المقتضى تبديلها وتعديلها وإصلاحها، فما تقرر إجراه الآن هو المواد الآتية وهى أن كافة واردات[١] الخطة المذكورة يكون تحصيلها واستيفاؤها باسمنا الشهانى وحيث أن أهالى مصر أيضًا من تبعة دولتنا العلية والخديوية المصرية ملزومة بإرادة أمور المملكة الملكية[٢] والمالية والعدلية[٣] بشرط أن لا يقع فى حقهم أدنى ظلم، ولا تعد، فى أى وقت من الأوقات فخديو مصر يكون مأذونًا، بوضع النظامات اللازمة للداخلية المتعلقة بهم، وتأسيسها بصورة عادلة، وأيضًا يكون خديوى مصر مأذونًا بعقد وتجديد المشارطات مع مأمورى الدول الأجنبية، فى خصوص الكمرك والتجارة وكافة أمور المملكة الداخلية لأجل ترقى الحرف والصنائع والتجارة واتساعها، ولأجل تسوية المعاملات السائرة بين الحكومة/ والأجانب والأهالى والأجانب مع أمور ضابطة [٨] الأجانب، بشرط عدم وقوع خلل فى معاهدات دولتنا العلية البوليتيقية[٤] وفى حقوق متبوعية مصر إليها، وإنما قبل إعلان الخديوية المشارطات التى تعقد مع الأجانب بهذه الصورة، يصير تقديمها إلى بابنا العالى وأيضًا يكون حائزًا للتصرفات الكاملة فى أمور المالية لكنه لا يكون مأذونًا بعقد استقراض بالاتفاق مع المداينين الحاضرين أو وكلائهم، الذين يتعينون رسميًّا، وهذ الاستقراض يكون منحصرًا فى تسوية أحوال المالية الحاضرة ومخصوصًا بها وحيث أن الامتيازات التى أعطيت إلى مصر وهى جزء من

---

(١) يقصد إيرادات.
(٢) بمعنى المدنية.
(٣) بمعنى القضائية.
(٤) أى السياسية.

حقوق دولتنا العلية الطبيعية التى خصت بها الخديوية، وأودعت لديها لا يجوز لأى سبب أو وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها، أو بعضها، أو ترك قطعة أرض من الأراضى المصرية إلى الغير مطلقًا، ويلزم تأدية سبعمائة وخمسين ألف ليرة عثمانية، الذى هو الويركو[1] المقرر دفعه كل سنة فى أوانه، وكذلك جميع النقود التى فى مصر تكون باسمنا الشهانى، ولا يجوز جمع عساكر زيادة عن ثمانية عشر ألف[2] لأن هذا القدر كاف لمحافظة أمنية إيالة مصر الداخلية فى وقت الصلح وإنما حيث إن قوة مصر البرية / والبحرية هى مرتبة من أجل دولتنا العلية، يجوز أن يزاد مقدار [٩] العساكر بالصورة التى تستنسب حالة كون دولتنا العلية محاربة، وتكون رايات العساكر البحرية والبرية، والعلامة المميزة لرتب ضباطهم كرايات عساكرنا الشاهانية ونياشينهم، ويباح لخديوى مصر أن يعطى الضباط البرية والبحرية إلى غاية رتبة أمير الألاى والملكية إلى الرتبة الثانية، ولا يرخص لخديوى مصر أن ينشىء سفنًا مدرعة إلا بعد الإذن وحصول رخصة صريحة قطعية إليه من دولتنا العلية، ومن اللزوم وقاية[3] كافة الشروط السالفة الذكر والاجتناب من وقوع حركة تخالفها، وحيث صدرت إرادتنا السنية بإجراء المواد السابق ذكرها، قد أصدرنا أمرنا هذا جليل القدر الموشح أعلاه بخطنا الهمايونى، وهو مرسل صحبة افتخار الأعالى والأعاظم ومختار الأكابر والأفاخم على فؤاد بك باشكاتب المابين[4] الهمايونى، ومن أعاظم رجال دولتنا العلية الحائز والحامل للنياشين العثمانية والمجيدية ذات الشأن والشرف: حرر فى تاسع عشر شهر شعبان

---

(١) المبلغ المقرر على مصر أن تدفعه سنويًا للخزينة العثمانية.

(٢) وهو ما تقرر بمقتضى تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١.

(٣) مراعـاة.

(٤) أمين الديوان.

المعظم سنة ١٢٩٦ من* هجرة صاحب العز والشرف ا.هـ.

قلت ولقد كان الكثير من الناس يتوجسون خيفة من / امهال الباب [١٠] العالى فى إصدار فرمانه هذا ويحذرون العاقبة خصوصًا وقد كان السلطان عقد نيته على فسخ عقود فرمان الثانى عشر من محرم سنة ١٢٨٢ ورد الوراثة إلى عائلة محمد على وإقامة عبد الحليم باشا[١] خديويا عاملاً باسم السلطان على تمزيق نفوز[٢] الدولتين فى مصر، وإحباط عملهما وإخفاق مساعيهما التى يتذرعاز بها فى التداخل فى داخلية البلاد، ولم يعدم وقتئذ عبد الحليم باشا أنصارًا كانت تعمل على رد ميراثه المسلوب. وتسعى لدى الدول الأوربوية بكل شفيع مجاب، ووسيط مقبول ولو لم يتقاعس بزمارك[٣] رجل ألمانيا السياسى عن تعضيد السلطان، والذب عن نواياه التى كثيرًا ما كان يشاركه فيها ويحضه على مجاهرة الدولتين وتبليغها إليهما بواسطة سفراء الباب العالى لنجح فى مسعاه ورد الوراثة إلى أولاد محمد على، بل ربما أضر أيضًا نفوز[٤] الإنكليز والفرنسيس فى مصر بما كان عقد عليه نيته، ووطن نفسه فى معاكستهما وتضييق نطاق نفوزهما[٥] الحسى والمعنوى، ولعل تقاعس بزمرك هذا كان من ضروب السياسة التى قد

---

* فراغ فى الأصل.

(١) هو الأمير محمد عبد الحليم بن محمد على الكبير، ولد عام ١٨٢٦ وأرسله والده إلى فرنسا عام ١٨٤٤، لتلقى العلوم والفنون الحربية وعاد إلى مصر بعد وفاة أبيه، وكان حسب فرمان الوارثة الأول أحق بالعرش من الخديو توفيق لأنه كان أكبر أفراد الأسرة الحاكمة سنًا ولكن تبدل النظام فى عهد إسماعيل بمقتضى فرمان ٢٧ مايو عام ١٨٦٦ أدى إلى تولى توفيق الحكم.

(٢) الصحيح نفوذ.

(٣) بسمارك مستشار ألمانيا الحديدى الذى قام بالدور الأساسى فى توحيد بلاده (١٨٧١)، واستمر يشغل منصب المستشارية ويدير السياسة الألمانية حتى عام ١٨٩٠.

(٤) الصحيح نفوذ.

(٥) الصحيح نفوذهما.

[١١] اشتهر بها فى هذا العصر، عصر المراوغة وإهراق دماء الألوف / من الرجال، وتخريب الكثير من المدن والقرى وبغير موجب، ولا سبب سوى ادعاء الحرية واسترداد حقوق الأمة والبلاد، التى ما قامت حرب ولا انعقد لواء، ولا أطاحت رؤوس ولا تيتمت أطفال، ولا ترملت نساء ولا تضورت شيوخ إلا بهذا الادعاء (-)[١] ذاك الاسترداد، أو لعله كان يؤدب دولة الفرنسيس التى هى عدوه الألد بعد حرب سنة ١٨٧٠[٢] افرنجية بهراوة السلطان حتى إذا ما أرهبها وأرجعها إلى الإنكماش أعرض عنها إعراض من قدر وعفا.

وفى الثالث والعشرين من شعبان سنة ١٢٩٦.

وصل إلى ثغر الإسكندرية فى إحدى البواخر السلطانية على فؤاد بك الكاتب الأول فى المابين الهمايونى يحمل الفرمان السابق الذكر، ونزل بسراى رأس التين، ثم قدم إلى مصر المحروسة فى الرابع والعشرين من شعبان المذكور وأنزل مع حاشيته وبطانته بقصر النزهة الكائن بشبره[٣] بضواحى القاهرة، ورتبت له فيه صنوف المآكل والمشارب، وزاره رجال الحكومة ومأمورى[٤] الدواوين الملكية وزيد جدًّا فى إجلاله وتعظيمه.

وفى صبيحة الخميس الثامن والعشرين من شعبان سنة ١٢٩٦ ست [١٢] وتسعين ومائتين وألف، هرع الناس إلى قلعة الجبل، وتقاطر إليها رجال الحكومة بعرباتهم ويخولهم، وهم بالملابس الرسمية، وكذا قناصل الدول والتجار على اختلاف طبقاتهم، والعلماء والرؤساء الروحيون فاستقروا

---

(١) كلمة غير واضحة ولعلها ليستكمل.

(٢) الحرب الفرنسية - البروسية التى أمكن للألمان فيها هزيمة فرنسا وإسقاط الإمبراطورية الثانية.

(٣) يقصد شبرا حيث القصر الشهير الذى أقامه محمد على.

(٤) صحتها مأمورو.

جميعًا بالديوان المشهور بديوان الغورى، بقلعة الجبل ولم يلبثوا إلا هنيهة حتى أقبل الخديوى يصحبه المشير محمد شريف باشا ومبعوث الباب العالى، وطلعت باشا كاتب الديوان الخديوى فأطلقت المدافع من القلعة إيذانًا بوصول ركابه ثم دخل الديوان، فتقدم إليه مبعوث الباب بالفرمان فتناوله وقبله وسلمه إلى طلعت باشا، وبعد أن تناوله رقى على مرتفع هناك وتلاه على الحاضرين باللغة التركية ثم نزل وصعد مكانه الشيخ سليم عمر خطيب جامع القلعة، ودعا ببعض الأدعية ثم أطلقت المدافع مرة ثانية وانصرف الجميع إلى منازلهم.

وفى هذا اليوم تزاحمت الوفود من مخدرات العائلات على والدة الخديوى، فكان يومًا مشهودًا استضاءت فى مسائه كثير من الشوارع والمنازل بالأنوار وتزينت سماء العاصمة بالألعاب النارية والأقمشة وارتفعت / أجر النجارين والعكامين[1] وغصت الحانات ومحلات القصف [١٣] واللهو بالكثير من الناس، وهكذا استمر الحال على ما وصفنا ثلاث ليال متوالية، قضاها أهل الخلاعة فى لهو ولعب وتوسمها الناس بشائر عصر سعيد للبلاد وأهلها يكشف عنهم غمة الوحشة التى سدلتها عليهم يد الظلم والتوحش، وهى اليد التى هدرت دم المشير إسماعيل باشا صديق الذى تولى نظارات المالية على عهد الخديوى إسماعيل من أواخر سنة ١٢٨٤ أربع وثمانين وألف ومائتين هجرية إلى سنة ١٢٩٣ ثلاث وتسعين ومائتين وألف.

قلت ولما استتب الأمر للخديوى توفيق، واستلم زمام العطا والمنع سلك فى الرعية مسالك الموادعة والرفق، وأكثر من زيارة الأضرحة ومقابر الأولياء والصالحين، ولازم الفرائض الدينية ملازمة الزاهدين حتى قيل إنه

---

(١) العكامون: الذين يشدون خيام الزينة.

فى الشهرين الأولين من ولايته لم يترك مسجدًا جامعًا ولا زاوية ولا مصلاة ولا خلوة ولا رباطًا إلا وقضى فيه صلاة الجمعة فى وقتها الحاضر وكان يدر الصدقات على المنقطعين(١) فى المساجد والأضرحة، ولا يرد سائلًا أبدًا، ثم لم تمض من عهد ولايته إلا الأيام القلائل حتى أكثر أيضًا من إعطاء [١٤] الوظائف الديوانية لغير أهلها والجلاء / أى لقب التعظيم للحرافيش(٢) والكثير من كانوا يتزلفون إليه بشفاعة حامل إبريقه أو حامل قصبة دخانه، أو حاجب ديوانه كما سيأتى بيان ذلك فى محله إن شاء الله.

ومن الأعمال المهمة التى قضاها المشير محمد شريف باشا فى وزارته القصيرة، التى كان ابتداها الثالث عشر من رجب سنة ١٢٩٦ ست وتسعين ومائتين وألف وانتهاؤها الثلاثين من شعبان سنة ١٢٩٦ ست وتسعين ومائتين وألف، وهى الأعمال التى طالما تشرفت البلاد وأهلها للحصول عليها نشره قراره القاضى بقبول التداعى بنوع الاستثناء على الحجج الشرعية التى تتحرر بناء على عقود صادرة من المحاكم المختلطة مع العمل بمقتضى الأمر الذى صدر فى سنة ١٢٨٠ ثمانين ومائتين وألف هجرية من المجلس الخصوصى على عهد الخديوى إسماعيل القاضى بعدم جواز قبول التداعى على الحجج التى تتحرر رأسا من المحاكم الشرعية.

ثم وتحديده وظائف ديوان المساحة الذى أنشأه الخديوى إسماعيل، ثم رفع الأموال الأميرية من كافة الأراضى المأخوذة للمنافع العمومية وغير ذلك من الأعمال الجليلة النفع وقد اشتهر هذا المشير بالحزم والكياسة [١٥] وحرية المشرب والتفنن فى ضروب السياسة /، والأخذ بناصر المظلوم وإغاثة الملهوف، والعفو عند المقدرة والتغاضى عن زلات الإغراء

---

(١) المعتكفين.

(٢) عامة الناس.

والإعراض عن بطانة السوء والنفرة من المطرئن[1] ومقت الرشوة والمرتشين، وفوق هذا فإنه يوسم بالشمم الذى لا بأس به فى دولة هذه العائلة المالكة.

قلت: ومما تفرد به عن غيره من رجال هذا العصر الثبات وإصابة الرأى والميل إلى توسيع نطاق الحرية للبلاد وأهلها، وعدم الحجر على أرباب الأقلام وحبه لتعميم المعارف ونشاطه فى سن القوانين الداعية لبث روح المساواة بين الرعية على اختلاف طبقاتهم، وهو أول من نادى بالشورى على عهد الخديوى إسماعيل وبذل جهد المجاهدين فى بث روحها فى البلاد فلما مدة[2] إلى عمله هذا الأعناق وشخصت إليه الأعين وتنبهت الأفكار من رقدة الخمول والانكماش أنشأ قانون الشورة[3] وقدمه للخديوى إسماعيل وطالبه بتحرير البلد، وفك الرعية من قيد الاستبداد، وتقيد الأحكام بالشورى فتململ، ولم يطق العمل به فألح عليه وهدده بالعزلة وترك مسند الرئاسة إن أصر على عدم الرضاء فلم يرعو[4] ثم حدث فى ذلك الحين من الحوادث ما كان/ سببًا لإطراح ذلك القانون [١٦] فى أدراج الإمهال والخفاء فلما أن تولى الخديوية توفيق باشا بعد خلع أبيه، ووجهت الرئاسة إلى المشير المشار إليه أحسن الظن بمخدومه وأثقله وعظا ونصحا، وكشف له عن فائدة الشورى وما فيها من الخير للبلاد وأهلها وحبب إليه العمل بها، فأذعن وهو وجل ودعاه إلى سن قانون لا يمس حقوقه الذاتية، ولا امتيازاته المطلقة فقدم له قانونها الذى كان قد أنشأه فى أيام أبيه إسماعيل وهو من أجل الأعمال الداعية لرفاهية العباد وعمران البلاد: فلما وقف على سره المكنون وفضله المصون شاور حاشيته ورجال

(١) أى الذين يطرونه.
(٢) الصحيح مدت.
(٣) الصحيح الشورى.
(٤) الصحيح يرع.

ديوانه الخاص فى أمره فقبحوا له العمل به وموهوا عليه أن لو استتبت الشورى فى البلاد، فلا يأمن ضياع سلطته وسقوط عرشه، ويصبح كالباحث على حتفه بظلفه والجادع مار أنفه بكفه قيل فتلون، واضطرب وأصر على عدم العدول عن طريق أبيه وجده، فألح عليه المشير المشار إليه وراجعه فى الأمر وما زال يراجعه أياما وهو لا يزداد إلا جفاء ونفورًا حتى [١٧] أعيا المشير الحال وضعفت منه الآمال وفضل العزلة والانكماش / فى داره عن العمل جزافًا فانسحب من مسند الرياسة ونظارتى الداخلية والخارجية معًا فى: الثلاثين من شعبان سنة ١٢٩٦[١] ولازم داره ملازمة المستقيلين.

وفيه أى فى الثلاثين من شعبان سنة ١٢٩٦ رتب الخديوى هيئة النظار تحت رئاسته على الوجه الآتى، فكان منصور باشا لنظارة الداخلية وعلى حيدر باشا الذى كان وقتئذ وكيل الداخلية لنظارة المالية، وذو الفقار باشا لنظارة الحقانية، ومصطفى فهمى باشا لنظارة الخارجية ومحمد مرعشلى باشا لنظارة الأشغال العمومية، وعثمان رفقى باشا لنظارة الجهادية والبحرية، ووجهت رتبة ميرميران إلى على باشا إبراهيم الذى كان أحد أعضاء مجلس استيناف الإسكندرية، وتعين ناظر المعارف العمومية، ثم أصدر إلى كل منهم أمرًا قال فيه بما أن مجلس النظار صار لغوه وإبداله، وتقرر لدينا بأن كل منستر* يكون مسئولاً عن الأشغال المنوطة بإدارة نظارته، وأن المواد التى كان جاريًا تقديمها ورؤيتها بذلك المجلس هذه من الآن فصاعدا يكون [١٨] النظر فيها / بمجلس يجرى انعقاده بمعيتنا من النظار، تحت رئاستنا وكل من النظار إذا وجد عنده أشياء من هذا القبيل يستصحب معه أوراقها ومعلوماتها عند حضوره إلى المجلس لأجل رؤيتها، وحصول المداولة عنها

---

(١) الموافق ١٨ أغسطس ١٨٧٩.

* هذه كلمة إفرنسية Ministre معناها ناظر الديوان.

حسب اللازم فعلى هذا وما هو معلوم لدينا فيكم من كمال اللياقة والأهلية قد عيناكم ناظرا على ديوان.. وأصدرنا أمرنا هذا لكم للمعلومية والمبادرة فى مباشرة إدارة مأموريتكم هذه بكل الاعتناء والاهتمام، على الوجه المرغوب كما هو مطلوبنا ا.هـ.

قلت: ولم يعمل فى مدة هذه الوزارة من الأعمال شيء يستحق الذكر سوى أنه تلى فى إحدى جلساتها المنعقدة فى الرابع عشر من رمضان سنة ١٢٩٦ البند الرابع من لائحة المعاشات الصادرة فى سنة ١٢٧١ هجرية قيل، وبالمذاكرة فيه أنه يلزم أن يزاد لإيضاح معنى البند المذكور ما يفيد أن الاستعفاء المبنى على سبب غير الاستغنى عن الخدامة بالكلية مع القدرة عليها أو الصادر بحسب مقتضيات الأحوال كاستعفاء نظار الدواوين وغيرهم لا يمنع من ترتيب المعاش.

[هـ: ١٤] وفى هذا اليوم أرسل الخديو إلى مصطفى رياض باشا يستقدمه من الديار الأوربوية على عجل فكثر تحدث الناس فى هذا الأمر وانقسموا فى أمر حضوره إلى قسمين مخطيء ومصوب ولم يقفوا مع عدم علمهم بالأسباب الحاملة على رجوعه عند حد الحدس والتخمين، بل قالوا أيضًا بوشك رجوع المشير نوبار باشا رغم أنف الخديوى ليتولى رئاسة مجلس النظار أيامًا حتى يتسنى لدولة الإنكليز تسليم هذا المسند الخطير لمن تشاء من قومها المصلحين وأنزلوا هذه الأراجيف منزلة اليقين فنقلت أصحاب الجرائد المحلية هذه الأوهام وزادت عليها من عند نفسها ما زادت من الحشو والإطالة الذى أضربنا عن ذكره هنا خوف الإطالة والملل.

[١٩] /وفى الثانى والعشرين منه أى من رمضان سنة ١٢٩٦ صدر أمر بتعيين المسيو بارنج[1] والمسيو دى بلينار، مفتشين عموميين لنظارة المالية بناء على

(١) مع أنه مفروض أن يقول السير بيرنج إلا أنه فضل استخدام لقب المسيو، والواضح أن ذلك ناتج عن ثقافته الفرنسية.

طلب دولتى الإنكليز والفرنسيس ورغبتها فى إعادة نفوزهما[1] المالى والسياسى فى داخلية البلاد، فكان لهذا التعيين أثر مؤلم عند من كانوا يحذرون إعادة هيئة الإدارة التى كانت على عهد الخديوى إسماعيل.

واتفق أن رجع من الديار الأوروبوية إلى مصر المحروسة فى السابع عشر من رمضان سنة ١٢٩٦ مصطفى رياض باشا، الذى كان متوليًا نظارة الداخلية فى وزارة ويلسن الإنكليزى، والمشير نوبار باشا على عهد الخديوى إسماعيل وقد كان فر إلى بلاد الفرنسيس بعد سقوطه خوفًا من البطش به ثم سافر منها إلى بلاد الإنكليز ولحق بويلسن وأقام هناك مدة، ولم يعد إلى مصر إلا بعد أن استدعاه الخديوى توفيق بوساطة قنصلى الإنكليز والفرنسيس، ليوليه مسند رئاسة الحكومة فقدم وشاع وقتئذ أن الحكومة الإنكليزية ما عملت على إرجاعه إلا وهى على بينة من كفالته لها [٢٠] برسوخ قدمها فى وادى النيل، وامتداد سلطتها/ وبث نفوذها فى داخلية البلاد، وتعضيد العنصر الأوربى عمومًا والإنكليزى خصوصًا بما تصل إليه طاقته، وقد كثرت فى هذا الشأن الأقاويل واختلفت الروايات اختلافًا قد أضربنا عن ذكره صفحًا إلا ما كان منه جدير بالالتفات، كقول بعض جرائد الإنكليز بأن الخديوى توفيق أرسل رقيمًا[2] إلى مصطفى رياض باشا، يستقدمه إلى مصر المحروسة قصد تقليده خطة[3] كبيرة فى الحكومة، قالت: فلبى إشارته وأجاب دعوته ولكنه أرسل إليه يقول: إنه لا يقبل الرئاسة ولا غيرها من خطط الإدارة حتى يتمثل بالدخول لدى الخديوى، ويعرب له عن أفكاره، وما قام بخاطره من الطرق التى يميل إلى السير فيها، فلما قدم إلى مصر قيل: إنه قدم للخديوى لائحة تشتمل على ثلاث

(١) الصحيح نفوذهما.
(٢) الرقيم هو المكتوب أو الرسالة.
(٣) خطة هى المنصب.

وجوه: الأول جعل الحكومة دستورية أو شورروية بأن تؤلف وزارة مسئولة، ولا يكون الخديوى مسئولاً عن أى خلل حدث فى المالية، أو اختلاس يقع فى المصالح الإدارية: الثانى عدم جواز رفت أحد من موظفى الحكومة بدون محاكمة: الثالث أن لا يسمح للخديوى أن يكون رئيسًا على مجلس وزرائه حتى يكون لكل من الوزراء الحرية المتطلقة[1] فى إبداء آرائه، قالت/ فلم يسع الخديو إلا الأزعان[2] والرضى بهذه المقترحات تزلفًا [٢١] لحكومتى الإنكليز والفرنسيس اللتين كانتا عاملتين على إحباط مساعى المشير محمد شريف باشا، وسقوط وزارته رجاء الفوز بإعادة مصطفى رياض باشا إلى خطة الوزارة ثانيا كما ذكرت ذلك بعض الجرائد الإفرنسية، وعلى الخصوص الجريدة المعروفة باسم أوروب ديبلوماتيك: حيث قالت بعد أن نددت تنديدًا شديدًا بما فعله الخديو من الملاينة مع قنصلى الإنكليز والفرنسيس فى هذا الأمر ما معناه نعم إن قنصلى الإنكليز والفرنسيس، قد ألحا إلحاحًا شديدًا على عزل المشير محمد شريف باشا لغايات وبواطن لم نتعرض لذكرها، غير أنهما لسوء ما انطوت عليه ضمائرهما، لم يتيسر لهما الاتفاق مع الأشخاص الذين يرغبان إقامتهم بدلاً من وزارة المشير محمد شريف باشا إذ قدم قنصل الفرنسيس للخديو قائمة بأسماء أشخاص وقدم قنصل الإنكليز قائمة بأسماء أناس آخرين، ولكن لما كان الخديو لم يرغب إلا فى من يميل إليه من بطانته عقد نيته على عدم العمل بهاتين القائمتين، ولكنه لم يظهر أمره إلى حيز الفعل إلا بعد أن قرأ فرمان ارتقائه مسند الخديوية،/ فكان لإظهار هذا الأمر قلقًا وهيجانًا [٢٢] عظيمين فى بلاد الفرنسيس والإنكليز، قالت ولا ندرى ما عسى أن تكون نتيجتهما بعد.

(١) المتطلقة أى المطلمه. (٢) الصحيح الإذعان.

وفى الرابع من شوال سنة ١٢٩٦ ست وتسعين ومائتين وألف بعث الخديوى توفيق كتابًا إلى رياض باشا، ولعل أصله باللغة الإفرنسية قال فيه: عزيزى رياض باشا إنى لما أخذت أخيرًا زمام رئاسة مجلس النظار بيدى، لم يخطر بفكرى إعادة الحكومة الشخصية، وإنما كان ذلك لاحتياجات الوقت مع الرغبة فى تقريب العلاقة المحكمة بينى وبين هيئة النظار، ولم يخطر ببالى أن يكون ذلك أمرًا قطعيًّا، ولا أمرًا مخالفًا للأصول التى اتخذتها منذ أخذى بزمام الحكومة، أعنى الحكم بالاشتراك مع نظارى وبواسطتهم، وهذه الأصول من مقتضى الأمر الصادر بتاريخ ٢٨ أوغسطس سنة ١٨٧٨، ولا يتعلق بى أن لا تكون الأمور مرعية الإجراء على الدوام.

ولا يخفى على سعادتكم ما انطوى عليه ضميرى فى هذا الخصوص، كما لا يخفى عليكم أفكارى المتعلقة بأمر الاستقامة والتقدم والنظام والاقتصاد، التى أتمنى نجاحها وانتشارها فى إدارة المملكة، وفى اليقين أنكم مشتركون معنا فى هذه الأفكار والتصورات، وأنكم عازمون عزمًا/ قويًّا [٢٣] على بذل مجهودكم فى تنفيذ هذه الأفكار بالتمام، وإنى لأعرف درجة إخلاصكم، وحسن طويتكم بالنسبة لخدمة الوطن، ومراعاة قوانينه ونظاماته، مع رغبتكم فى بذل المجهود فى حفظ حقوقه، ولهذا فإنى مع ثقتى وحسن يقينى فيكم أكلفكم بتشكيل هيئة نظارة جديدة وأحلت رئاسة مجلس النظار على عهدتكم، حافظًا لنفسى حق الحضور فى جلساته، وتولى رئاسته عند الاقتضاء، وإنى لمتيقن أنكم ستعتنون كل الاعتناء فى انتخاب رفقائكم النظار، ثم ترفع أسماؤهم لدينا لأصدق على توظيفهم وبعد أن تشكل هيئة النظار، تأخذ فى الاشتغال على مقتضى ما نص عليه فى الأمر الصادر المؤرخ فى ٢٨ أوغسطس سنة ١٨٧٨، فإنه لا يزال مرعى الإجراء فى جميع أحكامه، التى لا يعتريها تغيير بأمرنا هذا، وإن المحافظين والمديرين

ومأمورى الضبطيات، ووكلاء النظارات، وكتاب أسرارها، ومفتشى الأقاليم. ومديرى الإدارات المهمة لا يكون تنصيبهم، ولا عزلهم، إلا بعد المداولة فيه بمجلس النظار والتصديق عليه من لدنا وأما باقى الموظفين فيكون تعيينهم وعزلهم بمقتضى أوامر تصدر رأسا من / نظارهم، الذين هم [٢٤] تابعون لهم، ولا يخفى عليكم أننا فى شاغل من المسائل المهمة، وقد دعتنى الحاجة إلى أن أذكركم من جملة تلك المسائل بأهمية ترتيب ميزانية الإيرادات، والمصروفات السنوية، بطريقة منتظمة، وبالترتيب النهائى المختص بالتحصيل، الذى هو شديد الارتباط بالميزانية، وبتنظيم حالة المالية المتأخرة المتعلقة بها جميع المنافع، المستدعية لحسن عنايتنا، ومعظم همنا، وإنى على يقين بأنى اعتمد عليكم فى حل هذه المسائل، وما شاكلها من الأمور المهمة ولخبرتكم التامة، وحبكم للوطن لا تهملون فى شىء يعود على القطر بالإصلاح الحقيقى، الذى هو متمنى الجميع ويجب على كل منا أن يبذل غاية جهده فى تمهيد سبله ا.هـ.

فرفع إليه مصطفى رياض باشا جوابًا هذه تعريبه: مولاى لقد تفضلتم على بتكليفى بتشكيل نظارة جديدة، وإنى لأشكر الجانب العالى على وثوقه بى ثقة تامة. اعلم قدرها وإلى لأشكر أيضا مولاى حيث تكرم على بالاعتماد، بسبب إخلاصى للوطن العزيز وإرادته وغاية آمالى بتحقيق المقاصد الكريمة، التى أبداها سيدى بهذه المناسبة، ويلزمنى أن أساعد على قدر إمكانى بالاتحاد فى ذلك، مع رفقائى / الموافقين على مثل هذه المقاصد [٢٥] لإنفاذ الآراء المستدعية للسعادة والتقدم، التى جعلتها الحضرة الخديوية أساسًا لحكومتها، وعدتها أعظم وسيلة للتوصل إلى إصلاح حال القطر المصرى، ولهذا الفكر الصائب بذلت همتى فى آداء ما دعيت إليه، ولأجل تشكيل النظارة الجديدة، أعرض على سدتكم السنية التوجيهات الآتية للتصديق عليها: عثمان باشا رفقى ناظر الجهادية والبحرية، مصطفى

فهمى ناظر الخارجية، على باشا مبارك ناظر الأشغال فخرى باشا ناظر الحقانية، على باشا إبراهيم ناظر المعارف العمومية محمود سامى باشا ناظر الأوقاف.

فإذا وافق هذا الاستنخاب لدى حضرتكم الفخيمة الخديوية، فألتمس. صدور أمرها الكريم بذلك مع تفضيلها على بتوليتى نظارة الداخلية أصالة، ونظارة المالية مؤقتًا، كما تفضلت على بتوليتى رئاسة مجلس النظار وأقدم مزيد الاحترام التام للأعتاب العلية، وأتشرف بأن أكون خادم جلالتكم الأمين، وتابع سيادتكم، الخاضع المطيع ا.هـ.[1]

وفى الخامس من شوال سنة ١٢٩٦، أصدر الخديوى أمرًا إلى هذا الرئيس قال فيه: إنه بناء على ما نعهده فيكم من حسن الأهلية والدراية [٢٦] وكمال الصداقة والاستقامة، وقد وجهنا لكم الآن رئاسة مجلس النظار، ثم إنه بناء على ما أمرناكم به شفاها عن تشكيل هيئة نظارة جديدة، وما صار استنسابه فى ذلك بطرفكم، وافق لدينا إحالة نظارة الداخلية لكم بالأصالة ونظارة المالية بالوكالة، وهذا وهذا علاوة على وظيفة الرئاسة وإبقاء كل من مصطفى باشا فهمى بنظارة الجهادية والبحرية ومحمود سامى باشا بنظارة الأوقاف، وعلى باشا إبراهيم بنظارة المعارف وتعيين على مبارك باشا بالأشغال العمومية، والاحسان برتبة ميرميران إلى فخرى بك من مأمورى الحقانية وتعينه ناظر الحقانية وفى تاريخه صدرت أوامرنا لكل من النظار المشار إليهم بما ذكر وهذا لكم بالإشعار للمعلومية، والمبادرة بإجراء مقتضاه كما هو مطلوبنا ا.هـ.

---

(١) نص خطاب توفيق ورد رياض.
انظر: النظارات والوزارات المصرية ص ٩٥ - ٩٦.

قلت وفى هذا اليوم هرع ذو[١] الوظائف الديوانية والمطرين إلى دار الريس المشار إليه يهنؤونه بمنصب الرئاسة، تزلفا، ومنهم من كان يتأبط أوراقًا ديوانية، ومنهم من كان يحمل قصائد مدحية، فعم السرور فى ذلك اليوم/ أعوانه وأخدانه وحاشيته والمتقربين إليه، واستبشرت قربته [٢٧] وأنسبائه[٢] بالظفر والغلبة بعد الخمول والانكماش اللذين لازماهم من يوم فراره إلى الديار الأوروبوية، خصوصًا وقد كان الخديوى إسماعيل على عزم البطش به، جزاء تزلفه للإنكليز وإعانتهم على معرفة أعماله فى داخلية البلاد، وكشف الأسرار الديوانية، التى كثيرًا ما كانت تحاول الوقوف على حقائقها، ولم تتمكن من ذلك لما كان للخديوى إسماعيل من اليد الطولى فى ضروب المخاتلة، والمراوغة، وقد كان شاع فى ذلك الحين أن الكثير من علماء الأزهر أفتى بقتل الرئيس المذكور، حيث قيل إنه قد أضر بأعماله هذه البلاد وأهلها وخان الوطن الذى ولد فيه، وتربى فى نعمته، قيل ولولا التجائه[٣] لقنصلى الإنكليز والفرنسيس وتكفلهما له بصيانة دمه وخروجه من البلاد على قيد الحياة، لوقع فى شراك المنون، قيل ولما لم ينجح الخديوى إسماعيل فيما عقد عليه نيته من الإيقاع به وساءه فراره، قصد أقربائه وأنسبائه وحاشيته والمتقربين إليهم فضيق عليهم، وشدد وأرهب، وهدد شأن الحاكم المستبد فى رعيته، الذى لا يعمل إلا لإرضاء نفسه الأمارة بالسوء،/ وقد رأينا فى بعض الأوراق الرسمية التى كان يبعث بها المسيو [٢٨] لاسل، العامل يومئذ عن قنصل الإنكليز فى مصر إلى حكومته ما تعريبه.. قد أخبرنى المستر ويلسن العامل على وزارة المالية المصرية، والمسيو دى

---

(١) يقصد ذوو.
(٢) يقصد أنصاره من الأقرباء والأهل.
(٣) الصحيح التجاؤه.

بلينار العامل على وزارة الأشغال العمومية أيضًا، بأنهما اجتمعا بالخديو إسماعيل فكان من المستر ويلسن أن ندد على سلوك الخديو، وقبح عدم اعتداله، وبين له أن كثيرًا ما كان يسمع منه أن البلاد غير قادرة على تسديد ديونها فلما وافق على هذا الرأى مجلس الوزارة، ولجنة التفتيش المؤلفة من وكلاء الدين العمومى، انقلب الخديو، وقال: إن البلاد قادرة على تسديد ديونها بدون نقص ولا إجحاف بحقوق الدائنين، قال: ثم بين له أيضًا الخطر الذى سيترتب على مقاومته لأعمال وزارته، وألح عليه بأن يحذر النتائج التى ينتجها تصرفه هذا فى أوربا، ودار الخلافة السلطانية، قال فأجابه الخديو: إننى لا أبالى بخطر ولا أحذر أضرارًا ما دمت متصرفًا بحسب ذمتى ونيتى: قال ولم يمكن لهذين الوزيرين أن يقنعا الخديو بغلطه وشططه، فكان منهما أن قاما وتركاه وعقدًا فى الحال مجلس النظار، واستقر الرأى فيه على تحرير خطاب من المستر ويلسن إلى / الخديو بمعنى ما تقدم، [٢٩] وكان من الخديو أن أجاب عنه بما أجاب قال وفى هذه الأثناء تفاقمت الخطوب، واشتدت الكروب وظهرت آثار التعصب فزارنى المستر ويلسن المومى إليه* وأخبرنى بأن مصطفى رياض باشا وعلى مبارك باشا، اجتمعا به البارحة سرًّا وأخبراه بحصول هيجان عظيم فى مصر المحروسة، والبلاد التابعة لها وأنهما يرومان الانفصال وترك مسندهما[1] الوزارى، وعلى أنه قد أعلن فى الجوامع والصلاة بأن رياض باشا مصاحب للإفرنج، لم يعمل إلا لمصلحتهم فلا يجب اعتباره ولا عداده فى عداد المسلمين، قال ومما زاد الأمر إشكالا هو أن ضابط مدينة مصر المحروسة[2] أعلم الباشا المومى

---

* الكلام لا يزال للمستر لاسال.

(١) منصبهما.

(٢) المسئول عن أمن القاهرة.

إليه بأن حياته على شفا جرف، ولا يقدر أن يكفل له بقائه[1] حيًّا، إذ قد التأمت جمعية فى دار الشيخ البكرى والقصد منها، إحداث ثورة دنية[2] على الوزيرين المومى إليهما والمسيحين[3] عمومًا، والفرنج خصوصًا، قال فبناء على هذا الإخبار قد كلفت المستر برج قنصلنا بمصر المحروسة، بأن يؤكد هذا الخبر فعاد إلىّ بعد التحقيق، وأعلمنى بصدق الخبر، وزادنى يقينًا أن قال بوجود مراسلات بين وجهاء هذه الجمعيات، وبين / الخديو إسماعيل [٣٠] وأن المقصود منها تأييد مطاليبه، وإغراء المجتمعين على تقديم عريضات للخديو بطلب تنفيذها.. قال فها قد أحطكم[4] علما بهذا الحال وأزيدكم إيضاحًا أنه يتعذر إيجاد الوفاق من الحكومة، وهيئة الوزارة فتأملوا.. ا.هـ.

وفى الثالث والعشرين منه، أى من شوال أخذ الرئيس مصطفى رياض باشا فى مباشرة أشغال الرئاسة الجديدة، وأصدر منشورا إلى كافة مصالح الحكومة يقول فيه: إن الأوامر السابق صدورها بإعطاء الأشخاص أطيان إنعام[5] بطل مفعولها عن المقدار الذى لم يتسلم قبل الأحوال، والأوامر التى جعلت الحكومة مقيدة، ولم يبق فى إمكانها الهبة مع وجود الدين وأن هذا يكون قاعدة عمومية فى حق جميع الأوامر الصادرة بالإنعام ا.هـ.

وفى الخامس والعشرين منه قدم للخديو مكاتبة، تتضمن ما قرره

---

(١) صحتها بقاءه.

(٢) صحتها: دينية.

(٣) صحتها: المسيحيين.

(٤) يقصد: أحطتكم.

(٥) عادة إعطاء الأراضى الزراعية للموظفين المدنيين والعسكريين بدأها محمد على، واستمرت حتى عصر إسماعيل، وكانت هذه العادة من أهم روافد تكوين الملكيات الزراعية الكبيرة فى مصر.

بالمجلس من إلغاء بند ١٨ من قانون الحدود نامة[١] الصادر فى سنة ١٢٨٦ المشتمل على الاستحقاقات التى يمضى عليها سنتان غير سنة التعلية، تضاف لجانب الديوان، فصدر عليه أمر الخديو بالتنفيذ، وفيه أيضا أى فى الخامس والعشرين من شوال علم من الأخبار، / التى وردت من الأستانة [٣١] إلى مصر المحروسة أن الإنكليز والفرنسيس باذلون الجهد فى إقناع السلطان عبد الحميد بعدم إلزام الخديو بالحضور إلى دار السلطنة حيث أن النظام الجديد العامل على استتبابه فى البلاد، يقضى بوجوده فى مصر المحروسة لملاحظة الأحوال، والقيام بمصالح الخلق قيل فصدرت الأوامر السلطانية بتأجيل طلب الخديو إلى الأستانة، إلى أن تحل المسألة المالية حلًّا نهائيًّا، وبعث إليه بخطاب بهذا المعنى، قالوا وكان موشحًا بالعبارات اللطيفة الدالة على حسن التفاته إليها.

قلت قد ذكرنا فيما مضى أنه لم تمض من ولاية الخديو توفيق إلا الأيام القلائل، حتى أكثر من إعطاء الوظائف الديوانية لغير مستحقيها والجلا أى لقب التعظيم للأغرار والمتزلفين، إلى حامل إبريقه أو قصبه دخانه، فلما أن رأى الرئيس مصطفى رياض باشا أن هذا الارغال، لابد وأن يذهب بثروة البلاد، ويوردها موارد الضعف والانحطاط وكان لابد إليه من العمل بمقتضى اقتراحاته التى قيل: إنه اقترحه على الخديو قبل دخوله فى منطقة الرئاسة وقد مر بيانها.

[٣٢] أصدر قرارًا فى الرابع من ذى القعدة سنة ١٢٩٦ إلى نظارة الداخلية، بأن تصدر منشورًا إلى كافة النظارات والمصالح الميرية بتأييد ما سبق تقريره، من أن المعول فى المهيات فى جميع الخدامات الملكية على الوظائف.

---

(١) نامة تعنى التركية الكتاب أو الرسالة.

لا الرتب وأن الرتب ليست إلا عنوان شرف واعتبار لا غير قيل فأثر هذا القرار تأثيرًا رضيًّا[1] فى الخديو وتحدث فى أمره مع بطانته، رجال دوانه[2] الخاص وأحس بأن الرئيس ما قصد بإصدار هذا القرار إلا إخفاق نواياه، وإحباط عمله، وسلب امتيازاته وحقوقه الذاتية حتى قال لبعض المتقربين إليه إن هذه الصدمة الشديدة هى بكورة أعمالى التى عملتها بلا ترو ولا تبصر، قيل وقد كان إصدار هذا القرار سببًا فى انحراف الخديو وإعراضه عن الرئيس ورصد أعماله وعدم إخلاص النية كما سيتبين ذلك فى محله إن شاء الله.

وفى الثامن عشر منه تقرر على إنشاء[3] خط البريد ما بين أسيوط من صعيد مصر وأصوان، وأن يترتب لذلك وابورات بخارية تتوجه من أسيوط إلى أصوان وبالعكس دفعتين فى الأسبوع لتنقل المراسلات والنقود والمثمنات[4] والأشياء الموصى عليها، والمسافرين والبضائع الخفيفة، / وأن هذه الوابورات تتعين باتفاق نظارة الأشغال العمومية [٣٣] وإدارة البريد.

وفى غرة ذى الحجة سنة ١٢٩٦ أصدر الخديو أمرًا يتضمن بيان وظائف المفتشين العموميين الإنكليزى والفرنسوى، وهذا الأمر أبطل نص الأمر الصادر فى الثانى والعشرين من رمضان سنة ١٢٩٦، فلما أشاعت الجرايد المحلية خبره، وازاعت[5] صورته هزأته بعض الجرائد الإفرنسية، وسخرت

---

(١) بمعنى رديئا.
(٢) صحتها ديوانه.
(٣) صحتها: تقرر إنشاء.
(٤) الأشياء الثمينة.
(٥) صحتها: ذاعت.

به فقالت أحداهن المعروفة باسم كونستيتينيوفيل ما تعريبه.. ليس من ينكر منا المثل القائل إن شئت أن تحفظ عليك ما لنفسك، فتمكن من مقام خصمك، وإلا فالخسران حليفك.. علم الله لقد سلكنا نحن معاشر الفرنسيس فى مصر هذا المسلك بعينه ومينه[1] إذ قد عملنا على تعيين مراقب إنكليزى وآخر فرنسوى لمراقبة أعمال تلك الديار، غير أنه قد يوجد فى ضروب السياسة وفنونها من الأساليب ما لا يمكن تحديده، ولا تعريفه. ولا تدوينه كتابة بين دولتين مرتبطتين معًا بعلاقة ما.. مثال ذلك كلمة نفوذ: التى كثيرًا ما نسمع لصوتها ضجيجًا فى محررات السياسيين، فهذه الكلمة لا يمكن لأبدع المفسرين / كشف ما تشتمل عليه من المعانى [٣٤] الحسية والمعنوية، كما أنا لا يمكن أن نحوم حول حمى ما تضمنته من الرموز والإشارات الخفية، ولذا نرى أن السفير أو نائب أية دولة كانت يجرى نفوذه على أعناق رجال الحكومة المقيم فيها، بقوة شخصه، أو بسبب نيابته عن ملك حائز على مزايا معلومة، أو لنيابته عن أمة عظيمة الشأن، أو عن مملكة تود كل دولة أن تكون معها على أحسن العلاقات، وأحكم الصلات، وعلى هذا النحو يكون النفوذ قاعدة شاذة لا قياس عليها، ولا حد لها، ومتى رغب الراغبون فى تحديد معانى هذه الكلمة أى النفوذ وتدوينها بالعبارات، وحصرها سقط اعتبارها وأصبحت شيئًا معدومًا، وقامت مقامها المنافسات والمشاحنات الطويلة، والعريضة ولعمرى الله إن لهذا ما فعلته حكومة جمهورية الفرنسيس فى هاته السنين الأخيرة وإن قيل ولم قلت؟ ليس من ينكر أن تيارس[2] رجل الحرية كان نهجه ليس إلا على

---

(١) بمعنى بالضبط.

(٢) تيير Thiers سياسى فرنسى تزعم الجناح اللبرالى بعد ثورة ١٨٤٨ وقاوم انقلاب لويس نابليون الذى نفاه عام ١٨٥٢، عاد إلى فرنسا عام ١٨٧٠ ليصبح أول رئيس للجمهورية الثالثة.

منهج سياستنا القديمة فى الديار المصرية، ثم قام بعده الدوك ديكاز[1]
وخالفه فيها/ خلافًا قليلاً والمسيو وادنجتو[2] وقد عكسها عكسًا تامًّا إذ [٣٥]
حصر النفوذ الذى أشرنا إليه فى شروط محددة معينة مبينة، وعوضًا عن
تفردنا بالحكم فى تلك الديار قد أصبحنا والإنكليز شريكتنا فيه حالة كونها
لم تطلب ذلك منا، وعندما جعلنا إدارة تلك الديار فى أيدى الإنكليز
والفرنسيس، لم نلبث أن رأينا الدول الأخرى قد هاجت علينا وماجت،
وما كنا لنرى قبل الآن إحداهن تتعرض لرجحان نفوذنا قط، فها اليوم
ألمانيا، والنمسا، والروسيا وإيطاليا، ينظرن إلى عملنا بعين المقت والسخط،
وما كانت غاية نفوذنا القديم فى تلك البلاد إلا وقاية مصالحنا لا غير، فلما
اتحدنا مع الإنكليز، وحكمنا داخلية البلاد بالاشتراك، هيجنا جميع الدول
وفتحنا بابًا لحسدها ودعاويها، وانهزمنا فى السياسة التى نهجناها فى تلك
البلاد مرتين: المرة الأولى فى مسألة الوزارة الأوروباوية وهى التى كان
يرأسها المشير نوبار باشا، ولا عجب فى ذلك إذ يوجد شبهها فى ولايات
الهند التابعة للإنكليز، على أن عادة الإنكليز هناك أن يبقوا الأمير الهندى
الذى يكون قد سلوا/ عرشه، وابتلعوا بلاده أميرًا كما هو وما ذلك [٣٦]
إلا لإغراء أهل البلاد وإرغامهم، مع أن الأمر والنهى هو فى قبضة
الإنكليزى العامل هناك، فهو الذى يأمر المتوظفين من أهل البلاد بما يشاء
ولا يخص ذلك الأمير صاحب البلاد إلا بالتوقيع فقط على الأوامر التى
يرسمها له حاكم الهند الأكبر، وقد جرى فى البلاد المصرية مثل ما هو
جارى فى بلاد الهند التابعة للإنكليز، حالة كون مصر كما لا ينكر هى تابعة
للسلطان، وحكومتها ذات إدارة مستقلة بموجب معاهدات دولية ومع هذا

(١و٢) الدوق ديكاز ووادنجتون سياسيان فرنسيان توليا وزارة الخارجية على التوالى بين عام ١٨٧٦ و ١٨٧٨.

فإن حكومتى الإنكليز والفرنسيين قد عينتا وزيرين لهما، مع وزير آخر أرمنى المذهب بينه وبين الخديو من العداوة أشكالاً، وقد دلت على ذلك الحوادث الأخيرة، فهل لا يظن إذا أن الخديو ما تجاسر على عزل هذه الوزارة الأوروبوية إلا وهو على بينة من رضاء باقى الدول، التى لم يكن لها نواب فى تلك الوزارة: أى ويعلم الله فإن قيل، ولكنه قد عزل هو أيضًا نفوذ الفرنسيين بسقوطه / فضلاً عن ما لحق بنا من العار نظرًا لاستعانتنا [٣٧] بسلطة السلطان فى خلعه، إذ صارت هذه الاستعانة بمنزلة إعادة سلطته على بلاد مصر بعد أن كانت سلطته اسمية فقط، منذ أربعين سنة، وما كفى حتى تداعت باقى الدول بالتداخل، فتداخلت كل من إيطاليا والنمسا، وأيدت دعواهما الروسيا وألمانيا، أما الهزيمة الثانية التى حاقت بنا فهى قضية رهنية أرباب الديون فإن الخديو* أصدر أمرًا بإشارة وإغراء حكومتى الإنكليز والفرنسيس معلنًا فيه عدم جواز إلغاء الحجة على أراضى الدائرة فلم يسع قنصل النمسا إذ ذاك إلا إقامة الحجة باسم حكومته ضد هذا الأمر، وساعدته على ذلك إيطاليا وألمانيا وترتب عليه ذهاب النائبين الإنكليزى والفرنسوى إلى ويانا[1] عاصمة النمسا، بقصد حمل حكومتها على الإضراب عن ذلك والمياسرة[2] معها فى الأمر، ولكنهما كما لا يخفى، خابا وكادا أن يرجعا بصفقة المغبون، إذ النمسا ألحت على لزوم تنفيذ الخلاصات القضائية الصادرة من المحاكم المختلطة، ولما رأت / حكومتا الإنكليز [٣٨] والفرنسيس أنهما لم يفوزا من الغنيمة إلا بالإياب، حملتا الخديو على إلغاء الأمر الذى أصدره بإغرائهما، ولقد كان لإلغائه الوقع الحسن عند الكثير من الفرنسيس والنمساويين، قال صاحب الجريدة المذكورة: وإنى لمبشر

* يريد إسماعيل باشا.

(١) تنطق هكذا بالألمانية غير أنها بالعربية فيينا.

(٢) يقصد والتساهل.

أمتنا بأن لا بد أن تحوق بنا هزيمة ثالثة، وهى تعيين المفتشين العموميين، فإن قيل ولم؟ إن الباب العالى لا يلبث أن يدعى أنه المتبوع الشرعى وأن لا دخل للإنكليز والفرنسيس فى بلاد، هى تابعة له لم تلبث الدول الأخرى حتى ترى أن لها حقا أيضًا فى التداخل، بدعوى أنها موقعة على المعاهدات الدولية المختصة ببلاد مصر، فعندما ترى حكومة الإنكليز التى قادت الفرنسيس إلى هذه الحفرة، هذه الادعاءات، وتلك المشاحنات لا يبعد أن تسحب مراقبها عند أول فرصة، فإنها ترى أن رجوع المشير نوبار باشا إلى خطة الوزارة ثانية كاف وحده، لوقاية مصالحها وعلى ذلك تصبح الفرنسيس مفردة لا مساعد لها، ولا معين على مكافحة جميع هاته الدول وأهل البلاد، وتكون هذه بئس النتائج التى أنتجتها سياسة المسيو [٣٩] جامبتا[١] ا.هـ.

وفيه أيضًا شاعت الأخبار بمصر المحروسة على ما روته جريدة لاريفورم الإفرنسية أن العلاقات الودية التى كانت فيما بين الخديو وبين أبيه إسماعيل، قد انفصمت عراها حيث أن الخديو لم يرض بالتسليم لأبيه فى أوانى الطعام الفضية، التى كان تركها عند خروجه معزولاً وعلى أن فى عزمه أن يشكل لجنة للنظر فى الأشياء المتعلقة بأبيه والأشياء الواجب ارتدادها لملكية الحكومة، وكانت فى حوزة أبيه، حيث علم أن أباه على عزم التصرف فى سرايات عابدين، والجيزة، والجزيرة، وبعض محال أخرى لمن يتقدم لمشتراها، وسيأتى ذكر ما كان من أمر هذه المحال فى محله إن شاء الله.

انتهت حوادث سنة ١٢٩٦ ست وتسعين ومايتين[٢] وألف.

---

(١) رئيس مجلس النواب الفرنسى (١٨٧٩ - ١٨٨١) ورئيس الوزراء (٨٨١ - ١٨٨٢).
(٢) صحتها مائتين.

سنة ١٢٩٧ هجرية

افتتحت سنة ١٢٩٧ سبع وتسعين ومائتين وألف هجرية بيوم الاثنين الموافق سادس كيهك سنة ١٥٩٦ ست وتسعين / خمسماية وألف قبطية، [٤٠] وخامس عشر ديسمبر سنة تسع وسبعين وثمانمائة وألف ميلادية، والناس فى شاغل عن مصالحهم المعاشية، عاكفون على شراء الفراش والطنافس وأصناف البسط والكراسى والخيام والسرادقات والنجف، وصنوف الفوانيس والشمع والزيت ومعدات الزينة، حيث أرسلت الرسائل من ديوان الخديو الخاص إلى كافة مديرى ومحافظى الجهات، مؤذنة باستعداد أهالى المدن والبنادر للقاء الخديو، حيث عزم على زيارة جميع البلاد والتجول فى داخلية القطر، فكانوا يكثرون من شراء الأوانى النفيسة، والكراسى المذهبة، وغير ذلك من وسائط السرف والتبذير على عسر منهم، وإفلاس كما سيأتى بيانه فى محله.

وفى غرة محرم الحرام، هرع الناس وموظفو الحكومة الملكية، وضباط الجند والعلماء والأعيان والوجهاء إلى مقر الخديو بالإسماعيلية لأداء مراسم التهانى، بدخول العام الجديد فأطلقت المدافع من قلعة الجبل كالعادة المألوفة فى مثل هذه الأعياد وعملت التشريفات.

[٤١] /قيل وتكلم الخديو فى هذا اليوم مع الكثير ممن تقدموا لتهنئته وأظهر لهم علامات البشر والإيناس، وقال لبعضهم: إنه على أهبة التجول فى داخلية البلاد والنظر فى مصالح الخلق، ثم انصرفوا جميعًا، وفى العشرين منه

ركب الخديو قطارًا مخصوصًا من محطة بولاق الدكرور وسافر إلى مدينة الفيوم، ثم عاد منها إلى (الواسطة) وركب فى باخرته المسماة فيروز قاصدًا المدن والبنادر القبلية لغاية أصوان، قيل فكانت أهالى البلاد تقابله بالطبول والزمور وتنحر عند خروجه إلى المدن والبنادر عجول البقر، وفحول الجموس، وتسير أمامه عند تجوله فى شوارع المدن طوائف الهوارة[1] وفرسانها وأرباب الأشاير وأصحاب الطرق[2] وكان الكثير من المدن الكائنة على ضفتى النيل مزينة بالأنوار وصنوف الزينة إجلالًا لقدومه، فكان يمر ببعضها مرورًا وينزل ببعضها يومًا أو بعض يوم حتى انتهى به السفر إلى مدينة أصوان، فعاد إلى مصر المحروسة على ما / سياتى بيانه فى [٤٢] محله.

وفى الرابع من صفر الخير رفع الرئيس مصطفى رياض باشا إلى الخديو عريضة، عدد فيها تلك الضرائب والمكوس القادحة[3] التى كان ضربها الخديو إسماعيل فى أيامه على أهالى البلاد فأثقلتهم، وأذهبت بثروة الزراعة والتجارة، والتمس من الخديو التصديق على إلغائها وتخلص الناس منها، حيث كتب فيها يقول.. مولاى عندما شرعت حكومتكم فى التحرى بغاية الدقة عن سائر موارد إيرادات الحكومة، قد رأت الحكومة فى مبدأ الأمر استبدال ضريبة الملح باستقلال الصنف المذكور وبيعه بطريق الاستحكار، وإنما جملة من العوائد الأخرى تستحق البحث فيها. فإن قاعدة ضرائب بعضها سيئة، وطريقة تحصيلها أسوأ، وكلاهما مخالف المخالفة الكلية لشؤون العدالة والإنصاف التى هى من شيم حكومتكم

---

(١) قبائل الهوارة أهم قبائل الصعيد.

(٢) الطرق الصوفية، وكان لها أكبر الشأن فى هذا العصر.

(٣) بمعنى الفادحة.

السنية، والبعض الآخر من تلك العوائد مع كونه مضايقا للممولين، ومعطلًا لتقدم التجارة والصنائع، فلا يتحصل منها لجهة الخزينة / إلا مبالغ واهية، [٤٣] لا تكفى فى غالب الأحيان لمصاريف تحصيلها فالفوايد الشخصية المقررة بدكريتو أى أمر ١٩ ديسمبر سنة ١٨٧٥، هى من ضمن العوائد الأكثر غدرًا برعايا سدتكم، وتعريفها على الأهالى بمعرفة مشايخ النواحى، حاصل منه مخالفات كلية، وضرر للأهالى لأن تحصيلها من المملول[1] يترتب عليه فى غالب الأحيان تكليفه بعوائد مضاعفة حيث إنه مكلف بعوائد الويركو، وبما أن العوايد الشخصية مقررة على الأغنياء والفقراء من الأهالى، فالضرر الأكثر عائد على فقرائهم، كما يحصل ذلك فى جميع العوائد المقررة على الأشخاص من أغنياء وفقراء.. وأما الويركو[2] فإنه ليس مضروبا على المولين فقط المتعاطين لحرفة بل عام على كل من يثبت أن له إيرادًا من الأطيان أو بالحرى على كل من لم يبرز حجة تملك أطيان، ولما كان تحصيله صعبًا جدًّا ترتب عليه تأخيرات جسيمة لا يمكن تحصيل أغلبها من معظم الأهالى..

وعوائد التمغة على المصنوعات البلدية الجارى تحصيلها بواقع خمسة فى المائة على قيمة تلك المشغولات، / لما كانت مجعولة على الصنائع السابق [٤٤] ضرب الويركو عليها، منعت تقدم الصنائع الصغيرة التى ينبغى تشويق أربابها، وهذا من باب حسن السياسة، ومن كل الوجوه لأجل تقدمها فى القطر.. وفضلًا عن ذلك أن الأجانب لا يدفعون شيئًا من هذه العوائد فلا يتيسر للصانع ابن الوطن أن يجارى، أو يبارى بصناعته الأورباويين فى

(١) يقصد الممول.

(٢) الويركو: الجزية السنوية التى كانت ترسلها مصر إلى استنبول والتى استدانت الحكومة العثمانية بضمانها، فأصبح هناك ما يسمى بدين الويركو الذى يتحدث عنه المؤلف.

اشتغالهم... وهذا الملحوظ نفسه، ينطبق على عوائد الدلالة، وعوائد الوزن وعوائد بيع المجوهرات، التى ليست مضروبة على أرباب التجارة الأجانب، التى تصيّر التجارة الوطنية فى أحوال عدم مساواة، فيمتنع اتساع دائرتها فى القطر: ومصاريف تحصيل عوائد الدخولية فى النواحى هى فى غالب الأحيان أكثر من محصول هذه العوائد ولما كان التحصيل جاريًا بدون تفتيش عليه، حصلت منه مضايقات أوجبت المزارع أن يترك بيع محصول زراعته بالأسواق فى أغلب الأوقات..

وعوائد معاصر الزيوت، أضرت بأرباب هذه الحرفة المِن بضرر بليغ من ورود مقادير من زيت الغاز، يزداد وروده يومًا فيومًا ثم والمساكن بالنواحى / التى لا تتجاوز قيمتها فى أغلب الأحيان جنيها واحدًا مصريًا [٤٥] مضروب عليه عوائد من غرش واحد إلى خمسة غروش وجار تحصيلها برسم عوائد تنظيم، مع أن المصاريف على التنظيم فى تلك النواحى هى عديمة الوجود تقريبًا ولذلك متأخر من العوائد المذكورة عوائد جسيمة، هذا فى حالة ما لا تمتنع أهالى النواحى عن دفعها تمنعًا كليًّا.. فبإلغاء العوائد الشخصية وتجديد تحصيل الويركو من الممولين المتعاطين حقيقة كارا من الكارت[1]، تخفف الحكومة الحمل الذى يثقل كاهل الزراعة التى عليها المدار الأعظم فى إيرادها.. ويمكن الحكومة بفعل هذا العدل أن تتمم ذلك بدون حصول نقصان محسوس فى إيرادات الخزينة لأن محصول ضرائب الأطيان يزاد بداعى التخفيف المسموح للمزارع بإلغاء العوائد العديدة التى تضره الآن فى إيراده..

وأما من خصوص باقى العوائد المنوه عنها فى مشروع الديكريتو أى

---

(١) حرفة من الحرف.

الأمر الذى أتشرف بعرضه على أعتابكم الكريمة، التى سردناها هنا
[٤٦] بالاختصار أن إيراداتها التى كانت مندرجة فى الميزانية بعد خصم مصاريف/
تحصيلها هى جزئية جدًّا.. وفى تحصيل هذه العوائد لا يوجد فائدة تقابل المضايقات المترتبة عليها للمولين والموانع الناشئة عنها، لاتساع دائرة الصنائع وعدم تحسين الثروة العمومية. فبطلب إلغاء هذه العوائد التزمت بأن لا ألتفت لتحصيل متأخرات العوائد المذكورة..

أما المتأخرات لغاية سنة ١٨٧٥، التى ما أمكن البتة تحصيلها من ابتداء سنة ١٨٧٦ لحد الآن، فلا شك أنها مطلوبة من فقراء عاجزين عن أدائها فيصرف النظر عن تحصيلها منهم، ومع ذلك فإنه يوجد بعض متأخرات قبل سنة ١٨٧٦ مطلوبة من أشخاص لهم دين على الحكومة، فهذه يتيسر حصولها بطريقة المقاصة، ولم يكن يخطر ببالى أن أطلب يا ولى النعم من مراحمكم الخديوية ومكارمكم الداورية إلغاء واحدة من هذه العوائد، مهما كانت مرغوبة بالنظر للعدالة لولا اعتقادى بإمعانى النظر بالدقة بأن حسن التحصيل فى أموال الأطيان يعوض النقص الظاهر فى الإيرادات، التى يجرى عليها الإلغاء البادى ذكره[1] بل ربما يزيد عن التعويض.. فالنتائج
[٤٧] التى بذلت جهدى للاستحصال/ عليها فى صورة الديكريتو المعروضة لسدتكم، هى اختصار مصاريف التحصيل وتنقيصها وتخفيف مضايقات المولين بدون حصول ضرر محسوس للخزينة.. فإن شآت[2] الحضرة الخديوية والسدة الداورية بذكائها الوافى وعدلها الشافى فتتفضل بالتصديق عليها ا.هـ.

قلت فمن التأمل.. فيما حوته هذه العريضة يعلم كم كانت تقاسى

---

(١) السابق ذكره.

(٢) شاءت.

البلاد وأهلها على عهد الخديو إسماعيل من المظالم والضرائب القادحة التى لم تدخل تحت حصر، أو حساب، وسيأتى ذكر من تسبب فى زوالها رحمة بأرباب الحرف وأهل الصنائع، الذين أهلكهم العوز فتمزقوا كل ممزق.

وفى الخامس منه أى من صفر الخير أصدر الخديو أمرًا بناء على ما رفعه إليه الرئيس مصطفى رياض باشا، مفاده أن يزاد ابتداء من سنة ١٨٨٠ ميلادية على أموال الأطيان العشورية مائة وخمسين ألف جنيه مصرى سنويًا. وعلى أن هذه العلاوة يصير توزيعها على جميع الأطيان العشورية بالنسبة للضرائب المربوطة عليها، فكان لصدور/ هذا الأمر أثرًا رديًا[1] [٤٨] جدًا عند أصحاب تلك الأطيان دفعهم إلى التشاؤم والتطير من أعمال الرئيس ونتائج رئاسته.

وفى الثانى والعشرين منه أرسل المسيو دى كريبر[2] أحد مديرى صندوق الدين العمومى خطابًا إلى الرئيس مصطفى رياض باشا، يقول.. إنه بتاريخ ثلاثة يناير الماضى أخبرتمونا بصدور أوامر عطوفتكم لجميع المصالح المخصص إيراداتها للدين العمومى بأن تبقى فى خزائنها وديعة ما تحصله من النقود إلى أن يصدر لها أمر آخر، وذلك تسهيلاً لتنفيذ التسوية المالية الجارى تحضيرها، ومزمع تقديمها لنا قريبًا ففى جوابنا الرقيم ثالث عشر من الشهر المذكور المرسل إلى عطوفتكم اكتفينا بالمحافظة على حقوقنا بشأن هذه المخالفة للأوامر المرعية لاعتقادنا إزالة تلك المخالفة، فى أقرب وقت.. ثم إن عطوفتكم أخبرتمونا بالإفادة الرقيمة، رابع عشر يناير المذكور بأن المديريات الأربعة[3] المخصصة وارداتها للدين، وسكك الحديد

(١) أثرا رديئا.

(٢) المسيو دى كريبر ممثل النمسا فى صندوق الدين.

(٣) صحتها المديريات الأربع وهى البحيرة والمنوفية والغربية وأسيوط. وهى أغنى المديريات المصرية وقتذاك.

دعيت بأن تورد إيراداتها من غير انقطاع لصندوق الدين العمومى، كما كانت وتفضلتم علينا / بإعادة التأكيد بحل المسئلة[1] بوجه السرعة [٤٩] بخصوص إيرادات باقى المصالح المرهونة، ونحن فى انتظار ذلك لغاية الآن: وفى الحادى والثلاثين منه أرسلتم لنا كشفًا بإجمال النقود الموجودة طرف كل من مصلحة الكمارك، والدخولية، والدخان، والمطرية، والهويسات، وكوبرى قصر النيل البالغ مجموعها ٩٤ قرش[2] ٧٥٢١ جنيها مصريا فنلتمس من عطوفتكم مزيد دقة الالتفات لما يترتب على امتداد حالة مغايرة، مثل هذه من الارتباك.. هذا ولاعتقادنا قصر مدة ذلك الأمر الذى أوقف الآن تنفيذ نصوص الأوامر الصادرة فى سنة ١٨٧٦، التى عليها مدار التأمين على الدين عدلنا عن المعارضة فى الأمر المذكور كى لا يحصل مانع فى التصفية المالية، العائدة بالفائدة على نفس أرباب الديون، غير أنه لا يمكنا مطلقًا البقاء على هذه الحالة مدة مديدة من الزمن، فنرجو عطوفتكم إخبارنا بأسباب التأخير الحاصل فى نشر صورة التسوية، ربما إذا كان تيسر لعطوفتكم تحديد ميعاد لذلك، لأن ما يلزمنا فعله متوقف على ما يرد لنا من الإيضاحات.. هذا / والذى نأمله فى [٥٠] عطوفتكم أنه عندما يتراءى لنا لزوم طلب إعادة توريد الإيرادات المذكورة لصندوق الدين، تحصل إجابة طلبنا نظرًا لمقتضيات وظيفتنا حتى لا نلتزم بإجراء الطرق القانونية للحصول على هذا الغرض. ا.هـ.

ففى الخامس والعشرين منه أرسل إليه الرئيس يقول أيها السادة: طلبتم منا فى جوابكم الرقيم أربعة فبراير، إعادة توريد إيرادات الكمارك، والدخولية، والدخان، والمطرية، والهويسات، وكوبرى قصر النيل بصندوق الدين، فأما السبب لحفظ إيرادات الكمارك بخزينتها فناشىء من احتمال

---

(١) صحتها المسألة. (٢) صحتها قرشا.

تنفيذ ما طلبت لجنة التفتيش من تخصيص هذه الإيرادات لسداد مطلوب السنديكاتو، وبما أن هذه المطلوبات قد تسددت بطريقة أخرى. فقد أمرنا مصلحة الكمارك بتوريد الإيرادات المحفوظة بخزينتها بصندوق الدين، غير أنه لا يمكنى الآن أن أصرح بتسليم باقى إيرادات الجهات الأخرى، التى هى قليلة الجدوى إلى الصندوق، إذ أن المسائل المتعلقة بسن اللائحة المالية لم تنته بعد، والمنظور أن هذه اللائحة تستلزم/ تغيير تخصيص [٥١] إيرادات هذه الجهات حسب طلب لجنة التفتيش، أما استفهامكم عن أسباب تأخير ظهور اللائحة المالية، وطلبكم بتحديد وقت لذلك إن أمكن فجوابه أنى لم أرَى[1] أحدًا متأسفًا مثلى على تأخير ظهورها إذ أنه قد أخر أيضا بمصالح أغلب الديوان، ومع ذلك فإنى لست بمسؤول عن هذا التأخير، خصوصا وقد أجرت الحكومة المصرية ما يختص بها فى تنفيذ الإصلاحات. التى رؤى لزوم إدخالها عملاً بما رأته لجنة التفتيش التى قد كنتم من أعضائها. ولم تنكص عن إلغاء المقابلة معها[2] فى إلغائها من الصعوبات.

وقد طلبت لجنة التفتيش أيضًا ضم مائة وخمسين ألف جنيه مصرى على الأطيان العشورية[3] وبناء على طلبها قد صدر أمر فى الثامن عشر من شهر يناير سنة ١٨٨٠ بضمه، وطلبت كذلك إلغاء العوائد الشخصية وإعفاء الفلاحين من ويركو أرباب الكارات، والصنائع، وإلغاء جملة عوائد دنيئة وعلى ذلك صدر أمر سابع عشر يناير أيضا.

وطلبت كذلك تعديل طريقة تحصيل عوائد الملح، فصدر/ أمر الحادى [٥٢]

---

(١) صحتها «أر».

(٢) صحتها مع ما.

(٣) الأطيان العشورية هى أطيان الأباعد والجفالك والأواسى عرفت بهذا الاسم عام ١٨٥٤ حين أصدر محمد سعيد قرارًا بفرض ضريبة العشر على تلك الأطيان.

والثلاثين من ديسمبر بجعلها بحسب الاستهلاك بدلاً عن كونها مضروبة على الرؤوس، وتعداد النفوس، وكذلك طلبت استبدال طريقة السخرة الاستبدادية بطريقة عادلة، مقتضاها توزيع الأشغال العمومية على عموم المولين غير أن هذه المسئلة[1] المعضلة لم تحل حلاً نهائيًا، ومع ذلك فالحكومة أجرت على سبيل التجربة استعمال الطرق التى استوعبها مجلس النظار فى التاسع والعشرون[2] من ديسمبر سنة ١٨٧٩.

وطلبت أيضًا أن يصير تنظيم ميزانية من عموم المحاسبات، فصدرت ميزانية منتظمة، ونشرت بأمر فى عاشر يناير سنة ١٨٨٠، وكانت هى أول ميزانية منتظمة، صدرت من حسابات الحكومة المصرية، وسيجرى من الآن العمل بمقتضاها فى الحسابات.

وطلبت أيضًا تنظيم وترتيب طرق تحصيل الإيرادات بالخزينة المدونة فى بند عشرة من الأمر الصادر فى ثانى يناير سنة ١٨٧٩، وبناء عليه تحررت شروط فى ثامن شهر فبراير سنة ١٨٨٠، مقتضاها أن البنك العثمانى افتتح حسابًا جاريًا للحكومة مؤذونًا بعدم طلب الأموال من / الممولين إلا فى [٥٣] الأوقات التى تسهل لهم فيها دفعها، حسب طلب لجنة التفتيش، وطلبت أيضًا ترتيب وتشكيل قلم قضايا قائمًا بنفسه للحكم فى التشكيات[3] المتعلقة بالضرائب، فترتب بأمر فى الحادى والثلاثين فى ديسمبر لجنة للنظر فى ذلك لحين ترتيبه بطريقة قطعية.

وطلبت أيضا أنه لا يتحصل شىء من الأموال إلا بموجب قانون يصير نشره فى جريدة رسمية، وتعديل الضرائب وأن دفاتر المكلفات السنوية تحرر بموجب المساحة، فبناء عليه شكلت لجنة بأمر فى السابع والعشرون[4]

---

(١) صحتها المسألة.
(٢) صحتها والعشرين.
(٣) الشكاوى.
(٤) صحتها والعشرين.

من ديسمبر سنة ١٨٧٩، وباشرت العمل فى أشغالها، واشتغلت بسن قوانين متعلقة بالضرائب، وبالنظر أيضًا فى نتيجة أشغال مصلحة المساحة وإصلاح أجرائها، وقد عرضت هذه اللجنة لائحة مختصة بتحديد مواعيد دفع الضرائب، وسيجرى العمل بموجبها من أول هذه السنة، وقد بدئ بإنشاء المكلفات على سبيل التجربة فى مديرية الجيزة، وأخيرًا صار طبع مجموع القوانين واللوائح / الرسمية، التى ظهرت من سنة ١٨٧٦، وستظهر فى كل [٥٤] شهر، وطلبت كذلك تعديل طريقة تحصيل ضريبة الدخان البلدى، فبناء عليه صار قانون فى تسع وعشرين مارس سنة ١٨٧٩ ولم ينفذ، إلا بعد أن عدل بأمر فى تاسع عشر يناير سنة ١٨٨٠، ومع هذا كله لم تقتصر الحكومة على تنفيذ هذه الإصلاحات الإدارية والمالية فقط، بل بذلت ما فى وسعها لتنظيم ماليتها، فدفعت فى شهور ديسمبر سنة ١٨٧٩، ويناير سنة ١٨٨٠ لأرباب الدين الغير موحد نحو مليون ومائة ألف جنيه، وأزالت الرهنيات التى منعت دفع باقى سلفة روشيلد[1] ولم تزل تخابر دول أوربا لاستجلاب رضاها، بدفع متأخر ويركو الباب العالى ومتأخر المرتبات والمعاشات من هذه السلفة، حسب طلب لجنة التفتيش فضلًا عن كونها قد سوت دين السنديكاتو، وقد قبل ما عنده من البونات فى مقابلة دينه، ولأجل سهولة تخلص إيرادات مينا إسكندرية ودفعها لصندوق الدين، قد عقدت الحكومة شروطًا مع الخواجة جرينفلد ترتب / على عقدها نقص مطلوبه حتى صار [٥٥] خمسمائة وثلاثين ألف جنيه ليس إلا.

وكذلك فوضت الحكومة لبعض لجنات[2] النظر فى سائر أملاكها، وتقدير قيمتها، لبيعها، وقد تم ولله الحمد أعمال بعض هذه اللجنات، وأما ما يتعلق بالدين الموحد: القنصلية: فقد صار عنه خطاب من الجناب

(١) يقصد روتشيلد.

(٢) يقصد لجان.

الخديو فى سادس يناير سنة ١٨٨٠، يتضح منه لجنابكم كيفية تعهدات الحكومة مع باقى حاملى البونات.

وقد كان بود الحكومة تسوية أعمال التصفية، غير أنه عاقتها فى ذلك الوقت أسباب وموانع، منها: أن معارضة روشيلد لدفع الأموال على الأملاك المرهونة على سلفة سنة ١٨٧٨، وشططه فى المعارضة حتى زعم عدم وجوب دفعها، وذهب إلى أنه إذا لم تحصل تلبية طلبه، لابد وأنه يتوقف عن دفع باقى السلفة، وأظنكم لا تنكرون ما حررته فى هذا الشأن إلى وكيل روشيلد المذكور، والظاهر لنا أن الحق الذى للحكومة ليس محلاً للاعتراض / والمنازعة، وذلك مما يوجب حصول الأمل فى الوصول لحل [٥٦] المسئلة[١] من غير لزوم، لتوسط المحاكم، ولا شك عندنا فى أنكم ترون ذلك كما هو ترائى لنا، على أن دفع الباقى من السلفة لا يمنع من حدوث مشكلات أخرى لا يتأتى للحكومة حلها بمفردها.

هذا وعلى فرض توريد باقى السلفة لصندوق الدين، فلا يتأتى للحكومة تأديته إلى أرباب الدين السائر[٢] الذين عقدت هذه السلفة، لأجل تسديد ديونهم فإنه سبق تنازل الحضرة الخديوية وأعضاء عائلتها عن أملاكهم للحكومة، لتتمكن بذلك من عقد سلفة، وقد تم عقدها فمع ذلك ما زالت الحكومة مضطرة إلى الحصول على توافق[٣] أربعة عشر[٤]

(١) صحتها المسألة.

(٢) الدين الموحد: فى ٧ مايو ١٨٧٦ أصدر الخديو إسماعيل مرسومًا بتحويل ديون الحكومة ودين الدائرة السنية، والديون السائرة إلى دين واحد سمى بالدين الموحد قدره ٩١ مليون جنيه إنجليزى.

(٣) بمعنى موافقة.

(٤) وصحتها أربع عشرة.

دولة لسداد المطلوب لدين واحد، فإن لم ترض إحداهن بذلك كما وقع من عهد قريب تلتزم الحكومة بأن تؤخر، إما سداد الديون التى تستمر فائدتها محسوبة باعتبار اثنى عشر فى المائة، وإما دفع ويركو الاستانة الذى هو أول واجب على الحكومة المصرية، وإما دفع الماهيات والمعاشات، والباقى منها متأخرات / من عدة سنين، وعلى فرض الحصول على إرضاء الأربعة عشرة [٥٧] دولة المذكورة، والاستولاء[١] على الباقى من سلفة الأملاك الأميرية، فهذا لا يمنع من حدوث مشكلات مماثلة للمتقدمة، فإنه قد أعرف قومسيون التحقيق بأن إيرادات الحكومة، لا تمكنها من الاستمرار على دفع الدين الموحد باعتبار سبعة فى المائة، ورأى من الضرورى أن يطلب من أرباب الدين السائر[٢] تجاوزهم عن مبالغ، صار الاجتهاد فى جعلها قليلة بحسب الإمكان بحيث لا يحمل المستقبل، بما لا يمكنه القيام به من التكاليف إلا أنه من المستحيل فعلاً الاستحصال على رضاء جميع الديانة[٣] بتسوية تجعل حقوقهم محصورة فى أى قدر كان، أو توخى المطالبة بها، ومن المعلوم أن حاملى بونات الدائرة على المالية، وأرباب الدين الحائزين لرهونات عقارية قد فازوا بحصولهم على ديونهم بالكامل، بسبب امتناعهم من قبول كل تجاوز على إجراء أى وسيلة جائزة قانونًا، ولو كانت مضرة بباقى الديَّانة وبالحكومة، كما أشار إلى ذلك / قومسيون التحقيق، فاقتداء بهؤلاء [٥٨] يؤمل بعض مداينين آخر وصوهلم إلى مثل هذه النتيجة، وباتخاذهم تلك التشبثات غير مفتكرين فى أن ما سبق تسديده من الديون يكون سببًا آخر لمنع قبول طلباتهم.

---

(١) الاستيلاء.

(٢) الدين السائر: هو الذى نشأ عن المعاملات المدنية والمشتريات وليس عن قرض حكومى.

(٣) الدائنين.

هذا وليست الحكومة المصرية بأول من اضطر لتنزل فائدة دينها، بل إنما[1] هو حاصل لها الآن من الاضطرار الكلى لذلك التنزيل حصل بغيرها فى مثل هذه الأحوال، من نفس الحكومات الأروباوية إلا أن ما أصدرته الحكومات المذكورة من القرارات فى هذا الشأن، لم يقدم لأى محكمة كانت، [٥٩] وذلك بخلاف الجارى فى القطر المصرى فإن حاملى / سندات الدين الموحد يعتقدون بأن لهم الحق فى طلب الحكم على الحكومة بإلزامها بتكملة فوائد دينها، مع أنه لا يمكنهم فعل شىء مثل هذا فى أى حكومة أخرى، فإن حصل ذلك ترتب عليه تكليف الحكومة بأن تدفع مبلغًا يقرب من مليون وسبعمائة ألف جنيه إنكليزى لتكملة الكوبونات الثلاثة الأخيرة، فإذا حصل التأمل بقطع النظر عن غير ما ذكر من الأسباب فى حقيقة صالح حاملى السندات، ينبغى الاعتراف بأن هذه الطلبات مضرة بهم، إذ أن الصعود التدريجى لأسعار الدين الموحد دليلًا على أن معظم أرباب الدين الذين اعتبروا طلب الحكومة تنقيض الفائدة أمرًا لازمًا لضمانة نفس قيمة المرهون لهم.. ومن المحقق أنه لا يتأتى القول مقدمًا بقبول هذه الطلبات، إذ لو قبلت لتعذر على الحكومة تعذرًا كليًا دفع ما يحكم به عليها، وحينئذ يكون عدم تنفيذ ما يصدر فى ذلك من الأحكام أمرًا وخيمًا جدًا فتعترف به علانية.

وأهم الأمور المشتغلة بها الحكومة الآن، هو اجتنابها حصول تناقض فى المستقبل بين الممكن لها، والواجب عليها قانونًا فعله.

والحاصل نخبركم أيها السادة بأنه متوفر فى القطر المصرى جميع المواد، التى يمكن بها الحصول على الثروة والرفاهية العمومية، وأن الحكومة مالكة

---

(١) ان مـا.

بعزم وهمة طريق الإصلاحات الموصلة لاتساع دائرة هذه الرفاهية، وأن المفتشين العموميين وحضرات النظار التى سلمت لهم الحضرة الفخيمة الخديوية زمام إدارة المصالح والأشغال على أتم وفاق فى/ المقاصد [٦٠] والأفكار، إلا أن جميع تلك المواد الموجبة لوجود هذه الرفاهية متعطلة، بسبب ما هو حاصل من تقييد الحكومة فى وضع القوانين الناشىء ذلك من مداخلة[1] الدول فى هذا الخصوص، وإطلاق هذا التداخل، يمنع من الاستفادة من الأحوال الحسنة التى عليها القطر المصرى الآن، هذا ولا يتأتى لأى حكومة البقاء إذا لم يمكنها وضع القوانين اللازمة لإدارتها، وبناء على ذلك يلزم أحد أمرين: إما أن يكون للحكومة المصرية ما لها من الحرية الكافية لوضع القوانين اللازمة لها، أو أن تتحد الدول فى إجراء ذلك بالإتفاق معها، فإنها مستعدة لقبول كلا هذين الأمرين الموصلين لحل مسائلها، وإذا أرادت الدول تشكيل قومسيون، رخص له الترخيص اللازم لوضع قانون التصفية، فهى مستعدة لتشكيله بالشروط المبينة فى تقرير المفتشين العموميين الرقيم ثلاثين شهر نوفمبر سنة ١٨٧٩، الذى قبله مجلس النظار # وإما إذا لزم للتوافق المقتضى الحصول عليه فى هذا الشأن الدخول أيضًا فى مذاكرات مديدة، فيكون فى معلومية الدول أنه لا يمكن الاستمرار على الحالة الراهنة، من غير وقوع ضرر لصالح القطر،/ بل [٦١] ولصوالح مداينيه من كل ملة، وإنه لا يتأتى تأخير إجراء الطرق اللازمة للمحافظة على الصوالح المذكورة إلى زمن غير محدود، ولولا معلومية مجلس النظار باستمرار المذاكرات، بخصوص تشكيل قومسيون التصفيه، لكان قدم قبل الآن صورة تسوية للتصديق عليها، من الحضرة الخديوية، وكان صار عرضها بعد ذلك على الدول، والإجراء مؤقتًا بمقتضى نصوصها فى حق

(١) تدخل.

من يقبلها من أولى الشأن فيها # فهاكم أيها السادة: الأسباب التى أوجبت تأخير التسوية المالية، ولم تكن المسئولية الناشئة من هذا التأخير عائدة على الحكومة التى ما زالت تنجز ما هو متعلق بها لسرعة حل مسائلها وهى أول من يعترف بضرورة سرعة حلها - انتهى بنصه.

وفى هذا الأثناء عاد الخديو إلى مصر المحروسة بعد تغيبه فى الصعيد أيامًا، فهرع رجال الحكومة، والجند، وضباطها، وموظفو الدواوين الملكية، والعلماء، والرؤساء الروحيون، إلى مقره بالإسماعيلية يهنئونه وازدحمت على أبوابه الشعراء المطرون يمتدحونه بالقصائد، والخطب فقدم له أحد الأدباء الشيخ على الليثى قصيدته هذه:

[٦٢] /لك الله يا قلبى فكم تتحمل ... أمالك عن داعى الغرام تحول
تحاول وصلًا والشباب شفيعه ... وتصبو إلى ليلى وليلك تمطل
زاع لمنائها وإن هى قد دنت ... تدين لمرآها ولا تتمهل
لك الله كم داريت فيها عوادلًا ... عليك بماينتى سواك تقولوا
تراعى الوفا فى الحب والحب غادر ... وعند التجنى مغضبا تذلل
أما لك يا قلب سلو وتتقى ... سهام المنايا حيث كان التذلل
على م أبحت الحب نفسًا عزيزة ... فهامت وصارت بالضنا تتجمل
ينام خلى القلب ملء جفونه ... وأنت على جمر الغضا تتململ
مقيم الوجد والسهد والأسى ... ووصل الذى تهواه ليس يحصل
سواك طليق مثل دمعك فى النوى ... وأنت أسير فى هواك مكبل
إذا صدحت ورقا فى ظل دوحة ... تسير جوى بين الضلوع وتشعل
فهلا ربحت العمر واعتضت عن عنا ... غرامك فى ليلى الذى هو أكمل
ترغم حسادًا أو تعمى عوازلا ... وتختال فى بر النعيم وترفل
وتلحظ فى النادى بعين مهابة ... وتحفظ فى الدانى وفى البعد توصل

وهذا مرام لا ينال لذى علا إذا لم يقم فيه مقام يبجل
وما هو إلا أن يقلد عصره عقود نظام بالدرارى تفصل
فيسمو على الإعصار ينها ويرتقى إلى سدة فيها له ما يؤمل
/إلى سدة من أمها أم منهلا هنيئًا بعل الواردين وينهل [٦٣]
بها نورت الحمد والمجد والعلا مليك الورى توفيقا يتهلل
إذا قال قولاً كان شفيعًا بفعله وهل غيره أن يقال من مثلى يفعل
له الله من مولى يدار بذكره على مسمع الدنيا رحيق وسلسل
عو الفرض الأقصى لألسنة الثنا لذاك إليه المدح يهدى ويحصل
إذا اللسن المنطبق أهدى ثناءه إليـه فمعناه بـه يتكمـل
إذا عد أفراد العصور أخو حجى تقول المعالى إن توفيق أول
همام إذا ما الدهر لاذ بركنه تهنئة الدنيا بأن لست تخذل
فتى العزم لكن راية الشيب دونه وغصن الصبا غض فلا يتكهل
وقور إذا ما الأمر طاشت به النهى وخف يثير عند ذاك ويذيل
أما وأيام العصر عند سياحته ركاب كفيه البدر والملك منزل
نشرت به المأمول منك لدى الورى من العدل والإحسان والحر يعدل
علا بشرك السامي البسيطةواجتلت عيون الرعايا منك ما ليس يجهل
أعدت إلى جسم الصعيد حياته فاخصب بالنعمى وقد كاد يمحل
سررت قلوبا من بنية امضها زمان مضى والأمر فى الناس مفصل [٦٤]
وقربت أهل الدين والعلم والحجا وراعية حق الله وهو المفضل
فهذا هو العدل الذى يحرز الثنا وغربًا وشرقًا بالمدائح ينقل
ومثلك من يسمو لأكمل غاية سـواك مجـد دونها يتجـدل
هنيئا أبا العباس ما شئت من علا تخب بـه الركبـان وتـرفـل
رفعت عن الأهلين ما ضاق زرعهم بحملانه خففت ما كان يثقل
نظرت إليهم نظرة الأب لابنه كذلك من ساس الممالك يعمل

سلكت بهم نهج التقى وأحاطتهم من الحزم طرف بالعفاة متوكل
فكل لما أوليت مولاى شاكر ومجمل ما أسديت ليس يفصل
فسودوا بنى مصر وعودا إلى الهنا وجودوا إلى مجد سنى يؤثل
فعصر الخديو الشهم بالأمن والمن أفادكم ما كان يرجى ويؤمل
أجل أياديه علينا انتقاؤه رجال عليهم فى النظام المعول
تساموا بما يرضى المليك وأقدموا يصدق لحل الصعب والأمر مشكل
وساسوا بحسن الرأى سير الحكومة يمدهم توفيق بمن ويشمل
رجال لهم صدق العزيمة ميسم كبار النفوس للمعالى تأهلوا
رياض علاهم اينعت بمحامد وطاب برباها جنوب وشمال
وهل كرياض غرسها أثمر العلا لها من ندى توفيق عين وجدول
[٦٥] / ومن يجعل الأخيار للملك ساسة يصن ملكه عن عسف من يتحيل
وقد جمع الله المحاسن كلها لتوفيقنا إذ ليس للجور مدخل
وليلك عام عم بالبشر والصفا بدرتها فيها الرعايا تجمل
وللأذكياء اللسن فيها مدائح يقصر عنها فى السلسبيل جدول
تضمنت الذكر الجميل لملكهم إلى مثلها تطوى الفيافى ويرحل
يؤدى لو بالسبق أحرزت فضلهم ولم يرم بالأسقام منى مفصل
ولكن فرضًا أوجب الله حقه إذا رحت أقضيه فللعذر منزل
وهبنى نظمت الدهر والدر سابقًا أيبلغ نظمى قدره وهو أمثل
وإن دعاىّ كالأنام لمجده وسؤدد عباس لأوفى وأعدل
فلا زال هذا الملك منك ممتعًا فإنك للدنيا والدين مؤيد
وحيا الصفا عاما سررت به الورى تضمن للتذكار معناه جمل
أعدوه عدا وحيث كان مبديه سرور وقالوا أما به النظم يكمل
ركاب الخديوى ساحب اليمن بدره وان صعيدا أمه منه يأهل
ومذ زينت ارجاه قلت أرخوا سياحة توفيق بمصر تجمل

وفى الرابع عشر من ربيع الأول دفع الرئيس مصطفى رياض / باشا [٦٦]
إلى الخديو عريضة يقول فيها: «يا ولى النعم لما كان من مقاصدكم العلية وقاية الممولين من التحصيلات الغير قانونية مع تأكيد استقامة تحصيل ضرائب الأموال، عينتم بتاريخ السابع والعشرين من ديسمبر قومسيونًا مخصوصًا* للبحث فى جميع المسائل المتعلقة بضرائب الأموال، ولما أمضيتم ذاتكم الفخيمة هذا الأمر الكريم، قد أعلنتم فى آن وآخر إعادة النظر بوجه عمومى إلى تأسيس ضرائب الأموال، وأمرتم بتنظيم كيفية تحصيلها فلأجل الوصول لهذه الغاية، لزم ابتداء أن التحصيل يصير إجراؤه بقدر ما يسمح به احتياج الخزينة فى مواعيد محددة فى أوقات السنة، بها يمكن للممولين جنى ثمرة أتعابهم، لسير الأموال المضروبة عليهم بغاية السهولة، وعلى هذه الكيفية يمكن يتأكد للحكومة أن بتحصيل الأموال لا يجبر الفلاح على استقراض نقود بالرباء الفاحش، تأتى نتيجتها غالبًا باضمحلال حاله، وزيادة على ذلك أيضًا من الضرورى أن الممولين يعرفون حقيقة مقدار الأموال السنوية المضروبة عليهم، والمواعيد التى تطلب منهم فيها، وانقيادا لهذه المقاصد الجليلة، قد بادرت بوقتها حالا بإعطاء التعليمات اللازمة، لمديرى المديريات حتى إن كل ممول يجرى إخباره بالدقة / عن قيمة الأموال المطلوبة منه سنويًا، قال: ولم يبق علىّ إلا طلب [٦٧]
التفات قومسيون ضرائب الأموال على ضرورة اقتراح لائحة تبين مواعيد دفع الأموال قبل كل شىء، وطبقًا لطلبى أجرى القومسيون على هذه المسألة تحرياته الابتدائية، ومن بعد أن سأل، وتخابر مع المديرين، والعمد. ومأمورى التحصيل فى المديريات المختلفة يتم له اقتراح لائحة، توضح فيها شهريا مقادير الأموال المقتضى تحصيلها فى كل مديرية، ومجلس النظار

* لجنة خاصة.

بعد أن أمعن نظره بغاية الدقة أقر على نتائج هذه اللائحة إنما ترآى[1] له مع ذلك لزوم إجراء بعض تغيير خفيف فيها عن هذه السنة فقط، بوجه استثنائى فى المديريات المخصصة لخدمة الدين العمومى، وفى الواقع أن الكيفيات الخصوصية التى جرى التحصيل بها فى سنة ١٨٧٩، عطلت التحصيلات فى الأشهر الأخيرة من السنة الماضية، فنتج عن ذلك أنه إن لم يحصل هذا التغيير الخفيف المؤقت عن هذه السنة فقط فيما تضمنته هذه اللائحة، لترتب من ذلك أن قيمة الأموال المقتضى تحصيلها لحد شهر أبريل تكون غير كافية، لتسديد قسط الدين الموحد المستحق دفعه فى أول شهر مايو القابل # فهذه هى حالة استثنائية توجب تحصيل قيراطين زيادة عن ما هو/ وراد بالجدول المقدم من القومسيون، فى الأشهر الأوائل [٦٨] من هذه السنة فقط فى المديريات الأربع وهى: البحيرة، والمنوفية، والغربية، وأسيوط التى إيراداتها مخصصة لخدمة الدين العمومى، ويجب تنزيل هذين القيراطين[2] من قسطى شهرى نوفمبر وديسمبر القابلين[3] وإن البند الثانى من الدكريتو[4] الذى أتشرف بعرضه على أعتابكم الفخيمة القصد منه طريقة وقتية عن هذه السنة فقط على وجه استثنائى اهـ.

فصادق الخديو على هذا المشروع، وأصدر أمره بتنفيذ ما تضمنه من الأحكام، فكان له وقعا حسنا[5] جـدًّا عند أهالى اليد وأصحاب المزارع والاقطاعات.

وفى السابع عشر منه نقلت الجرائد المحلية خبرًا عن بعض الجرائد

---

(١) صحتها تراءى.
(٢) أى نسبة ١ إلى ١٢.
(٣) المقبلين.
(٤) المرسوم.
(٥) صحتها وقع حسن.

الأجنبية، وهو أنه لما سافر مكاتب جريدة باريس تام[١]: الإفرنسية من مدينة مارسيلية إلى مدينة سيرا توجه إلى نابولى قصد مقابلة الخديو إسماعيل، والمحادثة معه للوقوف على خفايا أفكاره بعد إبعاده عن بلاد مصر، فلما أن وصل إلى مقره المعروف بقصر الفافوريتا من ضواحي مدينة نابولى، استأذنه فى الدخول فأذن له.. قال المكاتب المذكور فلم أر عليه شيئًا من علامات / الحزن والأسف، ولم يعتر شخصه أدنى تغيير.. فقلت: إن [٦٩] سمح مولاى، وحسن لديه أن يحدثنى بما يخفف عنه وحشة الغربة فيكون له الفضل الجزيل، قال فتبسم وقال: أى نعم إن أحسن الطرق التى اقترحت علىّ للحكم بموجبها فى الديار المصرية، هى طريقة المسيو جوبير[٢] ولعمرى إنها كانت الطريقة الجديرة بالاتباع، لكن لسوء الحظ قد كنت محفوفاً ببعض حاشية السوء، فنكصوا عن مساعدتى، ولم يخلصوا إلى النصح، حتى وصلت إلى ما وصلت إليه الآن، ومع كون المسيو جوبير كان مشهورًا بحسن الطوية وسلامة النية، إلا أنه قد تشيع أخيرًا لأرباب الديون تشيعًا زميًا[٣] جدًّا، ولم يراع احتياجات البلاد وأهلها، التى كان يتعذر علىّ غض الطرف عنها.. قال المكاتب فسألته عن رأيه فى مسح أطيان القطر المصرى فقال: نعم إن مسح أراضى الديار المصرية هو من الأمور قريبة النوال غير أنه يتيسر تحقيقها فى زمن قريب، بل يقتضى بها سنين عديدة ومعما[٤] تحتاجه من الزمن الطويل فلا يختلج بفكرى قط

---

(١) Temps.

(٢) جوبير Joubert - العضو الفرنسى فى لجنة التحقيق الإنجليزية - الفرنسية التى جاءت إلى مصر فى أكتوبر عام ١٨٧٦ تحت اسم لجنة جوشن - جوبير للتحقيق فى شئون مصر المالية.

(٣) يقصد ذميا.

(٤) ومع ما.

أن يترتب عليها إظهار الأطيان الحقيقية الغير مربوط عليها ضرائب
[٧٠] خصوصًا وأن تلك الأطيان ليست مقيدة فى دفاتر ديوان الأراضى قال/:
وليس من ينكر أن المرحوم سعيد باشا كان سن قانونًا، أباح فيه لكل من
يخبر الحكومة عن أى أراض لم تكن مضروبة عليها الضرائب المالية، مهما
بلغ مقدارها، أن يستولى عليها بلا معارض ولا منازع فى مقابلة[1] إخباره
الحكومة عنها، وربط الضريبة اللازمة عليها فنتج من ذلك أن أصحاب
الأراضى أخذ بعضهم يشكو بعضًا، ويظهرون عوراتهم وكان هذا القانون
سببًا باعثًا لتكثير إيرادات الحكومة، وظهرت مقادير عظيمة من الأطيان
التى كانت فى حوزة المزارعين، ما كان فى وسع الحكومة فى ذاك الحين
الوقوف على حصرها ومعرفتها، أى نعم. ولو قام فى ذلك الوقت أمهر
المساحين وبحث ودقق ومسح ولفق، لما أمكنه أن يزيد إيرادات الخزينة
قيراطًا علاوة على ما نتج من قانون المرحوم سعيد باشا السابق الذكر
هذا فضلاً عن وفرة مصاريف المساحة، وقلة جدواها، ولست أنكر أن
الأطيان هى أصل غناء وثروة الدار المصرية، ولكنى أقول يتعذر وفور
محصولاتها وإيراداتها أوفر مما هى عليه الآن.. قال الكاتب ثم انتقل من
هذا الكلام وهو يتنفس الصعداء إلى الثناء على المسيو فرسينيه رئيس
[٧١] جمهورية الفرنسيس، حالة كونه كما قال لا يعرفه إلا بالشهرة،/ ثم اثنى
أيضًا على الأمة الإفرنسية نظرًا لخلوص طويتها، واستقامة أحوالها ثم
انتقل إلى الكلام عن سياسة الإنكليز فقال: إن سياسة الإنكليز ليست
كسياسة الفرنسيس فى شىء ما، وبينهما كما يتخيل لى فرق عظيم جدًا على
أن الإنكليز تراهم أبدًا لا يعرفون إلا ما يرغبون فيه، ولكنهم لا يعرفون
ما هم فاعلوه: أى ويعلم الله: وأنى غير واثق بنجاح تكفل هذه الأمة

(١) فى مقابل.

بوقاية آسيا الصغرى، نعم، إنهم وإن كانوا قد أنشبوا أظفار أمانيهم فيها ونالوها، غير أنهم بعيدين[1] عن معرفة النتائج، التى لابد وأن تنتج من ذلك # قال: وقد زارنى فى مقرى هذا من عهد قريب أحد نبلاء الإنكليز فحدثته أيضًا بهذا الكلام وأعلمته أنه إن لم يكن معهم فى هذه الخطة العظيمة رجال مدربون من العثمانيين، فلا يأمنون مقت الأهالى وكراهتهم والنفرة منهم، وإن كان معهم رجال يقدرون الأمور قدرها الحقيقى فلا يؤمنون بغض الإنكليز لهم ومعاداتهم بل مناوأتهم # قال الكاتب: ثم تنهد وسكت، فعلمت أن لم يبق للحديث مجالاً فودعته وانصرفت عنه.

وفى التاسع من ربيع الثانى أصدر الخديو أمرًا بتحديد/ أعمال لجنة [٧٢] التصفية بعد إقرار الدول الكبرى على تأسيسها، وبعد استغراق الطويل من الزمن فى المخابرات والمناقشات بينها، وبين الحكومة المصرية فصار لهاته اللجنة الحق بمقتضى هذا الأمر، أن تنظر فى تحقيق الأحوال المالية بأسرها، وفى ترتيب ديون الحكومة بحسب ما يتحسن لديها، وفى ملاحظة تنقية الأحكام التى تصدر منها، وفى سن القانون الذى يصير تحضيره بمعرفة أعضاؤها[2] تنفيذه، بحيث لا يكون قابلاً أبدا للنقض ولو فيه ما يغاير قوانين المحاكم المختلطة وأصولها المرعية، فكان صدور هذا الأمر سببًا فى كساد التجارة الداخلية إذ خاف أصحاب الأخذ والعطاء وجمعوا أموالهم من المدن والبنادر والأرياف، فلم يجد أصحاب المزارع من يشترى غلة مزارعهم، حتى ضاق بهم الحال واشتد الكرب أيامًا وكانت بئس الأيام.

وفيه أيضًا صدر أمر آخر بتعيين هاته اللجنة، فكانوا المستر ريفرس ويلسون.. رئيس اللجنة..، والمسيو برافيلى، والمسيو بلج ده بوغاز.. والمسيو

---

(١) الصحيح بعيدون.

(٢) الصحيح أعضائها.

كلفن...، والمسيو دومريكر، والمسيو ليرون، والمسيو دوتريسكو أعضاء، وقد
[٧٣] عينت الحكومة بطرس باشا غالى لينوب عنها فى هذه اللجنة وكانت / مداولاتها جارية بأغلبية الآراء، وبناء على هذا التعيين أخذت الحكومة من قناصل الدول التى لها الشأن فى هذه اللجنة، التعهد الدال على قبولهم باسم دولهم أعمال هذه اللجنة بصفة قانون مرعى الإجراء، لا يتوقف قط على استئناف، وأن قراراتها تكون معبرة لدى المحاكم المختلطة وكقانون واجب التنفيذ بمجرد نشرها من لدن الخديو وعلى أن جميع القناصل[1] أى قناصل دول ألمانيا والنمسا مع المجر وفرنسا وبريتانيا الكبرى[2]، وإيطاليا تتعهد بأن تشترك جميعها فى تبليغ هذا القرار إلى سائر الدول التى اشتركت معها فى تأسيس المحاكم المختلطة فى الديار المصرية، وأن تدعوها لقبوله والموفقة عليه، فكتب يومئذ صاحب جريدة التيمس الإنجليزية يقول: إن أمر تعيين لجنة التصفية أزال الارتباك الأحوال، إذ صار لخمسة من الأربع عشرة دولة أجنبية نواب فى تلك اللجنة: أما هذه الدول الخمسة فهى دولة الإنكليز والفرنسيين وألمانيا والنمسا وإيطاليا وسيبرمون قريبا، بناء على قرار مجلس التحقيق شروطًا مناسبة لحل الدين الموحد والغير موحد ويتعين على هؤلاء
[٧٤] النواب سماع كلام كل فريق له مصلحة فى هذه / القضية، إلى أن قال: لعمرى الحق أنا لم نر مملكة مذ خلق الله العالم إلى هذا اليوم لاقت ما لاقته بلاد مصر من الصعوبات المدهمة، للوصول إلى حل مشاكل أرباب ديونها، ومع كونها فى وسعها أن تترك أرباب ديونها وشأنهم، وتنكر حقوقهم إنكارًا لا يمكن إقامة الدليل على فساده لكنها مع ذلك لم تراع إلا جانب الحق ولم

(١) كان يمثل إنجلترا ولسون وبيرنج Baring الذى حل محل أوكلند كولفن فى يونية، ويمثل فرنسا ليرون ديرول وبيبج دى بوغاس، والنمسا فون كريمر، وإيطاليا بارافللى، وألمانيا دى ترسكوف.

(٢) بريطانيا العظمى.

تسلك فى أعمالها إلا مسالك الشرف والصدق فللّه درها ولّله ما أقوم مسالكها ا هـ.

وفى صباح يوم السبت غرة شهر جمادى الأول، اجتمع فى سراى الإسماعيلية رجال الحكومة يقدمهم[1] الرئيس مصطفى رياض باشا والمأمورون، والملكية، والعسكرية، وقاضى المدينة، والعلماء لأداء رسوم وداع الخديو، حيث عزم فى هذا اليوم على التوجه للجهات البحرية، وكان قد أعد لذلك جملة من وابورات البحر الخصوصية، فى أوائل الساعة الثالثة من النهار، فنزل الخديو وركب وابوره المسمى فيروز ومعه رجال ديوانه الخاص، وقام بعد أن ودع القوم فى الساعة الرابعة من النهار واجتاز من القناطر الخيرية إلى بنها العسل، ثم ميت غمر ثم زفتا، ثم سمنود، ثم المنصورة ثم دمياط فالمنصورة ثانيا، وقام منها بقطار السكة الحديد إلى بندر الزقازيق، ثم مدينة طنتدا[2] ثم المحلة الكبرى، ثم مدينة شبين[3] التى هى كرسى المنوفية، / ثم دمنهور، ثم دسوق إحدى مدائن الغربية، وفى جميع [٧٥] هذه المدن والبنادر كانت تقام له معدات الأفراح، وتهيأ رسوم الزينة على أشكال جميلة، وتنصب الحراقات النارية، والألعاب العجيبة فى كثير من الأنحاء، وكانت المشاهد غاصة بالطبول والمزامير، وجماعة المغنيين، والمغنيات وكان الأهالى على تباين درجاتهم يتسابقون إلى التغالى فى زخرفة دورهم، وتزيين محالهم بالأضواء، وأنواع الفرش والطنافس حتى إن من كان منهم معسرًا أو على إملاق يتداين بالرباء القادح على رهن عقار زوجته، أو متاع بيته حتى لا يسقط من عداد ذوى الاعتبار.

---

(١) يتقدمهم.

(٢) طنطا.

(٣) يقصد شبين الكوم عاصمة المنوفية.

ولما أن وصل إلى طنتدا قام الرئيس مصطفى رياض باشا ومعه أعضاء لجنة التصفية المتقدمين الذكر فى قطار مخصوص للسلام عليه، فاتخذ لهم مأدبة فاخرة، وبعد العشاء من تلك الليلة رجع الجميع إلى مصر المحروسة.

وفى يوم الثلاثاء الخامس والعشرين منه، عاد الخديو إلى مقره بمصر المحروسة بعد تغيبه خمسة وعشرين يومًا، فازدحمت على أبوابه الشعراء على عادتهم، وقدمت له قصائد التهانى ومنها تهنئة الشيخ محمد النجار أحد مدرسى الأزهر والمكاتب الأهلية وهى:

[٧٦]

حمدت المسرى فى البدء والعود أحمد ... ومالى إلا محض ودى مقصد
ومدح الرعايا فيك يا خير من سما ... عليهم من المفروض والحال يشهد
أأنكر[١] ضوء الشمس حال طلوعها ... وأجحد أضوآها[٢] وأنا أرمد
وأبغى من الأيام نكد عيشها ... وعيشى ولله المحامد أرغد
وأمسك سهمًا عوجته يد الهوى ... وسهمى لأغراض النفوس مسدد
وأطلب حربًا من زمان سالمٍ ... وللحرب منحوس وللسلم مسعد
على أن لى فى الحرب أسد طالع ... له الراية الخضراء به النصر يعقد
وأطلب يوما من عدو صداقته ... ومن نكد الدنيا على الحر أنشد
وما أنا ممن عنده وصل ساعة ... يقربها والحال من بعد أنكد
فيا راضعًا أرضع الهوى وهو مالح ... سبتك حسان فى الخدور وخرد
فما أنا من تحوى هواه خريدة ... فيفضح الجفن الجريح المسهد
ويحمر فى خديه ما هو أبيض ... ويبيض من فوديه ما هو أسود
سألبس للأيام ثوب جلادة ... وما الخطب خطب عند من يتجلد
رجال ميامين كرام زهت بهم ... عريا من معاليهم وبالفخر جدد

---

(١) صحتها أؤنكر.

(٢) صحتها أضواءها.

وأعظم بأعلام الهدى ونجومه   وأكرم بمن هم للخلافة مسند [٧٧]
وأنعم بعيش لا يطار مريده   وأحسن بقطر قدِ تولاه سيد
وبدر ولكن أفق مصر سعود   فلا زال فى أفق السعادة يصعد
وكشف جلباب الجهالة عن سنا   بدور بأفكار حسان تفـردوا
لقد جاء مصر اليوم وهى تريده   وسهل وعر الملك وهو ممهد
ومن حسن أفكار له طاف أرضها   لينظروها بالعين والعين تنقد
فللّه أيـام لقـد زينت بــه   مصابيحها من نـوره تتوقـد
ولله ســيــار ولله عــودة   ولله أرض حلها فهى معبد
فياكعبة المعروف بل كعبة الندا   ويا من هو السهم الكريم الممجد
ويا سيدًا للعدل أضحى مسيدًا   ومن هو بالتوفيق أهدى وأرشد
لقد غبت ولكن لم تغب عن فؤادنا وللبدر فى أوج الكمال تردد
/ولله يومًا عدت فيه وساعة   بمقدمك السامى وأنت المؤيد [٧٨]
يناديك فيه السعد وهو مؤرخ   لمقـدم تـوفيق سـرور يجـدد

وفيه أيضا وقعت حادثة فى الإسكندرية من قبيل حوادث القرون المتوسطة التى كثيرًا ما كانت تقع بين إسرائيلى[١] تلك القرون ومسيحيه[٢] ذلك أنه وجدت يوم عيد فصح اليهود جثث[٣] غلام يونانى على سطح كنيس اليهود الكبرى بالإسكندرية، فذهب آل ذلك الغلام ووالده إلى أن اليهود خطفوه، وأخذوا دمه لاستعماله فى مراسيمهم الدينية، وأزاعوا[٤] هذا الخبر بين اليونان المقيمين هناك، فالتهبت نيران غيظهم وتجمهروا جماهير مسلحة فى الأنحاء والمواقع الساكنة بها اليهود، وأبوا سماع حقيقة الأسباب التى أوجبت موت الغلام، وطافوا بالأزقة والطرقات ينادون

---

(١) يقصد إسرائيليى.
(٢) يقصد مسيحييه.
(٣) صحتها جثة.
(٤) صحتها أذاعوا.

بالويل والانتقام من طائفة اليهود، وتزاحموا حول كنيسهم يرمونه بالأحجار حتى كسروا النوافذ وهشموا الأبواب، وسرى هذا العمل إلى دور الأغنياء والفقراء من اليهود أيضًا، وأوسعوهم سبًّا وشتمًا وتهديدًا، فاضطرب اليهود وكمنوا فى بيوتهم، فتداخل موظفو الحكومة واجتهدوا فى
[٧٩] تسكين الفتنة / بالتى، فلم ينجحوا لاستفحال أمر الثائرين والتهاب نيران غيظهم، واستمر الحال كذلك طول النهار، ومع كون قنصل اليونان هناك أفرغ جهده فى إقناع القوم، بأن موت ذلك الغلام ما كان إلا بأسباب سقوطه إلى سطح الكنيس، وكذا أيد لهم ذلك أحد أطبائهم فإنهم لم يقتنعوا، ولم يرتجعوا وأصروا على الأخذ بالثأر وقطع دابر اليهود.

وفى صباح اليوم الثانى ظهروا أيضًا حتى غصت بهم الطرق والحارات وهم ينادون الإيقاع بطائفة اليهود، وكانوا يشخصون[١] وجوه المرين[٢] وأبناء السبيل، لعلهم يعثرون على يهودى فيوقعون به، ويهدرون دمه جهارًا، فلم يعثروا على أحد، ولما وصلت الأخبار إلى مصر المحروسة ببيان ما تقدم، بعثت الحكومة الجند مشاةً وركبانًا يصحبهم ناظر ديوان عموم الجند، فكانوا يطوفون الليل والنهار وهم يفرقون تلك الجماهير بالتى، وضوعف عدد الجند الملازمين للقراقولات[٣] ومع هذا كله فقد كان يخشى من اشتداد نار الثورة، وبلوغها إلى حد الثوراة[٤] التى وقعت فى القرن الخامس بين الإسرائيليين والمسيحيين.

[٨٠] اعلم أنى لم أتعرض فيما نقلته من أخبار الرئيس مصطفى / رياض باشا مذ عاد إلى خطة الرئاسة، إلى هذاا التاريخ لذكر شىء من أحواله الشخصية، أو أطواره أو نواياه نحو بنى نوعه، الذين باتوا فى قبضة يده

(١) يتفرسون.
(٢) صحتها المارين.
(٣) أقسام الشرطة.
(٤) صحتها الثورات.

يرمقونه بعين المخافة، وهو يرمقهم بعين الانتقاد، ويشيرون إليه بيد المذلة والخوف، وهو يختال فى ثياب العز والرئاسة # وما حملنى الآن على ذكر طرف منها إلا لزوم استيفاء الحوادث والأعمال التى وقعت على يديه، وإفادة االقارئ بغلمهم من حوادث كل شهر بحيث يكون على علم بمنشأ الحادثة إجمالا، إذا لم نقل تفصيلاً وما جرى فيها من الأعمال بالبيان، حتى لا يكون بحول الله تداول هذا المجموع بين المطالعين عبثًا # فأقول: إنه لما أن تولى الرئيس المشار إليه مسند الرئاسة وأحكم رباط المودة بينه وبين مراقبى الإنكليز والفرنسيين وقناصل الدول المحبة[1]، قيل: إنه كان لا يعبأ إلا بذاته ولا يحفل إلا بصفاته، فلم يقرب إليه إلا حاشية السوء، والمملقين، الذين دأبهم الوسوسة وكشف عورات / الناس، وتعقب [٨١] الذلات[2] والأخذ بصغائر الأمور.. فلما اشتهر بهذا الوصف أمره، وعلم الناس أن له عيونًا ترصد الصغائر، فتعظمه لديه لازموا الانكماش وداخلهم الخوف، خصوصا حاشية الخديو إسماعيل وأعوانه ومن شملتهم نعمه، لما يعلمونه من انحراف الرئيس وإعراضه عنهم وتعقب هفواتهم جزاء ما فعله به مخدومهم كما مر بيانه فى محله # قيل: ولم يكن هذا الخوف ليردعهم عن الاجتماع زمرًا ى دور بعضهم البعضض وخصوصًا فى دار أحدهم، وهو الفريق شاهين باشا كنج وزير الحربية قبلاً، أى على عهد الخديو إسماعيل[3] فلم يخف على الرئيس المشار إليه خافيتهم، بل ضيق عليهم، وشدد وأرهب، وبث العيون تترصدهم أينما ساروا، وحيثما صاروا، وتنقل لهم من أخبارهم أشكالاً فأضمر لهم السوء، وعمل على تبديد

---

(١) الصديقة.

(٢) صحتها الزلات.

(٣) كان مخلصا للخديو إسماعيل إلى حد أنه أرغم أعيان الوجه البحرى على الاعترض على تنازل الخديو عن العرش.

شملهم، وقطع رباط اجتماعهم، فبعث إليهم من يتوعدهم بالشر وخص بذلك الفريق شاهين باشا كنج، حيث هيج عليه بعض مشايخ البلدان، التى بها مزارعة وإقطاعاته، وأرشدهم إلى طرق الوقيعة والاعتساف، فقدموا فيه الشكايا والمحاضر بأصناف التداعى إلى الرئيس المشار إليه، فجعلها سبيلاً للتنديد وعصاة للتهديد، وبالغ فيها حتى صار يتحدث بها فى مجالسه / [٨٢] الديوانية، وبين ذويه والمتقربين إليه، واتصل الخوف بالفريق شاهين باشا إلى حد الاعتقاد بأنه سيؤخذ فى يوم ما أخذة مقتدر جبار.

والظُّلم مِنْ شِيَمِ النُّفُوسِ فإنْ تَجِدْ ذا عِفَّةٍ فَلِعِلَّةٍ لا يَظْلِمُ

قيل فلما كادت عزيمة الفريق المشار إليه تنصرم راسل الخديو إسماعيل سرًّا، وأعلمه بالخبر، وشاوره فيما يحسن به خلاصه من يد الرئيس وحبائله المنصوبة، فزين له الدخول تحت حماية دولة إيطاليا، ولم يتأخر فى أن سعى وعمل على إنجاز هذا الأمر، فلم تمض إلا أيام قلائل حتى أرسل إلى الفريق شاهين باشا الأوراق المؤذنة بتبعيته لتلك الدولة # فلما وردت إليه بادر هو أيضًا، فحصر أرزاقه، وضبطها، وأقام عليها وكلاً يباشر أمرها، ويبعث إليه برزقها، وعقد نيته على الرحيل إلى مدينة نابولى إحدى المدائن التابعة لدولة / [٨٣] إيطاليا وهى مقر الخديو إسماعيل: ولما علم الرئيس بالخبر تململ، وأخذ يتدبر فى فساد حيلة الفريق شاهين باشا، فأرسل إلى المسيو دى مارتينو قنصل جنرال دولة إيطاليا، وتكلم معه طويلاً وراجعه فى الأمر فلم ينجح، فزين للخديو معاكسة القنصل والإصرار على عدم اعتبار أوراق دولة إيطاليا ففعل، ولكنه لم ينجح أيضًا حيث تجرد القنصل المشار إليه لمقاومة الخديو، والرئيس معًا، والذب عن شرف دولته، واعتبارها فضاق صدر الرئيس وزاد به التحرق ولكنه لم يجد للوصول إلى غايته سبيلاً.

وفى الخامس من رجب الفرد قيل: إن القنصل المشار إليه ذهب إلى دار الفريق شاهين باشا، ومعه بعض تبعة دولة إيطاليا، ولبث هناك قليلاً إلى أن جهز الفريق متاعه وركبوا فى عربة وذهبوا إلى محطة السكة الحديد، ومنها ركبوا قطار المساء إلى مدينة الإسكندرية قصد الذهاب إلى مدينة نابولى.

وفى صباح السادس منه عقد الرئيس مجلس النظار خلافًا للعادة وحرر أمرًا خديويًّا صورته:

من بعد الاطلاع على القانون الصادر فى السادس من شوال سنة ١٢٨٥ بخصوص الرعية العثمانية، ومن حيث أنه مدون بالبند الخامس من هذا القانون أنه إذا دخل أحد الرعايا / العثمانية فى تبعية دولة أجنبية من [٨٤] غير استحصاله على إذن من الدولة العلية، يعتبر دخوله هذا لاغيًا كأن لم يكن، وتجب معاملته فى كل الأمور بصفة كونه من رعايا الدولة العثمانية..، وحيث أن شاهين باشا الذى هو من رعايا الدولة العثمانية الحائز لرتبة الفريق، وسبق أنه تولى قيادة فرقة عسكرية مصرية، وكان سابقًا ناظر الحربية التمس وقبل دخوله فى تبعية دولة أجنبية بدون أن يعطى له أدنى إذن بذلك.. وحيث أن شاهين باشا مع كون دخوله فى تبعية دولة أجنبية يعد باطلًا قد ترآى[1] له عند سفره من القطر المصرى أنه يمكنه الاستغناء عن طلب باسبور[2] ولم تعترف الحكومة المصرية بأدنى حق له فيه فبعد الوقوف على ما أبداه مجلس نظارنا، قد أمرنا بتجريد شاهين باشا من جميع رتبه وألقابه وصفاته الرسمية مع محو اسمه من دفاتر ضباط الجيش المصرى، وهو ممنوع من الرجوع إلى الديار المصرية اهـ.

قيل: ثم أخذ هذا الأمر وتوجه به إلى مقر الخديو / وألح عليه بقبوله [٨٥]

(١) صحتها تراءى.

(٢) جواز سفر.

والإقرار عليه، فلم يسع الخديو إلا الامتثال والقبول، فبعث به الرئيس من ساعته إلى الفريق شاهين باشا مع رسول مخصوص، وسلمه إليه وهو فى الباخرة المتوجه فيها إلى مدينة نابولى، قيل فأخذه وهو هادى اللب ساكن القلب، لم يعتره فزع ولا وجل، قلت حدثنى من أثق فى حديثه.

قال: كنت فى هذا اليم بالباخرة التى نزل بها الفريق شاهين باشا، وكنت مودعًا لخليل أغا كبير أغوات والدة الخديو إسماعيل، حيث كان متوجهًا أيضًا إلى مدينة نابولى فرارًا من إذاء[1] الرئيس مصطفى رياض باشا، فبينما نحن مهتمون بإصلاح ما معنا من متاع السفر، إذ طلع على ظهر الباخرة أحد مأمورى الحكومة، وعلامات الاضطراب تنطق من وجهه فسأل ربان المركب، أين يكون الفريق شاهين باشا؟ فقال هو فى هذا الجانب وأشار إليه فذهب المأمور نحوه، وقال للفريق ولم يسلم.. قد أمرنى دولة الرئيس أن أسلم ليدك هذا الأمر العالى فهاهو خذه، وتصفحه واعمل بما فيه.. قال فتناوله وفضه، وأخذ يقرأ[2] وهو هادئ اللب ساكن القلب، [٨٦] وبعد قرائته[3] التفت إلى المأمور وقال: لا بأس عليك قد حسبنا هذا وغيره فى حسابنا، فقل للرئيس عافاه الله إنى عامل به حتى يقضى الله أمرًا كان مفعولاً، ثم التفت إلينا، وهو يبتسم، وقال: أيم الله لو بغى جبل على جبل لدك الباغى، قال: فقلت أصلحك الله هل هى وصية يجب العمل بها، فقال ويجب أن تخلد فى بطون التواريخ، ليعلم كل من يطلع عليها كم تقاسى البلاد وأهلها من الجور والبلاء والضنك والعناء: قال فخفت أن أطيل الكلام معه بحضرة المأمور، وتشاغلت عن حديثه بإصلاح بعض متاع السفر حتى تركنا المأمور وانصرف، فنظرت إليه رجاء أن يعيد

(١) صحتها إيذاء.

(٢) صحتها يقرؤه.

(٣) صحتها قراءته.

الحديث معى، فلم يفعل، وكأن لم يكن شىء به قط فتعجبت من هذا السكون والثبات، وودعتهم، ونزلت وأنا فى خوف ما عليه من مزيد ظانًا أن قد وصل إلى الرئيس خبرى من ذلك المأمور، فرجعت إلى مصر المحروسة ولازمت دارى أيامًا حتى سكن خاطرى، واطمأن جاشى ولم يقدر الله على بمكروه!..

قد مر فى ذكر حوادث شهر ذى الحجة سنة ست وسبعين ومائتين وألف [٨٧] ما قالته جريدة لاريفورم الإفرنسية، من أنه وقعت أسباب أوجبت الانقباض ما بين الخديو توفيق باشا وأبيه إسماعيل وعما عزم عليه الخديو من تشكيل لجنة للنظر فى شأن ما يتعلق بالمحال المدعى أبوه بملكيتها وقد وعدنا بذكر ما سيقع فى هذا الشأن، فوفاء بهذا الوعد أقول إنه #.

فى الثامن منه أى من رجب الفرد أصدر الخديو بإشارة الرئيس أمرا يقول.. من حيث إنه تبين من حسابات نظارة المالية من الدفاتر الخاصة أن العقارات والسرايات وملحقاتها المبينة بهذا، صار بناء بعضها وشراء البعض الآخر بأموال الحكومة، وأنها لازمة للمصالح العمومية أو لإقامة خديو مصر وأنها كانت لغاية الآن مخصصة لما ذكر، وحيث أن العقارات المذكورة لا يصح بناء على ذلك أن تكون ملكًا لأحد من الناس، وإن كان قد تحررت بها حجج بأسماء بعض أعضاء عائلتنا، فبعد الوقوف على ما أبداه مجلس نظارنا نأمر: بأن جميع العقارات والسرايات وملحقاتها الآتى بيانها قد صار ملكًا للحكومة، وألحقت بالأملاك الأميرية / المعدة للمنفعة [٨٨] العمومية والعقارات المذكورة هى:

سراى عابدين مع ما يتبعها من الأبنية وغيرها، من جميع الملحقات بمصر القاهرة # وسراى الإسماعيلية وملحقاتها وما يتبعها من أبنية بمصر القاهرة # وسراى القصر العالى وملحقاتها وما يتبعها من الأبنية بمصر

القاهرة، بخط الإسماعيلية وملحقاته المعروف بمخزن الموبيليات # ومطبعة بولاق وملحقاتها مع ما يتبعها من الآلات والمهمات بمصر القاهرة # وإسطبلات بولاق بمصر القاهرة وسراى الجزيرة معها[1] يتبعها من الأبنية، والجنينة البالغ مقدار ذلك اثنين وستين فدانًا وكسور والأراضى التى تتبعها، ومقدارها ثلاث آلاف وخمسمائة وخمسة وتسعين فدانًا وغيرها ومن جميع الملحقات الكائنة بالجيزة بمديرية الجيزة واللوقاندة والكشك والحمامات [٨٩] وملحقاتها بمدينة حلوان # وجنينة النزهة الكبيرة المعروفة قديمًا بجنينة باستيريه الكائنة على ترعة المحمودية بالاسكندرية # وسراى الرمل وجميع ما يتبعها من الأبنية والقشلاقات والإصطبلات وغيرها من الملحقات الكائنة بالرمل بالقرب من مدينة الاسكندرية # وسراى دفينة وما يتبعها من الأبنية والأراضى والقشلاق وغير ذلك من الملحقات الكائنة بالمنصورة # وسراى المنيا!..

قيل: فبعد صدور هذا الأمر هاجت ذرية محمد على وماجت ونقموا على الخديو، واختصموه ولازموا مساكنهم أيامًا انقطع فيها حبل المودة التى كانت بينهم وبين والدته وآل بيته، ومن هذا الحين كثر بينهم التباغض والتشاحن، واشتدت الفتن، وعجت فى الرؤس[2] المحن فأخذ كل فريق يتعقب ذلات[3] الآخر، ويعمل على تذليله[4] وتنكيله بقدر ما تصل إليه قدرته حتى كاد أن يتسع الخرق ويتعذر إعادة الوفاق بين الطرفين.

[٩٠] وفى يوم السبت الثامن عشر منه: كان عيد جلوس الخديو/: تعطلت الدواوين والمصالح الميرية، وعملت فى صبيحته تشريفة بسراى عابدين فتقدم إلى الخديو أولاً الأمراء من ذرية محمد على، ثم العلماء، ثم الأشراف

---

(١) يقصد مع ما.

(٢) صحتها الرءوس.

(٣) صحتها زلات.

(٤) يقصد إذلاله.

وجميع النظار، قيل: فاقترب من مجلسه الرئيس مصطفى رياض باشا وهنأه بالعيد، الذى هو ثانى أعياده، واتفق أن ورد من دار الخلافة السلطانية خبر مفاده أن السلطان عبد الحميد، وجه رتبة المشيرية إلى الرئيس مصطفى رياض باشا، فأعلمه الخديو بذلك على مشهد ممن حضروا فى هذا اليوم من عائلة محمد على والعلماء والأشراف والنظار، ثم دخل ضباط الجند ثم تلامذة المدارس الحربية والملكية، ثم أرباب الرتب العالية ثم مديرو الأقاليم البحرية، والقبلية مع مشائخ البلدان ومشائخ وعمد العربان، ثم المفتشون والمأمورون الملكية، ثم الرؤساء الروحانيون ثم مأمورو الأراضى الميرية، وسكك الحديد، ومفتشو الدائرة السنية وأعضاء لجنة التصفية ومأمورو صندوق الدين العمومى، وأعضاء المحاكم المختلطة على اختلافهم، ثم قناصل الدول فقام أحدهم وهو المسيو دى مارتينو قنصل إيطاليا بما له من أقدمية على باقى القناصل[1] / وتلا مقالة باللغة الإفرنسية [٩١] ونصها كما فى جريدة الوقائع الرسمية.

هيئة حضرات قناصل الدول المتحابة، يعدون أنفسهم من السعداء كى يقدموا إلى عالى مقامكم السامى تهنئاتكم بمناسبة عيد الجلوس الجارى إشهاره فى هذا اليوم بمصر، مع السرور، ويتمنون أن يصير استمرار عيد هذا اليوم مدة طويلة من السنين لسعادة القطر المصرى، وثروة أهله وهم معتمدون اعتمادًا أكيدًا من أن سمو دولتكم نتبعون الأمر الذى شرعتم فيه مع كثير من النجاح، وتستميلون على ذلك مودة الدول الأجنبية ومحبتهم لجنابكم* فقال الخديو إنى أتشكر لحضرتكم مزيد الشكر وإنى

---

(١) بمعنى أنه كان عميد السلك الدبلوماسى وقتذاك. وكان الميثلون الأجانب فى مصر لهم صفة سياسية بالرغم من تبعية مصر لاستنبول.

* واضح أن ما نشر الوقائع ترجمة ركيكة لخطاب المسيو دى مارتينو.

لأجد فيها أبديتموه من الكلام دليلاً جديدًا على الميل والمحبة التى ظهرت لى يوم جلوسى، وإنى لأجد كذلك على حسن أفكاركم التى هى عندى نفيسة جدًّا، وهى أكيد أمنيتكم لمستقبل بلادى، فالله سبحانه وتعالى يتكرم بإنجاز المساعى بحسن مساعدتكم، التى لا زالت معنا وأرجو المولى سبحانه وتعالى أن يقبل الأمانى التى أتمناها معكم / من صميم الفؤاد فى حق [٩٢] سعادة القطر المصرى وثروته اهـ.

قلت: وغصت رحبة عابدين فى هذا اليوم بأرباب الطرق والأشاير[١] يضربون الطبول، ويزمرون ويضجون بالتهليل، ويضربون الدفوف والكاسات ويمتدحون بألفاظ وألحان لا يعلمها إلا من تعود سماعها، وهى عادة لم نعهد حصولها من قبل فى مثل هذه المواسم والأعياد، وقد طاف أرباب هذه الأشاير الذين فى الأقاليم والمحافظات فى هذا اليوم أيضًا بجهاتهم وفعلوا[٢] كذلك أرباب الأشاير بمدينة الإسكندرية فقد قال صاحب جريدة المحروسة: إنهم اجتمعوا فى هذا اليوم ومروا بأشايرهم إلى أن وصلوا ديوان المحافظة، وقدموا الدعوات للخديو، ثم انصرفوا، قال: واحتفلت مدرسة الجمعية الخيرية الإسلامية لهذا العيد أيضًا، وفى وقت العصر مر مائة وخمسون تلميذًا منهم، وطافوا ببعض أنحاء المدينة إظهارا للمسرة حتى إذا وافوا الضبطية[٣] أجروا مراسم التعظيم، ثم وقفوا أمام المحافظة وتلا أحدهم قصيدة يمدح بها الخديو، فقوبل بالألحان من إخوانه وبعد أن نادوا بأصواتهم يعيش الخديو ثلاثا، عادوا إلى مدرستهم / والناس [٩٣] خلفهم فى غاية الازدحام.

وفى يوم السبت تاسع شعبان فى نحو الساعة الثالثة من صبيحته توجه إلى سراى رأس التين بالإسكندرية، أعضاء لجنة التصفية قصد تقديم

(١) رجال الطرق الصوفية.
(٢) صحتها وفعل.
(٣) الحكمدارية ، مديرية الأمن.

قانون أعمالها للخديو، فاستقبلهم ذو الفقار باشا التشريفاتى الأول وأجلسهم برهة من الزمن، ثم دعاهم الخديو فدخلوا وكان جالسًا معه وقتئذ الرئيس مصطفى رياض باشا، وبقية النظار ورجال ديوان الخديو الخاص والياوران، فتقدم المسيو ريفرس ويلسون رئيس اللجنة وأدى مراسم التحية وتبعه بقية الأعضاء، وأبدا[1] للخديو عبارة تتضمن أن أعمال اللجنة تمت على الوجه السديد والطريق القويم المفيد، ثم قدم له قانون أحكامها فقبله الخديو وأجاب الرئيس المومى إليه بعبارة تدل على امتنانه من هذه الأعمال الجليلة، وبعد ذلك جلسوا جميعا وقدمت لهم القهوة فشربوها، ثم قام الخديو وقدم للمسيو ويلسون المشار إليه النشان المجيدى من الطبقة الأولى بيده فاستلمه، وبعد ذلك أعطى النشان العثمانى من الطبقة الثالثة لكل من المسيو كولفن، والمسيو براويللى والمسيو دى بوغاز، والمسيو تريكو / والمسيو ديجره، والمسيو دى رول وبطرس باشا غالى # [٩٤] كذلك النشان المجيدى من الطبقة الرابعة لكل من المسيو برونير، والمسيو موريز، والمسيو كارتيكل كاتب يد المسيو ويلسون وبعد أن صرفت أعضاء اللجنة قدم الخديو للرئيس مصطفى رياض باشا النشان العثمانى من الطبقة الأولى، والنشان المجيدى من الطبقة الأولى للمسيو دى بلنيار المراقب الفرنسوى، وفى ذلك الوقت وجهت رتبة روم إيلى بكلربيكى لكل من على مبارك باشا، وحسين فخرى باشا، وعلى إبراهيم باشا ورتبة الفريق لمحمود باشا سامى المعروف بالبارودى، وقدم النشان المجيدى من الطبقة الأولى، لكل من مصطفى فهمى باشا ناظر الخارجية وعثمان رفقى باشا ناظر ديوان الجند، والنشان المجيدى من الطبقة الثانية لكل من حسين فخرى باشا، وعلى إبراهيم باشا، ومحمود باشا البارودى، والنشان المجبدى من الطبقة الثالثة لميخائيل كحيل بك، وانصرفوا جميعا.

---

(١) صحتها وابدى.

وعند الغروب استدعى الخديو للطعام النظار، وأعضاء لجنة التصفية بسراى رأس التين، وكانت مزدانة من داخلها وخارجها بفوانيس الشمع والغاز، وفى منتصف الساعة الأولى من الليل حضر المدعون[1] جميعًا [٩٥] فدعوا إلى الطعام، وكانت الموسيقات تترنم، وبعد الفراغ من الطعام قيل: إنه وردت من سائر جهات الحكومة رسائل التهانى للخديو من عمد البلاد، وتجارها، والقضاة، والعلماء، والمعتبرين، والوجوه، والمأمورين وفى أوائل الساعة الثالثة من تلك الليلة، حضر إلى رحبة السراى كثير من الجند المشاة المقيمين بالإسكندرية مع ضباطهم ومسيقاتهم[2] رافعين بأيديهم فوانيس الزجاج الملون، موقودة بالشموع وساروا إلى أن وصلوا واجهة السراى المشرفة على تلك الرحبة، حيث كان الخديو وسائر النظار وأعضاء اللجنة ينتظرونهم، فاصطفوا هناك وبعد أن لبثوا هنيهة، نادوا جميعًا بصوت مرتفع يعيش الخديو وكرروها ثلاثًا ثم ساروا بهذه الهيئة، وعبروا شوارع البلد حتى انتهوا إلى ميدان المنشية فوقفوا هناك برهة، وهرع الناس يتقاطرون إلى الميدان حتى غصت بهم الشوارع، وفى أواخر الساعة الثالثة، اجتمعت أرباب الطوائف والطرق والأشاير، تتقدمهم المشاعل والطبول والمزاميز والبيارق وفوانيس الشمع، وساروا إلى أن دخلوا السراى فرقا فرقًا فى عدد كثير، وكان كل[3] فريق منهم / نظام مخصوص، وهم يضجون [٩٦] بالأصوات المرتفعة ثم ورد من بعدهم تلامذة المدرسة الخيرية، وفى أيديهم مصابيح الشمع تتقدمهم معلموهم وعند وصولهم إلى مقر الخديو، صاروا يترنمون بالأبيات الشعرية المتضمنة الثناء والشكر للخديو، وبعد أن تكامل الزائرون على الصورة المتقدمة، انتخبوا منهم سبعة أشخاص ليقدموا

(١) صحتها حضر المدعوون.
(٢) صحتها موسيقاتهم.
(٣) صحتها ولكل.

مراسم التهانى للخديو، قيل: فقابلهم ولاطفهم ثم انصرفوا جميعا.

وفى ذلك الوقت كان ساحل البحر مزدانًا بالأنوار، وكذلك البواخر الراسية فى المينا وواجهات المعامل والورش، وقد سار عدد من القوارب تحمل الجماهير من الناس، وكانت مزدانة بالأنوار والقناديل، وفى بعضها الطبول والمغنيين والمغنيات، فانتهوا إلى مقر الخديو وهم يغنون ويعزفون ويضربون طبولهم إلى أن كانت الساعة السادسة من تلك الليلة، فأطلقت شلنكات البارود والحراريق والألعاب النارية، أمام السراى، ومن باخرة الخديو الخصوصية، وباخرتى مصر ومحمد على، واستمرت كذلك إلى أن مضت الساعة السابعة من الليل، أما أرباب الزوارق فقد استمروا على ما وصفنا إلى قبيل الفجر فازدحم كثير / من المتفرجين من الأهلين [٩٧] والأجانب نساء ورجالاً وأطفالاً فى هذا المشهد الحافل، وقد تلا المسيو ويلسون أمام الخديو مقالة هذا نصها كما فى جريدة الوقائع المصرية:

نرجو من مقامكم السامى أن تسمحوا لى بأن أقدم لدولتكم الخديوية لائحة القانون، الذى كلفنا بتحضيره طبقًا للأمر المؤرخ فى الحادى والثلاثين من شهر مارس سنة ١٨٨٠، وإنى أبدى باسم لجنة التصفية ما نتمناه من أن تسوية حالة مالية مصر هذه تحقق الغرض الذى شرعتم فيه بالاتفاق مع الدول الفخيمة، عند تشكيل هذه اللجنة، وقد كانت مأموريتنا مشوبة بالصعوبة إلا أننا قد ألهمنا فيها الرغبة الصادقة فى التوفيق بين المنافع المتعددة المتكونة منها، بدون مراعاة الخواطر مطلقًا هذا ولم ننس أن ثروة مصر هى أقوى تأمين لمداينيها، ولذا لم نتوقف مطلقًا أن نجعل أول تكليف على إيرادات الحكومة المبالغ الضرورية اللازمة لسير مصالحها الإدارية بقدر المبالغ التى رأت فيها حكومة دولتكم الكفاية، ومع ذلك فقد أمكننا أن نقلل بطريقة محسوسة جانبًا من الخسائر التى / كان [٩٨]

يخشى من أنها تفرض على المداينين، وأن نقدم تأمينات أكيدة لتأدية الديون بكيفية منتظمة، وأن تتخذ تدبيرات قوية لاستهلاك تلك الديـون، ونعد أنفسنا من السعداء حيث اشتركنا فى هذا الأمر الذى يكون له موقـع عظيم، فى تاريخ مصر، وحيث أن حضرتكم الخديوية ومستشاروها مجبولون على حب الوطن، واحترام التعهدات والمواثيق ومتنورون بتجارب الماضى، فلنا ثقة ثابتة بأن تبقوا مالية مصـر واعتبارهـا فى حالـة تحفظ لدولتكم الخديوية، امتنان أهالى القطر المصرى ومحبة الملل[1] الأجنبية وميلها إليكم.

فأجابه الخديوى قائلاً، إنه باستلامى من جنابكم لائحة القانون الذى حضرتم لتقديمه لى، أريد قبل كل شىء أن أشكر للجنة ما أجرتـه من الاعتناء والدقة فى شأن هذا الأمر المهم.. نعم كانت المأمورية التى أحيلت على هذه اللجنة صعبة، وهى بالحقيقة صعبة جدًّا، حيث أنه كان الغرض منها تسوية منافع مختلطة ومتعددة على التوفيق بينهـا، ونظرًا لحـالة تلك الصعوبات ولشأن تلك المنافع، قد قبلت حكومتى / مساعدتكم واثقة من أن [٩٩] حضراتكم اتباعًا لأفكار حكـوماتكم الصـائبة عـلى الدوام ونـظرًا إلى معرفتكم بالحالة الراهنة، ورغبتكم الصادقة لإجابة كافة الاحتياجات على قدر الاستطاعة، تبذلون هممكم فى وجود طريقة أكيدة لأن نصل جميعًا إلى الغرض المقصود، وإنى مستوثق من أننا نتحصل عليه بواسطة أعمالكم، التى اتممتموها الآن بدون مراعاة خواطر، وأوقعنا التصديق عليها بتمامها، فالذى يجب علينا من الآن فصاعدًا هو إنجاز تلك الأعمال وتأكيد ثمراتها ونتائجها، ونؤكد لحضراتكم أننا نقوم بهذا الواجب مع الاستقامة والصداقة كما قمتم بما وجب عليكم، حيث أن أحوالنا ومسلكنا هو الميل إلى حب

---

(١) الطوائف.

الوطن ومراعات[1] التعهدات والمواثيق على الدوام، والاستمرار، فكونوا متيقنين من ذلك، ونرجوا من حضـراتكم أن تعتقدوا أن خـدمتكم هذه العالية التى أديتموها إلى قطرنا يكون لها تذكرة حسنـة عندنـا، كما أن امتناننا الحقيقى لحكوماتهم التى أظهرت فى هذه الحالة ميلها الأكيد لنا، كما أظهرته فى كافة الأحوال الصعبة، / التى سبقت الإشارة إلى تشكيلها تحت [١٠٠] رياسة محمود باشا البارودى، وافتتح جلساتها بخطاب ألقـاه، بسط فيه الغاية المطلوبة من تشكيل هذه اللجنة قبل وبعد ذلك جرت المفاوضـة، فتقرر أن تشكل لجنتان الأولى تؤلف من لارمى باشا، وجولـد سميت، وبلوتز باشا، ومرعشلى باشا، ومحمد رضاء باشا، وراشد حسنى باشا، وخالد باشا، وأحمد بك عرابى وفرحات بك، وحسن بك مظهر ويرأسها الجنرال أستون باشا[2]، واللجنة الثانية أعضـاؤها بقيـة أعضاء اللجنـة الأولى. ويرأسها أفلاطون باشا ومن اختصاصات الأولى، النظر فى ترتيب تنظيم الجيش، والثانية تنقيح القوانين العسكرية، وإدخال النـظامات الـلازمة، وسن قانون للترقيات العسكرية، قيل: ومتى أتمت كلا[3] منها ما عليها ترفع قراراتها إلى هيئة اللجنة العمومية، فكانت هذه اللجنة وأعمالها سببًا فى استفحال أمر الجند، ورسوخ قدم زعمائهم كـما سيأتى بيـانه فى محله إن شاء الله.

وفى السادس منه رجـع الخديـو من سياحتـه بجهات الإسمـاعيلية، والسـويس وبورسعيـد، إلى مدينـة الإسكندريـة بقصد / اللبث ووردت [١٠١] الأخبار إلى مصر المحروسة تشير إلى ما حصل من الزينة، وليالى الأفراح

---

(١) صحتها مراعاة

(٢) الكولونل استون Stone ضابط أمريكى التحق بالجيش المصرى ورأس هيئة الأركان فيه عام ١٨٧٠ وغادر مصر بعد الاحتلال عام ١٨٨٢.

(٣) صحتها كل.

بالجهات الثلاثة المذكورة عند وصول الخديو لها.

وفيه أيضًا شاع أن المسيو دلسبس هذا قدم للخديو ومجلس النظار طلبًا بحفر ترعة توصل ثغر دمياط بمدينة بورسعيد، ترويجًا لفوائد التجارة ولازدياد العمران بالمدينة المذكورة، فترتب على هذه الإشاعة أن هبطت أسعار الأملاك بمدينة الإسكندرية، وخاضت أصحاب الجرائد العربية والأجنبية فى الكلام عنها ما بين مستقبح منها ومستحسن، قيل وأصبح هذا الطلب موضع بحث هيئة النظار، فطال فى شأنه الجدال، ووقع النقار[1] وترتب عليه حصول النفرة بين الرئيس مصطفى رياض باشا وبين المسيو [١٠٢] دى بلنيار المراقب على أن الرئيس كان يعمل على فساد هذا الطلب، ويصرح بأنه لا يلائم مصلحة البلاد الداخلية والخارجية، والمراقب يسعى خلف إخفاق مساعى الرئيس ويعضد طلب المسيو دى لسبس بقدر ما فى وسعه.

فلما استفحل بينهما الشقاق وانفصمت عرى الوفاق، وباتا على طرفى نقيض اتخذ كل منهما أعوانًا وأنصارًا، يؤيدون حجته، ويحامون عن حقوق خطته ويبعثون بالرسائل المطولة فى هذا الشأن إلى الجرائد العربية والأفرنجية، حتى تفاقم الخطب واشتد الكرب، وانعقد مجلس النظار مرارًا تحت رئاسة الخديو للمفاوضة، وبسط الجدال فى هذا الطلب قلت: واتجهت أفكارالسواد الأعظم من الناس إلى هذا الأمر، وبات كل يتوقع إما سقوط هيئة النظارة وفوز المراقب، وأما سقوطه وتغلب الرئيس على أعوانه وأنصاره، وكان أهل الدراية بالأمور يقولون: إن لم يبق على الرئيس إلا قطع هذه العقبة أيضًا فإن قطعها سالمًا فلا خوف عليه وإلا فليس لكسره من جابر، وكتب صاحب جريدة الأهرام فى هذا الشأن يقول: قد لغط

---

(١) النزاع.

العالم كثيرًا فى هذا الموضوع، ونشرت الجرائد عنه عبارات ولدها الظن / [١٠٣] والتخمين ثم توقف الجميع على الجزم بالآراء إلى صدور جواب الحكومة بعد التئام حضرات النظار الكرام، تحت رئاسة الجناب العالى فالآن نبسط لحضرات القراء ما وقفنا عليه من أحكام هذه المسألة: أى نعم إن حضرات النظار تداولوا فى التئام الجمعة والسبت من الأسبوع الفائت تحت رئاسة سمو الخديوى فى هذه المسألة، ولكن كان اعتبار المداولة مبدئا[١] إذ لم يعرض هذا الموضوع رسميًّا على مجلس النظار، فإن الأوراق المتعلقة به ما زالت فى أبواب الترجمة، ولم يسلم منه شىء لحضرات النظار الذين لا يتقدمون إلى الحكم فى أمر إلا بعد درسه وتفحصه من جميع أبوابه ولكنهم قد كلفوا نظارة الأشغال أن تفحص مسألة الترعة بتمام الدقة ثم ترفع إلى هيئة المجلس ملاحظاتها وإفاداتها هذا ما علمناه من أحكام الالتئام.

قال: وعلمنا من جهة أخرى أن حضرة المسيو دى لسبس، قد كلف المهندس المسيو بابونو، أن يرى فى التسهيلات الابتدائية مما يتعلق بهذه الترعة، ووضع تحت إمرته المبلغ اللازم لذلك وقدره مايتان[٢] ألف فرنك. ومن هذا / الإجراء يستدل على أن المسيو المذكور يشتغل فى مسألة، هو ثقة [١٠٤] من نوال حقوقه فيها، على حين نرى من تردد الحكومة ما يناقض ذلك: قال والخلاصة أن الخوض فى هذه المسألة لا يتأتى بفائدة عامة، فعلينا أن نترك لرجال حكومتنا حلها على الوجه الذى يكفل حفظ الصالح العام اهـ.

وقال أهل السياسة المحنكون: إن هذه المسألة لم تبلغ من الجسامة والأهمية إلى حد التباغض والتشاحن، بين رجلين كالرئيس والمراقب، غير أنه لما كان الرئيس لايميل إلا للتفرد بالأعمال، ويكره أن يرى يدا فوق

---

(١) صحتها مبدءا.

(٢) صحتها مائتا.

يده، أو يسمع كلمة فوق كلمته، ولم ينس ما تكبده من مزاحمة البارون دى رنج، عندما كان متوليا خطة القنصلية، التى لم يتخلص منها إلا بشق الأنفس فحذرًا من تغلب المراقب عليه وإرغامه على عمل ما يكره أوصل هذه المسألة إلى ما أوصلها من العنت، وبالغ فى مضارها، ودس إلى محررى الجرائد أن بالغوا فى الأمر وهولوا: وهكذا كان المراقب فإنه لما رأى معاكسة الرئيس ومراوغته، وقد كان/ المراقب المذكور أوعد المسيو دى [١٠٥] لسبس وعدًا صادقًا بإنجاز مطلوبه، على حين كان يرى أن الرئيس لم يخرج عن قبضة يده لما له من الحقوق عليه، والحظوة لديه، لم يحجم عن المعاكسة هو أيضًا بل شدد وبالغ فى التهديد حتى كان من أمرهما ما مرّ بيانه، قلت واتفق أن عزم المراقب المذكور على السفر إلى بلاده كعادته فى كل عام، فتولدت عن هذا العزم الظنون واتجهت إلى المرمى البعيد، فمن قائل إنه ذاهب وهو على عزم السعى فى بلاده خلف الإضرار بالرئيس، ومن قائل إنه ذاهب للاستنجاد برئيس جمهور الفرنسيس[١] على إرغام الحكومة المصرية بقضاء حاجة المسيو دى لسبس، وهؤلاء هم أنصار المراقب من أبناء جلدته والناحون نحوهم.

أما أعوان الرئيس والمتزلفون إليه، فقد كانوا يبالغون فى خيبة مسعى المراقب، ويجزمون بإحباط عمله، ويقولون: إنه ما قصد التغيب فى بلاده إلا هربًا من الفضيحة والعارِ اللذين لحقاه بأسباب ضعضعة سطوته وعدم قدرته على مباراة الرئيس، وغير ذلك من ضروب الحدس والتخمين حتى ضل السامع عن سواء الطريق. /ولم يدر أى الروايتين يعيرها جانب [١٠٦] التصديق.

وفى مساء الأحد السادس عشر منه، قام المسيو دى بلينار المذكور هو

---

(١) رئيس الجمهورية الفرنسية.

وزوجته من القاهرة إلى الاسكندرية قصد الذهاب إلى بلاده كما تقدم.

وفى صباح الاثنين السابع عشر منه، قام إلى مدينة باريز قاعدة بلاد الفرنسيس، وسافر معه أيضًا المسيو دى لسبس صاحب الترعة[1] وابنته فكان سفر المراقب، والمسيو المذكور معًا باعثًا لإثارة القيل والقال وتوجيه سهام الظن إلى المرمى البعيد.

وفى الحادى والعشرين منه دخل مينا الإسكندرية باخرة إنكليزية من نوع الفرقاطة، اسمها إبريس تحت إمرة الأميرال سيمور، وهى قادمة من مدينة كورفوا[2] ونابولى، فلدى دخولها أطلقت المدافع للتسليم على البلد فردت عليها قلاع المدينة السلام بأن أطلقت مدافعها أيضًا.

وفيه أيضًا وردت الأخبار إلى القاهرة، بأن ضابط مدينة الإسكندرية اكتشف على الذين ارتكبوا خطة أعمال النقود الزائفة، التى قد كان تكاثر وجودها/ وتداولها فى الإسكندرية والأرياف وتحقق للضابط المشار إليه بعد [١٠٧] التجسس الطويل، أن فى مدينة سويسرة[3] معملًا تضرب فيه تلك النقود، فقبض على وكلائه الذين بالإسكندرية، وأودعهم فى السجن بعد ما أقروا بما ارتكبوا، وقبض أيضًا على اثنين من التبعة الطليانية، وعلى أحد التبعة الإنكليزية، وعلى ستة من الأروام وعلى بعض نساء وعلى رجل فرنسوى حيث ظهر أنه يبيع تلك النقود.

وفيه أيضًا زار وزير سلطان بلاد الزنجيبار الخديو فى سراى رأس التين بالإسكندرية، وقدم له جواب بخط السلطان مولاى السيد برغش وجملة هدايا فاخرة من محاصيل تلك البلاد: قيل والمقصود من هذا الجواب توثيق العلاقات الودية بين مصر والزنجيبار كما كانت عليه قبلًا.

---

(١) يقصد قناة السويس.

(٢) يقصد جزيرة كورفو.

(٣) يقصد دولة سويسرا.

وفى الخامس والعشرين منه كان الاحتفال فى مدينة الإسكندرية بعيد مولد فيكتوريا ملكة الإنجليز(١) فرفعت أعلام الحكومة، ورايات الدول [١٠٨] الأجنبية، وأطلقت الدراعة الإنجليزية المسماة إبريس/ التى سبق ذكر خبر حضورها مدافعها، واقتبل أميرها سيمور زيارة المهنئين، وزار محافظ الإسكندرية نائب قنصل جنرال الإنجليز بلباسه الرسمى، فرد له الزيارة كذلك أيضًا، قلت وقد طالعت فى بعض التقاويم الإنجليزية فرأيت أن هذه الملكة ولدت فى الرابع والعشرين من شهر مايو سنة تسعة عشر(٢) وثمانمائة وألف مسيحية، فتكون فى هذا العام قد أتمت السنة الثانية والستين من العمر، وقد تولت الملك ولها من العمر ثمان عشرة سنة.

وفيه أيضًا شاع أن قد رفت من ضباط الجند الذين بمعسكر طره واحد وعشرون(٣) ضابطًا، وكان سبب ذلك هو ماظهر من تآمرهم، ضد عبدالعال بك أميرهم كما سبق البيان فى حوادث ذلك الوقت: قيل وقد كان شكل لذلك مجلس لتفحص ما أتاه هؤلاء من الدسائس والفتن والإفساد، فكان لهذه الإشاعة دهشة وحيرة عند من ينظرون إلى عمل العصابة بعين القلى(٤).

وفى الثلاثين منه أصدر الخديو أمرًا بأن تربط عشور النخيل باعتبار [١٠٩] قرشين ونصف، على كل نخلة فى جميع جهات/ القطر المصرى ماعدا جهات الواحات، وقسم حلفه التابع لمديرية أسوان، حيث يكون عشور النخيل فيها قرشًا ونصفًا على كل نخلة من جميع النخل الحامل للثمر، أو الطلع فيشمل ذلك الذكر منها والأنثى، ويدخل ضمن ذلك النخيل المغروسة فى أراضى الأوقاف الخيرية، وأن لاتعفى من العشور إلا النخيل

(١) ملكة بريطانيا (١٨٣٧-١٩٠١) تم فى عهدها الاحتلال البريطانى لمصر.

(٢) صحتها تسع عشرة.

(٣) صحتها وعشرون.

(٤) بعين البغض.

المغروسة فى حيشان وجناين بيوت السكن التى تدفع عليها عوائد الأملاك، وأن ربط جميع هذه العشور لا يكون إلا من بعد تعداد جميع النخيل التى بالقطر.

وفى غرة رجب شاعت الأخبار بمصر المحروسة، بأن قد استقر رأى رئيس جمهور الفرنسيس بتعيين المسيو بلنيار، المراقب بوظيفة مفتش مالية بلاد تونس الغرب، فكان لهذه الإشاعة الوقع الحسن عن الرئيس مصطفى رياض باشا، والساعين خلف إساءة المراقب المذكور، ولكن لم تلبث أن كذبتها بعض الجرائد، وأنذرت أولئك الشامتين بقرب عودته إلى خطته بمصر، وأن لاشىء هناك يزعزع قدمه، أويضعضع نفوذه، وفى التاسع منه أقامت والدة الخديو مأدبة بسراى رأس التين بالإسكندرية دعت إليها أعيان المدينة/ وعلماها[1] وبعض مشايخ الطرق وكثيرين غيرهم احتفالاً [١١٠] بعيد الخديو فكانت ليلة مشهودة.

وفيه وجدوا بمدينة الإسكندرية صنمًا من الحجر المصرى القديم، عندما كانوا يحفرون بعض الأراضى الواقعة على مقربة من محطة سكة الحديد وبالإطلاع على ما هو مرسوم عليه من الأحرف والنقوش الهيروغليفية أى القبطية القديمة، ظهر أنه تمثال هود وهو حبر، أو كاهن طوث الأكبر، وشاع أن ستحفر الأرض التى وجد هذا التمثال فيها، رجاء أن يعثر على آثار أخرى، ثم صدرت أوامر الحكومة بنقل التمثال المذكور إلى دار المتحف ببولاق بمصر المحروسة # وفيه أيضًا اتفق أن امرأة من أهالى مصر المحروسة ذهبت إلى النيل للاغتسال فيه كعادة العامة، ومعها طفلها مضى على ولادته أشهر، فوضعته على ضفة النيل بالقرب من جسر قصر النيل، ونزلت للاغتسال ثم عادت لتأخذه فوجدت ثعبانًا كبيرًا ملتفًا عليه، وهو

(١) الصحيح علماءها.

واضع لسانه على شفتى الطفل يلعقهما، فطار عقلها وطاش لبها وتمزق قلبها لهذا المنظر الهائل، ولكنها تقدمت إليه ببسالة وسرعة غريبتين، وقبضت على [١١١] الثعبان ورمت به إلى الأرض، وضمت ولدها إلى صدرها، وهى تولول وإذا به سليم البنية لم يلحقه ضرر، فولت الأدبار وهى لاتكاد تصدق نجاته، وفيه أيضًا شاع أن الرئيس مصطفى رياض باشا على عزم الاستقالة من مسند الرئاسة رجاء التخلص من حبائل العاملين على إساءته، وكان الجند وكثير من الضباط يذيعون هذه الإشاعة ما بين السوقة، وأهل الصنائع: قلت ولم يكن لهذه الإشاعة على المشهور من موجب سوى تخلف الرئيس بداره يومين لعلة أصابته ولكن الضباط وزعماء العصابة، كانوا يكذبون ذلك ويتخذون تخلفه هذا ذريعة لدس الدسائس وإظهار ما لهم من السلطة والنفوذ، وفى مساء هذا اليوم أيضًا توجه إلى مدينة الإسكندرية الرئيس وجميع النظار ورجال الحكومة وأعيان مصر المحروسة وتجارها والقناصل والأمراء لتهنئة الخديو بعيد مولده كما هى العادة فى كل عام.

وفى العاشر منه صباحًا اطلقت المدافع من قلاع الإسكندرية والمراكب [١١٢] الراسية بالمينا إيذانا بهذا العيد، فهرع/ المهنئون إلى مقر الخديو ووردت الأخبار بذلك إلى مصر المحروسة، فأطلقت المدافع من قلعة الجبل أيضًا فى الأوقات الثلاثة وبعث عمد البلاد القبلية والبحرية برسائل التهانى إلى الخديو بالإسكندرية.

وفى الحادى عشر منه قدم قنصل قيصرية[١] النمسا والمجر خطابًا إلى الخديو محررًا بقلم القيصر: قيل: إنه يحتوى على عبارات المودة ودلائل المحبة، ولم تصل إلينا معرفة ماحواه من العبارات خلاف ماذكر.

وفى الثانى عشر منه روت بعض الجرائد المحلية ماوصل إليها. على

(١) نسبة إلى قيصر أى إمبراطور.

ما قالت من أخبار مدينة باريز تخت[1] بلاد الفرنسيس ما يفيد أن المسيو دى بلينار المراقب لقى من رجال حكومة الفرنسيس عند وصوله إكرامًا عظيمًا جدًّا، وأن المسيو برتلمى نيتهلار وزير الخارجية شكره شكرًا جميلاً على المنهج الذى اتخذه فى سياسته فى الديار المصرية: قالوا: وقال له إن ذلك مما يؤيد الصلات الودية بين بلاد فرنسا والإنجليز بما لها من المصالح المشتركة فى تلك الديار قالت: وكان الكثير بما لها من المصالح المشتركة فى تلك الديار قالت: وكان الكثير من نواب الفرنسيس يظهرون للمراقب المومى إليه أنهم مشاركون/ لوزير الخارجية فى آرائه وأمياله نحو المراقب، [١١٣] قالوا وقد تحقق المسيو دى بلنيار أن الحكومة الإفرنسية فى شاغل عن توجيه أنظارها لمصر بما عندها من الاهتمام لإصلاح داخليتها فكان لهذه الرواية عند أنصار الرئيس أثر مؤلم جدًّا.

وفى الثالث عشر منه كثرت الإشاعة بأن قد وقع الخلاف بين أعضاء اللجنة العسكرية التى سبق الكلام عن تشكيلها فى حوادث ذلك الوقت وتناقل هذه الإشاعة أصحاب بعض الجرائد المحلية وأصبحت موضوع حديث الضباط فى محافلهم الليلية، وفى دار ندوتهم، ووضعوها من الأهمية فى قالب ارتجت منه القلوب، حتى تخيل للناس أن ما بقى دون حل هذا الإشكال إلا تجريد السيوف، ولم تصل هذه الإشاعة إلى هذا الحد من المبالغة والتهويل إلا لكون هذا الخلاف كان وقوعه ما بين أحمد عرابى بك كبير العصابة، وبين أحد أعضاء اللجنة، وهو المسيو جولدسميت على المشهور قلت: حدثنى من أعتمده قال: لم يكن لهذه الحادثة فى مراتب الأهمية موضعًا وأنها ليست إلا مجادلة لابد منها فى خلال المداولة/بخصوص [١١٤] ترقية المراتب العسكرية، على أن أحمد عرابى بك قدم للجنة رأيًا مؤداه أن

---

(١) أى عاصمة فرنسا.

يكون تعين[1] هذه المراتب بالاعتبار لا بالأقدمية، وأن يعطى هذا الحق لقائد كل فرق ليوزعها على فرقته بمصادقة ديوان الجند: قال: فناقضه العضو الآخر مناقضة لم تخرج عن الموضوع، وقدم الأدلة والبراهين على تأييد دعواها، فعارضه أحمد عرابي بك وتجافى فى الرد عليه وزيف جولدسميت المذكور تزيفًا دعى[2] بعض الأعضاء إلى المداخلة وتسكين خاطر الفريقين فانحسم الخلاف بالتى، وأمسى وكأنه لم يكن ا.هـ.

وفى الخامس عشر منه كان ختان نجلى الخديو، وهما: الأمير عباس بك بكر أولاده، والأمير محمد على بك، وكان ذلك بسراى رأس التين بمدينة الإسكندرية، قيل وكان يومًا مشهودًا وزعت فيه الجوائز، وقدمت الهدايا من العائلة الخديوية إلى الأميرين المذكورين، وصدر أمر الخديو بإطلاق ثلاثمائة مسجون من ليمان الإسكندرية من الذين بقى على مدتهم عام ولم يكونوا من القاتلين أوالمتهمين بالقتل: قيل وكانت رحبة/ سراى رأس [١١٥] التين غاصة بالمتفرجين على اختلاف أجناسهم.

وفيه أيضا قدم من الحبشة إلى مصر المحروسة عن طريق مدينة السويس وفد مؤلف من اثنين وسبعين نفرًا، وقد كانوا خرجوا من تحت حكم الحبشة فى العاشر من جمادى الأول سنة ١٢٩٨ يحملون خطابين من الملك يوحنا ملك ملوك الحبشة، أحدهما برسم الخديو والآخر لبطرك طائفة الأقباط الامبا كيرولص الثالث مؤرخين فى الثامن والعشرين من برمهات القبطى سنة ١٥٩٧، الموافق خمسة جمادى الأولى سنة ١٢٩٨ ومنهم واحد وستون من الخدم والحشم والأتباع. قيل: ولم يذكر فى خطاب الملك إلا أسماء خمسة سفراء أربعة منهم قسوس، وواحد وزير، وهو موظف بوظيفة وكيل مطران كنيستهم هناك، وستة من الموظفين، ونزلوا جميعًا بدار

---

(١) يقصد تعيين.

(٢) صحتها دعا.

بطريقية الأقباط بمصر المحروسة، وبعد أن لبثوا أيامًا قدموا لكيرولص البطرك المشار إليه الهدايا التى بعث بها ملكهم وهى تاج من الذهب مرصع بالأحجار الكريمة مستدير الشكل يبلغ ارتفاعه نحو الاثنين وثلاثين سنتى وثلاثة صلبان من الفضة البيضاء وآخر من الذهب الخالص وألبسوا / [١١٦] البطرك التاج المرسوم فى أبهة وزينة عظيمتين وهنأه الوفد وجميع معتبرى الطائفة القبطية.

وفى السادس عشر منه اقتبل الرئيس مصطفى رياض زيارة سبعة من الوفد المذكور، ومعهم ترجمانهم، ووكيل دار البطريقية، ولم يقع بينهم من المحادثة السياسية ما كان يظن وقوعه لاسيما وقد كان اتيان هذا الوفد على حين كانت الحكومة فى حاجة زائدة لحضوره منعًا لتهديد الجيوش الحبشية حدود الديار المصرية التى على سواحل البحر الأحمر(١).

وفى الثانى والعشرين منه وردت الأخبار إلى مصر المحروسة، تفيد أن الملك كلاكوا الأول ملك جزاير هواى: وهى فى الإقيانوس الباسيفيكى واقعة بين شطوط اليابون(٢) وأمريكا، وعددها خمسة عشرة(٣) جزيرة خمس منها آهلة بالسكان: سيصل إلى مدينة بورسعيد ويقيم مدة فى القطر المصرى ثم يتوجه للسياحة بالديار الأفرنجية وأمريكا وأن فى عزمه أن يدور حول الكرة الأرضية قبل العودة إلى بلاده: قيل: وقصده من هذه السياحة تحصيل ما يمكنه من تحسين حال بلاده، وترفعها إلى مراتب التمدن. فأصدر الخديو أمره إلى محافظ/ مدينة السويس بأن يتلقى هذا [١١٧] الملك بما يليق من الإكرام والترحاب.

---

(١) معلوم أن مصر قبل ذلك بسنوات قليلة كانت قد خاضت مع الحبشة حربًا استمرت لنحو عامين [١٨٧٥-١٨٧٦ انتهت بعقد الصلح مع الملك يوحنا، واحتفظت مصر بأملاكها القريبة منها (مصوع وهرر).

(٢) اليابان. (٣) صحتها خمس عشرة.

وفى الرابع والعشرين منه فى نحو الساعة السادسة نهارًا وصل الملك المشار إليه إلى القاهرة آتيًا، عن طريق مدينة السويس واستقبل بما لاق به وأنزل مع حاشيته وبطانته فى قصر النزهة بضواحى مصر المحروسة.

وفيه أيضًا وردت الأخبار من مديرية إسنا بصعيد مصر تفيد أنه فى صباح الخميس الماضى حدث فيها زلزال خفيف أعقبه اشتداد الحرارة وهبوب ريح شديد جدًّا بقيت إلى المساء فانزعج أهل البلد انزعاجًا عظيمًا ولكن لم يصبهم أدنى ضرر.

وفى الخامس والعشرين منه نشرت جريدة الوقائع المصرية أمرًا صادرًا من الخديوى فى الرابع من الشهر يتعلق برسم التمغة على المصوغات الفضية، والاوزان والمقاييس وجملة ما فيه، أنه يؤخذ على الأشياء التى عيارها تسعون فى المائة ثمان بارات عن كل درهم وعلى التى عيارها ثمانون فى المائة سبع بارات، ويؤخذ على / تمغة الوزنة التى لاتتجاوز نصف [١١٨] الرطل عشر بارات، وعلى التى زنتها أقة واحدة إلى عشرة أرطال عشرون بارة وكل وزنة زادت عن عشرة أرطال يؤخذ عليها عن كل رطل خمس بارات، ويؤخذ على تمغ حجم تجاوز القدح عشر بارات، وعلى تمغ كل مقياس مهما كان طوله عشرون بارة، وفيه أيضًا رجع المسيو دى بلنيار المراقب الفرنسوى إلى الإسكندرية، وفى حال وصوله توجه إلى سراى رأس التين فلقيه الخديو هناك قيل: وحادثه ساعة وبعد ذلك انصرف ونزل بالنزل المعروف بنزل أسات بالإسكندرية: وفى ظهر هذا اليوم تناول الطعام عند المسيو سناديتو، أحد أعيان الإفرنج، فكان الخبر وصوله دهشة عند أعوان الرئيس وأنصاره، وباتوا وهم يقلبون صفحات الحدس والتخمين بما سيكون من نتائج عودته بعد أن كانت لا تخطر لأحد على بال.

وفى مساء السابع والعشرين منه احتفل الخديو فى سراى رأس التين بالإسكندرية بليلة بالو(١) أى ليلة يرقص فيها المدعوون من نساء ورجال/ على عادة الإفرنج: فحضر فيها الملك كلاكوا والوفد الحبشى، [١١٩] حيث كان توجه إلى الإسكندرية. وأنزل فى دار هناك ملاصقة لسراى رأس التين، وكان فى تلك الليلة أيضًا كثير من الأعيان ورجال الحكومة، الذين قدموا من القاهرة والأرياف: قيل: وكانت ليلة مشهودة زينت فيها السراى والرحبة التى أمامها بكثير من الشموع. وعملت الحراريق والألعاب النارية بحرًا وبرًّا.

وفى الثامن والعشرين منه دعا الرئيس مصطفى رياض باشا المسيو دى بلنيار المراقب. وكاتب سره المسيو دى رول إلى تناول غذاء الظهر عنده فلبا(٢) دعوته، وكان ذلك غاية التعجب عند من يعرفون ما بين الرئيس والمراقب من الحزازات، وما فى قلب كل منهما من الضغائن، ولكنهم مع ذلك ألبسا هذه المأدبة ثوب المواربة التى لابد لرجال السياسة من استعمالها فى مثل هذه الأحوال، وفيه أيضًا سافر الملك كلاكوا ملك جزائر هواى، فأطلقت المدافع إيذانًا بوداعه. وتوجه إلى/ إيطاليا ومعه وزيره المسمى [١٢٠] أرمسترونج، وآخر يسمى الكولونيل جود، ولعله من رجال الحرب.

ومن غرائب الاتفاق أن ظهر فى هذا الشهر نجم من ذوات الأذناب، وكان يرى فى كل ليلة بشكل واضح، حتى لضعيف البصر فهال الناس ظهوره، وتشاءموا لرؤيته، وأخذوا يتأولون ظهوره إلى تآويل ورموز شتى، ويستدلون منه على أن هذه السنة أى سنة ثمان وتسعين ومائتين وألف لاتتم دون وقوع أمور عظيمة وحوادث مدلهمة، وحروب هائلة، بل نسبوا إليه جميع الوقائع والحوادث، التى مر بيانها فى هذه السنة، ولم يقتصروا على

---

(١) بالو بمعنى حفل بالإيطالية. (٢) الصحيح فلبيا.

ما وقع منها بديار مصر فقط بل تطاولوا إلى حوادث ديار الإفرنج مثل زلازل كازابنشولا، وجزيرة صاقز، ومقتل قيصر الروس[1] وغير ذلك من الحوادث الأخرى، التى لامحل لذكرها هنا: ولذلك تحدث أصحاب بعض الجرائد فى شأن هذا النجم، وكيفية ظهوره، وقال بعض أصحاب الجرائد الإفرنجية: إنه يظن أن هذا النجم ليس إلا ذات النجم الذى/ نشر عنه [١٢١] المعلم الفلكى المسمى بيل، وقال: إنه ظهر فى سنة ست وسبعمائة وألف ميلادية وشاهده فى سنة سبع وثمانمائة وألف ثانية، واستدل أنه سيعود بعد أربع وسبعين سنة من هذا التاريخ، قالت: وقد ولد المنجم المذكور فى مدينة مندن من أعمال البروسيا، سنة ثمان وأربعين وثمانمائة وألف وأخذ علم الفلك عن أوليرس ودُعِى أستاذًا لمدرسة كينجسبرغ سنة ١٨١٠، وأقام فيها مرصدًا يشهد له بالفضل، وله عدة اكتشافات فلكية، قلت وذكرت جريدة ليجبت الرسمية الإفرنسية نقلاً عن جريدة، اسمها باريز ما لابأس بإيراده هنا تتميمًا للفائدة، قالت: إن أحد المنجمين الأقدمين تنبأ بأن العالم ينقرض نهائيًا فى الرابع والعشرين من شهر نوفمبر سنة اثنتين وثمانين وثمانمائة وألف ميلادية، يعنى فى الثانى من محرم الحرام سنة تسع وتسعين ومائتين وألف قالت: وتستمر الأهوال من هذا التاريخ إلى الثامن من شهر ديسمبر، يعنى السابع عشر / من محرم أى مدة خمسة عشر يومًا، [١٢٢] يأتى كل يوم منها بمصيبة عظيمة، وإن النوع البشرى لابد أن ينقرض فى اليوم السادس من ديسمبر، الذى هو يوم عيد القديس نيقولاس المشهور بالعجائبى، بعد أن يشاهد كثيرًا من هذه النوازل الطامة، التى من جملتها تلاشى الأسماك، واضمحلالها فى اليوم السادس والعشرين من نوفمبر، يعنى فى الرابع من محرم الحرام وإن الدينونة الأخيرة أى يوم البعث

(١) يقصد القيصر إسكندر الثانى وسوف يأتى ذكر مقتله بالتفصيل فيما بعد، وقد اغتيل فى ١٣ مارس عام ١٨٨١.

والنشور، يكون فى ثامن ديسمبر، وإن هذه الدينونة لاتستغرق إلا هذا اليوم. قال المتنبى المذكور، ثم يعود بعدها كل إلى وظائفه العادية ا. هـ.

قلت: ومع ضعف إسناد هذا النبأ، وبُعْده عن الصحة، فإن إيراده فى بعض الجرائد كان داعيًا لزيادة اضطراب العامة، وبلبلة أفكارهم، بل شوش أيضًا أفكار أصحاب بعض العقول السليمة وكاد أن يذهب بما تعلموه من أحوال تلك الأجرام أدراج الرياح، وكان الكثير من أهالى مصر المحروسة يحيون الليالى الطوال، وهم يرصدون ذلك النجم فوق/ أسطحة [١٢٣] الدور والمساكن مولولين ونادمين على سوء حظ هذه البلاد وأهلها، كأنهم يطلعون على ما سطر فى أم الكتاب: ولم تكن هذه الولولة وذلك الندم من سكان مصر المحروسة فقط، بل ومن كافة أهالى الثغور والبنادر فضلاً عن القرى: فكتب مكاتب جريدة المحروسة بمدينة المنصورة إلى صاحبها بالإسكندرية يقول فى هذا الشأن: ما أكثر الخرافات والمخرفين عندنا فلا تمضى ساعة لانسمع من الناس من يقول: أن قد دنت الساعة وبعد شهرين تقوم القيامة، ومنهم من ترك شغله وأخذ يتأهب للرحيل إلى دار الخلود، ومن اقتصر على الصلاة فى المسجد لايباشر غيرها عملاً، ومنهم من باع حلى امرأته ليشترى بثمنه مدفنًا، قال وأعجب من ذلك كله أن البنائين فى المدافن تركوا الشغل استعدادًا منهم لقرب دنو الأجل وبعض الناس يطبلون فى منازلهم ضاربين ناقرين بعض أوان نحاسية صارخين يا لطيف، وإذا سألهم إنسان عن ذلك قالوا الناس تتحدث به، وهذا نجم الذنب ظاهر للعيان، وفوق ذلك فإن/ بعض الجرائد قد روت الخبر وأوعزت بقرب [١٢٤] الساعة، وانقراض العالم قبل حلول العام الجديد، قال فلله من الجهل وآفاته قوم مخرفون التوى عليهم معنى ما جاء فى الجرائد، واعتقدوا صحه التخريف، فلاحول ولاقوة إلا بالله العلى العظيم ا. هـ.

وفى التاسع والعشرين منه كان عيد جلوس الخديو فعملت تشريفه هذ

العيد بسراى رأس التين بمدينة الإسكندرية، فعند شروق شمس هذا اليوم أطلقت المدافع من القلاع والسفن الراسية بالمينا، وزينت جميع تلك السفن بالبيارق والأعلام. وفى أول الساعة الثانية عشرة من صباح هذا اليوم، وفد الجند بزينتهم وسلاحهم على رحبة السراى واصطفوا تجاه مقر الخديو، وهم يضربون أبواقهم وطبولهم، ولما أقبل الخديو قادمًا من مجلسه دخل مقره، وجلس فى غرفة هناك قريبة من تلك الرحبة، وفى أثناء الساعة الثالثة وفدت جموع المهنئين، فكان أول من دخل على الخديو فى مقره الشيخ العباسى شيخ الجامع الأزهر، ومفتى ديار مصر، وقاضى مصر المحروسة، [١٢٥] وقاضى الإسكندرية، وكثير من العلماء والمتعممين الأشراف ثم دخل الأمراء من عائلة محمد على باشا الكبير، ثم النظار يقدمهم[١] الرئيس ثم رجال الحكومة، وأرباب الرتب، ثم غيرهم ممن جرت العادة بدخولهم فى مثل هذه الاحتفالات قلت: وفى هذا اليوم وردت الأخبار إلى مصر المحروسة من البنادر والثغور تشير إلى ماوقع فيها من الاحتفال بهذا العيد، وتراكمت قصائد التهانى على ديوان الخديو الخاص وامتدحه الشيخ محمد البسيونى خوجة أنجاله[٢] بهذه القصيدة.

مباسم ثغر التهانى بواسم ... فأيامها أعيادنا والمواسم
سرور وأفراح وبشر وبهجة ... وراح وأقداح وصفو مداوم
تهانى بتوفيق العزيز سموها ... لها من سمير المكرمات منادم
وناهيك شمس العز فى ظل حضرة ... خديوية تعنوا إليها الضراغم
مليك على عرش الكمال قد استوى ... بمصر فأضحى روضها وهو باسم
فهاتيك أوقات الصفا بجلوسه ... بأعلى سرير الملك والسعد خادم
تحيى مواسم كل عام تشكرًا ... إلى الله ماتشدو بروض حمائم

---

(١) يقصد يتقدمهم.

(٢) معلم أنجاله.

فاحياؤها فرض لمصر لندرك تداركها مما به الله عالم
فأطلق منها الوجه والوجه عابس/وخضر منها العيش والعيش قاتم [١٢٦]
ورونق منها مايروقك منظرًا وجدد منها ما محاه التقادم
وشيد سنى العدل من بعد ما وهى وزلزل منه السور والدعائم
وأعلى منار الدين والزهد والتقى وما لرضا الله فيه معالم
ولم يرض إلامنهج الشرع منهجًا فما حكمه إلا بما الله حاكم
بماضى أحكام لايضارع أمره وعامل رفع وهو لاشك جازم
وخلق يحاكيه النسيم إذا سرى على زهر روض باكرته الغمائم
وكم أنعشتنا من تهانيه فرصة وكم شملتنا من جداه المكارم
فلازال فى أوج الكمالات راقيًا وأنجاله العز الكرام الأكارم
ولازلت ياسعد السعود مؤرخا بجلسة توفيق يدوم مواسم

وقد وقع فى هذا العام أيضًا من تطواف أرباب الطرق والمشايخ والمتعممين وأصحاب العكاكيز ببيارقهم، وطبوهم ما وقع فى عيد جلوس سنة سبع وتسعين ومائتين وألف فلم يتركوا زقاقًا ولاشارعًا إلا وطافوه وهم على هذا الحال حتى قريب الظهر ثم انصرفوا وتفرق جمعهم.

وقد استهل شهر شعبان من هذه السنة واللغط يزداد/ بين الجند وأهل البلاد [١٢٧] على اختلاف درجاتهم، وهم على يقين من وشك انصرام حزمة النظار وهبوط عرشهم، وسقوط الرئيس مصطفى رياض سقوطًا لاجبر لكسره، ومعما[(١)] كانت تذيعه الجرائد المحلية من أسباب الأمن والطمأنينة، واتحاد كلمة النظار، ورسوخ قدم الرئيس فى منصبه، وعدم حدوث مايكدر صفو الراحة العمومية، وإدارة الأشغال على محور الاستقامة، وأكمل النظام، وسكون خواطر الجند، وملازمة ضباطهم حدود الاعتدال والسكينة، فإن سكان

(١) الصحيح مع ما.

مصر المحروسة كانوا فى خوف وفزع عظيمين، وهم منذرون بوقوع ما لاتحمد عواقبه، وكان هذا اللغط ينتشر بين أهل البنادر والثغور انتشارًا سريعًا جدًّا، ولم تكن لتوقفه قط أسباب الاحتياط التى قد تحتم على مديرى البلاد ومأموريها اتخاذها فى هذا الحين، ولم يكن هذا اللغط ناشئًا فقط عن رؤية ذى الذنب فى أفق البلاد، وتشاؤم أهلها من ظهوره كما كان يظن بل هو فى الحقيقة ونفس الأمر ناشىء من سعى الجند بين الأهالى،/فى [١٢٨] نشر مقاصد زعمائهم، التى قد وطنوا أنفسهم على تنفيذها فى يوم ما، وكانوا يلقونها بين الناس بصور وأشكال مختلفة على قدر عقول العامة، وهؤلاء كانوا يخلطونها بالأكاذيب والتخريف، ويمزجونها بالمنامات والأحلام وفعل الأجرام السماوية، ويطبقونها على مايستعملونه من نطق التخوت الرملية، وخواتم الزايرجات ورموز الودع وهوس أرباب الشعوذة ويذيعونها بين أمثالهم حسب تفاوت أهوائهم، وتباين مشاربهم، غير مبالين بما ينجم عن ذلك من المضار، ومايترتب عليه من كساد تجارة البلاد، وتعطيل صنائعها مع ماهى فيه من البوار، ووقوع الرعب فى قلوب أصحاب الأموال، الذين يقصدون البلاد بأموالهم للاتجار فى محاصيلها، وهكذا كان دأب أولئك القوم حتى عم الخوف البلاد، وتزايد اضطراب أهلها وتشاؤمهم إلى أن كانت النتيجة ما سيأتى ذكره فى محله إن شاء الله.

وفى الثانى منه عاد إلى القاهرة الوفد الحبشى، بعد أن لبث فى مدينة الإسكندرية أيامًا وقبل/ عودته زار الخديو فى مقره، وكان يرافقه كيرولص [١٢٩] بطرك الطائفة القبطية، فأنعم عليه الخديو بالنشان المجيدى من الرتبة المعروفة بغران أوفسيه، وعلى أسقف القاهرة بنشان من رتبة أوفسيه، وعلى كاتب سر البطرك المشار إليه بنشان أيضًا من رتبة شفاليه، وعلى كل من رجال الوفد المذكور بسلسلة وساعة من الذهب قلت وهذه أول مرة أهديت فيها بطارقة هذه الطائفة وأساقفتها نياشين الاعتبار من قبل

الحكومة منذ دخل مصر عمرو بن العاص إلى عهد الخديو توفيق الحالى، فعدت له من المزايا التى لم يسبقه إليها أحد ممن تولى ملك هذه البلاد.

وفى الخامس منه ورد خبر إلى القاهرة من مدينة بلبيس إحدى مدن الشرقية يفيد أن امرأة هناك متزوجة بأحد الجند ولدت ذكرين اثنين وثلاث بنات، وأنها مع أولادها الخمسة فى صحة / تامة، فكان لظهور هذا الخبر وقع [١٣٠] عجيب خصوصًا عند من كانوا يتطيرون من ظهور ذى الذنب ويترقبون وقوع ما لم يسبق له وقوع فى الأجيال الغابرة.

وصل لعلم القارئ ما كان من موت السلطان عبد العزيز فى اليوم – من شهر – سنة أربع وتسعين ومائتين وألف هجرية* وما كان من إقامة السلطان مراد ابن السلطان عبد المجيد على تخت السلطنة العثمانية(١)، وما كان من تنزيل السلطان مراد المومى إليه عن التخت بعد وسمه بالجنون، وضعف العزيمة، وما وقع أيضا عند تولية أخيه لأبيه السلطان عبد الحميد فى اليوم – من شهر –** سنة أربعة وتسعين ومائتين وألف(٢)، لكن لما كان لموت السلطان عبد العزيز أسباب ودواع استترت عن الناس تحت أستار الكتمان، والمواربات السياسية حينا من الدهر، ثم ظهر فى هذا الوقت سرها والباعث إليها وأصبحت موضوعًا للبحث والتنقيب وطالت فيها المناظرات، وترامت فيها التهم والشبهات وانبثت من أجلها العيون والجواسيس، تنقل من تفاصيلها ما لا يسعنا / إلا إجماله فى هذا الكتاب [١٣١]

---

* واضح أنه لدى وضعه للكتاب لم يكن متحققًا من التاريخ الصحيح ولذا ترك فراغات حتى يتم هذا التحقق والتاريخ الصحيح لتولية مراد ٧ جمادى الأول ١٢٩٣ (١٨٧٦م).

(١) عاصمة الدولة العثمانية.

** نفس الفراغات مرة أخرى، والتاريخ الصحيح لتولية عبد الحميد الثانى ١١ شعبان ١٢٩٣ (١٨٧٦م).

(٢) صحتها سنة أربع وتسعين ومائتين وألف.

سيما وأن تاريخ قتل السلطان المذكور كان قبل ألسنة التى بدىء فيها هذا المختصر، والمدة التى تتبعها: على أن الخطة التى لازمها لا تسمح إلا بالتعرض لحوادث الوطن: إلا ما كان من باب الاستطراد والإشارة لمناسبة كمقابلة الخديو إسماعيل لغاليباردى[1] زعيم الحرية فى بلاد إيطاليا، أو للموعظة والتذكير كمقتل القيصر إسكندر الثانى قيصر الروس، فإن قال قائل: وهل فى رواية مقتل السلطان عبد العزيز شىء من هذين النوعين. قلت. نعم، ولقد جمعت بينهما بل إنها ستطلعك على ضروب شتى من دهاء رجال السياسة، وأعمالهم لم تخطر لك على بال فضلاً عن أنها ستكون لديك ميزاناً، تزن به خفيف المكائد وثقيلها، ومثالاً تضربه عندما تتلى على مسامعك حوادث سنة تسع وتسعين ومائتين وألف، وما وقع فيها من أخبار الحرب بين أحمد عرابى زعيم العصابة ودولة الإنكليز الحاكمة على خير الشرق وشره، وشقائه ونعيمه، ويسره / وعسره، وعماره ودماره، [١٣٢] وهى هى المطاعة فى كلما[2] أشارت، وصاحبة الفوز أينما سارت، والغار أينما غارت، فلله هى ولله دينارها الذى طالما عرك الأنفوف[3] ودق الأعناق ولق العيون[4] ونسف الحصون، وكم به سيوف ومضت، ورماح شرعت، وأحزاب تجمعت، وأملاك سلبت، وممالك خربت، وملوك عزلت فهى أحرص الحكومات على ما فيه مصلحتها، وأشدها تيقظًا لما فيه توطيد دعائم عزتها، وهى التى تقهر الملوك برجالهم لا رجالها، وتسل عروشهم بأبطالهم لا بأبطالها، اللهم بدرهمها وديناره، يدلك على ذلك ما ورد فى كثير من التواريخ القديمة والحديثة، عن أعمالها مع الكثير من ملوك

---

(١) يوسف غاريبلدى داعية الوحدة الإيطالية المشهور (١٨٠٧ - ١٨٨٢).

(٢) يقصد كل ما.

(٣) الصحيح الأنوف.

(٤) تعنى ضرب العيون بالأيدى.

المشرق والمغرب، بل وفى القارات المتوحشة كقارة أفريقيا وسحاريها[1] وهكذا ما برحت تختلس الشهرة اختلاسًا، وتقتبس السيط[2] اقتباسًا، وتستزيد ذاتها بنقص الغير، وتنسج خيرها بنقض الخير حتى يتم لها ما تم لغيرها من جيرانها، والذين نحوا هذا النحو من قبلها فلذلك رمتها / أكثر [١٣٣] الجرائد التركية، والروسية بالخيانة، ووسمتها بالخداع واتهمتها بأنها هى التى عملت على قتل السلطان عبد العزيز بأن ساعدت قومه، وجرأتهم على الإقدام على هذا الفعل الشنيع، وضمنت لهم الخلاص من تبعته، عندما رأت من تزلف قيصر روسيا إليه، وتزلفه هو أيضًا للقيصر ما أدهشها وأربكها، وكاد أن يذهب بنفوذها فى أواسط آسيا الصغرى، وسلطانها فى أملاكها الهندية أدراج الرياح، يدل على ذلك ما قالته بعض الجرائد التى كانت تنتصر لسياسة هذه الدولة فى دار السلطنة العثمانية، من أنه قد استكشف بعد موت السلطان عبد العزيز على معاهدات سرية، كان عقدها السلطان مع سفير القيصر قصد كبح جماح مطامع دولة الإنكليز المنشبة أظفارها فى داخلية بلاد الدولة ورد جماح سياستها، والتخلص من حبائلها: قالت: وهذه كانت من بعض الأسباب التى حملت دولة الإنكليز على الاشتراك فى ذلك العمل الذميم، وكان بعيد ذلك أن الروس / أثارت [١٣٤] الحرب على بلاد الدولة بعد قتل السلطان عبد العزيز، وزحفت عليها بخيلها ورجلها فمزقت الكثير من ولاياتها، وأخرجتها من قبضة يدها تشفيًا وانتقامًا، فاستغاثت وليس لها من مغيث، واستنجدت فلم تجد من ينجدها، حتى احتلت جيوش الروس ضواحى الآستانة، وعسكرت بأفنيتها، وما بقى إلا إطلاق القنابر على دار السلطنة واحتلالها إن طوعا وإن كرها، كل هذا ودولة الإنكليز تعد الدولة العثمانية بالمواعيد المزوقة،

---

(١) يقصد صحاريها.

(٢) يقصد الصيت.

وتراوغها بزخرف القول، وتعللها بالأمانى الطويلة العريضة، وتسمعها جعجعة من غير طحن حتى تسنى للروس محاصرة الآستانة وضواحيها، وكاد أن يضيق عليها الخناق لولا ما وقع بين السلطان عبد الحميد وبين أغناتيف سفير قيصر الروس من المهادنة وعقد شروط بين الدولتين سميت بمعاهدة .. أيا اسطافانوس[1] قلت: فلما قرع دوى هذه المعاهدة آذان الإنكليز هاجوا وماجوا ونقموا على حكومتهم، ورموها بسوء الإدارة، [١٣٥] ووهن القوة واندفعت جرائدهم/ على اختلاف مشاربها تنادى بالحرب العوان، وتقبح مسالك القابضين على زمام الأمور وتحض الشعب الإنكليزى على معارضة رجال السياسة، وإرغامهم على التعرض لتلك المعاهدة، وفسخ شروطها بما تصل إليه طاقتهم وتمكنت الحدة من قلوب الشعب فطافوا، وهم يضجون بشوارع لندن عاصمة بلادهم، وينادون بالويل والثبور على غلادستون[2]، كبير حزب الأحرار حيث مانع الحكومة من التداخل فى الأمر، ومن نجدة الدولة العثمانية، عندما ضاق عليها الخناق، وتطاولوا إلى رجم داره بالأحجار وسبه، وتوعدوه بالقتل وإراقة دمه أينما عثروا عليه. فلم تر الحكومة العاملة يومئذ وهى حكومة المحافظين بدًّا من إحاطة داره بالجند، ورجال الشرطة لتفريق تلك الجموع، وقطع دابر هاته الفتنة، بالتى، ثم بادرت بأن بعثت أسطولها الحربى إلى بغاز الدردنيل، فألقى مرساه تحت دار الخلافة، وفتحت باب المخابرات بينها [١٣٦] وبين دولة الروس، والسلطان عبد الحميد، واندفع سفيرها فى دار/ السلطنة إذ ذاك وهو السير أليوت يعملُ على حل عقدة تلك المعاهدة، وفسخ شروطها، واستعمل من الدهاء والحيل ما أعجز الروس عن أن يجنوا ثمرة

---

(١) معاهدة سان ستفانو.

(٢) وليم إيوارت جلادستون (١٨٠٩ - ١٨٩٨) زعيم حزب الأحرار ورئيس وزراء بريطانيا ثلاث مرات (١٨٦٨ - ١٨٧٤)، (١٨٨٠ - ١٨٨٥)، (١٨٩٢ - ١٨٩٤).

أتعابهم، أو أن يذوقو لذة ظفرهم وأصبحوا وهم تائهون فى لجج المخايرات والمناقشات والاستشارات، حتى أعيتهم الحيل وأثقلهم نفقات الجند المحاصرون[1] لدار السلطنة، بل وقعوا فى الحبال إذ عرفوا أن السلطان عمد إلى محالفة الإنكليز سرًّا على استمرار الحرب مع الروس حتى يتسنى إخراجهم من بلاد الدولة.

ولم يكن هذا التحالف بالأمر الخفى، فإنه بينما كانت المخابرات قائمة بين الدول كافة على ساق وقدم بخصوص فسخ شروط معاهدة إيا اسطافانوس كانت الإنكليز تجيش الجيوش من أملاكها الهندية، وتأتى بهم ألوفًا ألوفًا إلى جزيرة قبرص إحدى جزر الدولة العثمانية، وتعدهم بالمعدات وآلات الحرب، وتسرع فى تجهيزهم، وكانت جرائدهم على كثرتها تتسارع فى نقل هذه الأخبار، وتملأ صفحاتها من الغلو والمبالغة والتهويل، حتى كان يتخيل للمطلع عليها / أن قد قامت الساعة، ونصب الميزان ومد [١٣٧] الصراط ومع هذا كله فقد كانت بعض الدول تقدم على معاونة الإنكليز تارة وتحجم أخرى، وطورا تباريها فى عملها، وآونة تلازم الحيادة والانكماش وهى فى ذلك لم يغتر همتها فتور ولا ملل ولا تراخ ولا كسل، بل تثبتت فى هذا الموقف، ولازمت الدفاع ملازمة المجتهدين، حتى تسنى لها ضم الدول العظمى إلى جانبها ولم تلبث أن سقتهم نفس الكأس التى شربتها، فحينذاك اتحدوا جميعًا على المبدأ والختام، وقاموا يطالبون الروس بعقد مؤتمر دولى جديد بمدينة برلين عاصمة بلاد الألمان، يكون لكل منهم فيه نائب أو نائبان يبحثون فى شروط معاهدة إيا اسطفانوس، فلم يسع دولة الروس يومئذ إلا الإذعان والقبول رغمًا عن انتصارها، وإحاطة جندها بدار الخلافة إحاطة السوار بالمعصم، وقد كان ما كان من إلغاء تلك

---

(١) صحتها المحاصرين.

المعاهدة، وفسخ الكثير من شروطها، واستبدلت بأخرى سميت بمعاهدة برلين الدولية، وكان من أهم شروطها انجلاء[1] جند الروس عن ضواحي [١٣٨] دار السلطنة، / وانسحابهم بعد أيام معدودة، وأجل مسمى، وخروج الكثير من ولايات الدولة العثمانية عن تبعيتها، فبعضها استقلت تحكم نفسها بنفسها، وبعضها انضمت إلى رعاية بعض الدول، كدولة النمسا واليونان فضلًا عن تخريب بعض حصون وقلاع الدولة الواقعة بين أملاكها وأملاك الروس.

أما دولة الإنكليز عافاها الله، فإنها لم تكتف من هذه الغنيمة بالإياب، بل عاد سفيرها ومعه أحد مفاتيح البحر المتوسط، وهو جزيرة قبرص التى قد كانت اتخذتها مقرًّا لجيوشها الهندية، ومعسكرًا تحشدهم فيه للإرهاب والتخويف كما مر بيان ذلك.

فعادت الدولة يعيد*.

والمسجد الحسينى لتقيم لوازمها به، ثم ألبس الشيخ محمد السنباطى [١٣٩] المشهور بالدعوجى: / خلعة الفرو والسمور، لمحمد بك حمدى مأمور الكسوة وفى الساعة الثالثة أطلقت المدافع من قلعة الجبل، فسار المحمل بالكسوة، وحوله الجند وأرباب الأشاير إلى أن وصل إلى المسجد الحسينى وفيه أيضا ورد خبر من ديوان الخديو الخاص بمدينة الإسكندرية إلى الرئيس مصطفى رياض باشا ونصه.

بمشيئة الله تعالى تشريف ولى النعم الجناب العالى الخديو إلى المحروسة، سيكون فى يوم الخميس الآتى حادى عشر شوال سنة ١٢٩٧ والقيام من

(١) بمعنى جلاء.

* فراغ فى أصل المخطوط يدل على أن الناسخ قد تركه لينقل عبارات من أصل المخطوط إلا أنه لم يفعل لسبب غير واضح.

محطة الإسكندرية سيكون الساعة الثانية عشرة صباحًا، والوصول إلى مصر يكون بعون البارى الساعة أربعة[1] من النهار، وسيشرف ولى النعم من المحطة إلى سراى الإسماعيلية.. قال.. أما رسوم المقابلة، فستكون إن شاء الله تعالى بسراى عابدين، الساعة ثمانية[2]. من النهار، وبناء عليه لزم ترقيمه لدولتكم للإحاطة بما ذكر اتباعًا لما تعلقت به الإرادة السنية، وفيه أيضًا اتخذ رؤساء ديوان المالية مأدبة للرئيس مصطفى رياض باشا بالنزل المعروف باللوقاندة الجديدة / حضر فيها نحو أربعة[3] وسبعون نفسًا منهم [١٤٠] سائر النظار والمراقبان الإنكليزى والفرنسوى، وقوميسارية صندوق الدين العمومى، ووكلاء الداخلية، والمالية والجهادية، والمعارف وفى أثناء الطعام قام روجر بك من مأمورى ديوان المالية، وألقى مقالة باللغة العربية، وأخرى بلغة الفرنسيس، وبعد هنيهة قام عريان بك تادرس باشكاتب المالية، وتلا مقالة تناسب المقام، ثم قام بوريلى بك محامى الديوان المذكور، وألقى مقالة أيضًا بلغة الفرنسيس، ثم عقيب هذه المقالات، نزلت حمامة حية من عرش المكان على الرئيس مصطفى رياض باشا، وفى منقارها ورقة مكتوب فيها بعض كلمات، تفيد التهانى ببلوغ الأمانى، ثم صعدت من حيث أتت، وقد كان دبر كيفية إنزال هذه الحمامة صاحب النزل، حيث ربطها بخيط من السلك، وأنزلها كما ينزل المصباح المعلق، ثم رفعها بعد أن بلغت رسالتها، وكأنه كان يعدها من محسنات صنعته وتأنقه فى تلك الليلة، وبعد صعود تلك الحمامة قام الرئيس وألقى مقالة طنطن بذكرها الكثير من أصحاب الجرائد العربية وهى:

إننى عاجز عن أداء الشكر / لما تفضلتم به من إظهار المسرة التى بعثت [١٤١]

---

(١) صحتها الرابعة.

(٢) صحتها الثامنة.

(٣) صحتها أربع.

هذه الجمعية على الاجتماع، وهى منبعثة مما حصل عندها من الحسيات[1] الوطنية والإصلاحات التى ظهرت، ويشترك فى فوائدها كل وطنى وساكن هذه البلاد، فقبل كل شيء أقول لكم: إن كل هذه النتائج لا نقدر أن نعتبرها وننسبها إلا للخديوى الأعظم لأنه هو الروح للجسم والجسم بلا روح لا حركة ولا تأثير له، نعم إن كلا منا على حسب وظيفته وقوته يفخر بأنه أدى ما وجب عليه من الخدم، حتى باجتماعنا واتحادنا فى النية والعمل وصلنا إلى ما وصلنا إليه، وإنى وإن كنت متشكرًا مما أبديتموه لكنى أرى أنى لست المستحق وحدى هذا التشكر، فإن هذه النتائج أنما هى باتحاد مساعيكم وهمتكم، وإن ما بذلته من المساعى كان من الواجب علىّ وعلى كل وطنى وكل ساكن هذه البلاد يجب عليه أن يثنى على ما ظهر من الخدم، وتهنيء أنفسنا على وصولنا إلى هذه الدرجة، ومع ذلك لا أقدر أن أقول: إنها هى النتيجة النهائية، بل إننا بعد فى المبادئ وأمامنا عمل جسيم، أى مبانى جسيمة يلزم بناؤها فى هذه البلاد، فإذا قلتم ما هى هذه المبادئ، أجبتكم / إنها المبادئ المؤسسة على العدل التى يمكنها أن تصادم صدمات [١٤٢] الزمان، والحوادث، ويستمر بقاؤها على مر الزمان، ومثل هذه المبانى التى تستمر مقاومة لهذه الحوادث وتحملها، يلزم أن تكون مبنية على أساس متين، وهذه أعمال جسيمة لا ينكرها أحد إلا باتحاد القلوب، والتئامها، ومحو ما يشين المرؤة[2] من البغضاء والحسد، وفى أداء المنافع العمومية لا الأغراض والمطامع النفسانية، فإذا اتحدت قلوبنا وسلكنا مسلكًا واحدًا، وهو إصلاح الحال واستقامة الأحوال، فلابد أن نصل إلى المقصود بأن تؤسس هذه البلاد هيكل العدل والأمان والرفاهية والطمأنينة، ومع أننا فى مبادئ الأمور إلا أن آثارها سطعت فى البلاد، وهذا مما يشجعنا على

---

(١) يقصد الإحساس.

(٢) صحتها المروءة.

الإقدام على بناء الأساس المتين، والدليل الذى صار مشاهدًا للعيان، هذا إن كلًّا من المتوظفين والمأمورين كان مطمح نظره مساعدة الخديو على الاستمرار فى هذا المنهج، والوصول إلى هذه الغاية، ومع أن أعمارنا لا تساعدنا على أن نكون المؤسسين / النهائيين لهذا القصد إلا أننا وضعنا [١٤٤] هذا الأساس ويجب على خلفائنا التوصل إلى المقصود النهائى، ثم قال تعيش مصر فى ظل الخديو المعظم إن شاء الله.

وفى يوم الخميس الحادى عشر منه، وصل الخديو إلى مصر المحروسة حيث كانت الساعة أربعة ونصفا[١] نهارًا، فأطلقت المدافع من قلعة الجبل واستقبله على محطة السكة الحديد النظار، ومأمورو الحكومة، ووجهاء المدينة، فركب عربته وعلى يساره الرئيس وسار إلى مقره بالإسماعيلية وفى بعد ظهر اليوم كانت التشريفة بسراى عابدين، وأطلقت المدافع ثانيًا.

وفى الثامن والعشرين منه، بعث مدير البحيرة خبرًا بأن قد انقطع أحد جسور المديرية فى الساعة السابعة من نهار هذا اليوم، فطغت المياه على بعض أراضى تلك الناحية وأغرقت منها نحو الأربعماية[٢] فدان فبودر باتخاذ الطرق المانعة، فتيسر منعها، ولم يتجاوز الضرر عن الأربعمائة فدان.

وفى الثالث من ذى القعدة صدر من ناظر ديوان الخارجية أمرًا بتعطيل الجريدة الإفرنسية / المسماة مساجيريه جبسيان، خمسة عشر يومًا لنشرها [١٤٥] أخبارًا موجبة للخوف والاضطراب، وذلك فإنها ذكرت فى عددين من أعدادها ما يأخذ منه[٣] أن رؤف باشا حكمدار السودان، تعدى حدود الأراضى المصرية وتوغل فى أراضى الحبشة، فوقع فى قبضة عساكرها، ولم ينج إلا بعد أن أرسل إليه حاكم زيلع المدد، وأنه بعد نجاته طلب من مصر

---

(١) صحتها الرابعة والنصف.

(٢) صحتها أربعمائة.

(٣) صحتها ما يؤخذ منها.

المحروسة جندًا لحفظ الحدود، فقالت[1] ناظر ديوان الخارجية: إن مثل هذه الأراديف[2] تخدش الأذهان، ولا سيما فى هذا الوقت، الساعية فيه الحكومة المصرية فى حل المسائل، ورفع الخطوب بالطرق السلمية، فضلاً عمًّا يترتب عليه من حدوث التنافر والوحشة، بين الحكومة المصرية ونجاشى الحبشة، قال: وفوق ذلك فإنه لا يتصور أن المدد يرسل من زيلع إلى الحبشة حالة كون زيلعِ كما لا يخفى على سواحل السومال، وحكمدار السودان هو فى الخرطوم فلذا نأمر بتعطيل جريدة المساجيرية جبسيان / خمسة عشر يومًا [١٤٦] كاملة: وبناء على هذا الأمر أرسل محافظ مدينة الإسكندرية إلى صاحب الجريدة المذكورة صورة الأمر فلم يسعه إلا الإذعان والرضوخ.

وفيه أيضًا حكم على السيد حسن موسى العقاد بالأشغال الشاقة فى ليمان الإسكندرية مدة خمسة[3] سنين لطعنه فى أعمال الحكومة، وتداخله فى مواضيع سياسية ذات أهمية كبرى بل داعية إلى شق عصا الطاعة وسريان الفساد.

ولما كان لهذا الرجل اليد الطولى فى معظم الحوادث والخطوب، التى وقعت فى داخلية البلاد، قد أضربنا الآن صفحًا عن ذكر ترجمته ودواعى سجنه، ثم تبعيده عن الديار المصرية، وسنذكر ذلك بالتفصيل عند ذكر حوادث وقته كى لا تفوت الفائدة.

وفى الحادى والعشرين منه، كان بسراى عابدين تشريفة لتسليم النيشان الذى أهداه ملك إيطاليا إلى الأمير عباس بك ولى عهد الخديوية، وهو النيشان المعروف: بغران كوردون: وذلك / أنه فى هذا اليوم قبل [١٤٧] الظهر بساعتين، اجتمع الرئيس مصطفى رياض باشا، وسائر النظار،

---

(١) صحتها: فقال.

(٢) بمعنى الأراجيف.

(٣) صحتها خمس.

وبعض مأمورى الحكومة، ورجالها واصطف فى رحبة عابدين فرقتان من الجند ثم توجه ذو الفقار باشا التشريفاتى الأول على عربة يستدعى قنصل جنرال دولة إيطاليا للإقبال بالنشان المشار إليه، فركب مع التشريفاتى المومى إليه، وسارت أمامهم فرقة من الجند المحافظين إلى أن وصلوا إلى السراى، فتقابل القنصل مع الخديو، وقدم إليه تحريرات من الملك مفادها، إهداء النشان إلى ولى العهد الأمير عباس بك، ثم شافه الخديو بما معناه، . لاى: إن هذا من أقوى الأدلة على حسن طوية الملك، وشدة ميله ومحبته القلبية بذات الخديو، ورغبته فى تأكيد ارتباط الوداد بين دولة إيطاليا ومصر، وإنى لمأمور برفع هذه المقالة من طرق سيدى الملك لسدتكم، وإنى أفتخر بتقديم هذا النيشان بيدى لسعادة الأمير الواقف الآن على يمين عظمتكم، فقال الخديو: إنى لفى تشكر ما عليه من مزيد، كما أن أقصى آمالى، هى توطيد أسباب/ المحبة والميل بينى وبين عظمة الملك، وفى أثناء [١٤٨] حديثه أطلقت المدافع من قلعة الجبل فخرج القنصل، وتناول القهوة وانصرف، ثم تقدم الرئيس مصطفى رياض باشا وهنأ الخديو، ثم الأمير عباس بك، وتبعه فى ذلك سائر النظار ورجال الديوان الخاص، وبعض مأمورى الدواوين الملكية، وفى عصر ذلك اليوم ركب الأمير عباس فى أبهة وزينة عظيمتين، وزار القنصل فى مقره.

قلت وقد أهدى أيضًا ملك إيطاليا إلى كل من الرئيس مصطفى رياض باشا، والفريق مصطفى فهمى باشا ناظر ديوان الأمور الخارجية، نيشانا من رتبة الغران كوردون الإيطاليانى، فوفد عليهما رجال الحكومة يهنئونهما، وتوالت عليهما جمل التهانى والقصائد ركاما.

وفيه أيضًا وردت الأخبار إلى الخديو من دار السلطنة، بأن حسام الدولة عم شاه العجم، قام بباخرة خصوصية من الآستانة قاصدًا الأقطار

الحجازية، عن طريق ترعة السويس، فبعث الخديو خيرى باشا مهر داره ويوسف شهدى باشا، أحد ياورانه، وبعض معاونى التشريفات إلى مدينة [١٤٩] بورسعيد، حيث ينتظرون ذلك الأمير، فعند وصوله/ أجريت له مراسم التعظيم وتقدم إليه مبعوثو الخديو، وبلغوه رسالة التحية فخاطب المهردار بخطاب أظهر فيه أمارات المودة والميل للخديو، ثم قامت باخرته وسارت نحو البحر الأحمر.

وفى الثالث والعشرين منه، استدعى الخديو السيد عبد الباقى ابن المتوفى السيد على البكرى نقيب الأشراف، وشيخ مشايخ الطرق والسجاجيد لتوجيه مسند النقابة إليه بدل أبيه، فتوجه إلى سراى الإسماعيلية وقابل الخديو فألبسه التاج المودع عند هذه العائلة من عهد قديم يلبسه من يتولى هذه الوظيفة، وخلع عليه فروة سمور، قيل: فبسط الشيخ يديه وألقى مقالة هذا نصها نقلاً عن جريدة الوقائع الرسمية.

الحمد لله ولى التوفيق، الهادى إلى أقوم طريق، والصلاة والسلام على سيدنا صاحب أبى بكر الصديق، وعلى الله وأصحابه، وأتباعه، وأحبابه صلاة وسلامًا متلازمين إلى يوم الدين، أما بعد: فقد أفلح من أحيى[١] مشاعر الدين، وأرشد الناس إلى سنة سيد المرسلين، وأن الطريق [١٥٠] لا يسلكه المريد ولا يهتدى إليه المستفيد إلا إذا هداه شيخه إليه،/ ودله بأنواره عليه فإذا انتقل هذا الشيخ وقضى، وولى إلى ربه. ومضى، تعين على الإمام أن يجعل له خليفة وأن يوكل أحدًا بأداء الوظيفة، فلله ما أحكم صنع الخديوى الأكرم، وما أجمل فعله، وما أعظم تذكره بما حل بالمنتقل، فتأسف عليه وتكرم على ولده من بعده، وأحسن إليه وأبى إلا أن يكون البيت ملحوظًا بعنايته، داخلاً تحت رعايته وحمايته، فصدر مرسومه الشريف وتحرر

(١) صحتها أحيا.

أمره المنيف بما نحن فى صدده، وكلنا نستمده بمدده فنسئل[1] الله العظيم رب العرش الكريم، أن يطول عمره وينفذ أمره، وتجعل أيامه بواسم وأعوامه مواسم وأن يحفظ أنجاله الكرام على ممر السنين والأيام بجاه النبى عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام آمين.

ثم خرج من السراى، وركب بغلته، وسار إلى داره بالخرنفش وأمامه أرباب الأشاير، والطرق ومعهم البيارق والطبول والمزامير والكاسات وهم فى ضجة زائدة، وكان حوله بعض الجند والشرطة يمنعون السوقة والحرافيش ومكفوفى/ البصر من الاندفاع على الشيخ للتبرك بملامسته، [١٥١] وكانت الشوارع والطرقات غاصة بهم وهم يزاطون[2] حتى دخل داره.

وفى الثالث من ذى الحجة، صدر منشور من ديوان الخديو الخاص مفاده أن رسوم تشريفات عيد الأضحى فى هذا العام سيكون إجراه[3] بسراى عابدين فى يوم السبت عاشر الحجة، وفيه أيضًا صدر حكم على محمد أفندى فنى الذى كان وقتئذ رئيس قلم الترجمة بديوان المالية، بطرده من الخدامات الميرية وسجنه فى الطوبخانة سنتين كاملتين، قيل لكونه طعن فى الحكومة وندد على أعمال الرئيس مصطفى رياض باشا بمعاونة بعض ضباط الجند وحكم على الضباط أيضًا بالسجن والعزل من وظائفهم العسكرية.

قلت وهذه كانت باكورة انحراف ضباط الجند على الرئيس، وكراهتهم فيه، ومراقبة أعماله، وتعداد سقطاته وغلطاته فى أنديتهم، ومحافلهم الليلية، ورميه باللوم والشطط والمروق عن الدين وبغض البلاد وأهلها والتزلف للإنكليز، وتوطيد أقدامهم/ فى داخلية البلاد ومن ذاك الحين كثر تألبهم [١٥٢] وتجمعهم، وقد غصت محافلهم بكل ذى حاجة ومطرود، ونادى.

---

(١) صحتها فنسأل. (٢) يحدثون ضجيجًا. (٣) الصحيح إجراؤها.

بينهم منادى القلق الدائم، والكمد الملازم، فكان منهم أن تحالفوا وارتبطوا برباط المواثيق والعهود، وعملوا على فك الأعناق من رق العبودية، وكسر قيود المذلة، وسد أبواب السجون، وموارد العذاب التى كانوا يقولون: إن الرئيس فتحها لمن كان يتوسم فى وجهه أنه منكر على أعماله إلى أن كان منهم من الأعمال ما سيأتى ذكره إن شاء الله فى حوادث سنة ثمان وتسعين ومائتين وألف.

وفى الرابع عشر منه، نشر الفريق مصطفى فهمى باشا ناظر الأمور الخارجية منشورًا لقناصل الدول الأجنبية، مفاده تعيين الرئيس مصطفى رياض باشا رئيس اللجنة الدولية المراد انعقادها لتنقيح قوانين المحاكم المختلطة وقد كان توقف انعقاد هاته اللجنة على حضور البارون دى رنج قنصل الفرنسيس الجديد بمصر، وقد شاع يومئذ أنه سيقدم فى الحادى والعشرين من ذى الحجة.

[١٥٣] وفيه أيضًا علم من الأخبار التى أتت بها الجرائد/ الأجنبية إلى مصر المحروسة، أن قد اجتمع إسماعيل باشا الخديو المخلوع بجاريبا لدى رجل الحرية فى بلاد إيطاليا، عندما كان فى مدينة ميلان من مدن إيطاليا وذلك أنه لما وصل جاريبالدى إلى نزل ميلان، طلب إسماعيل باشا الاجتماع به فأجابه إلى ذلك، فدخل عليه وحيا وسلم وتكلم بلغة الفرنسيس، فقال: له جاريبالدى إننى سعيد على مشاهدتكم لسببين الأول لكونى أميل بالمحبة إلى الأتراك، وأعتبرهم كإخوان لنا فإن جميع العالم إخوان بعضهم بعضًا على كل حال، نعم إنا وإن كنا حاربنا الترك فى بعض الأزمان، ولكن ذلك ليس إلا من سوء حكومتهم، وتركهم الواجبات المفروضة عليهم، الداعية لتوطيد دعائم ملكهم، أما من جهة المسلمين فإنى أحبهم وأرغب سعادتهم ونموهم ودوام خيرهم عن إخلاص طوية.

أما السبب الثانى الذى حبب إلىّ هذا الاجتماع، فهو لكى أتمكن من إظهار ميلى نحوكم وحسياتى[1] المنجذبة إليكم، وإنى لمتأسف على عدم معرفتى بلاد مصر وما هى عليه الآن، ولكنى مع ذلك على علم بما شاع مما فعلتموه من خير لتلك البلاد، كما أنى أعلم أن مساعيكم كانت مصروفة/ لجعل بلادكم فى أعلى درجات المجد والرفاهية، وقد نجحت [١٥٤] مساعيكم نجاحًا أهنئكم عليه، أما الحوادث التى كانت سببًا فى إخراجكم من بلاد مصر وإبعادكم عنها، فقد أذهلتنى، ويعلم الله وأثرت فىّ تأثيرًا مؤلمًا جدًّا ولكنى على ثقة من أنه لابد من إنصافكم والأخذ بناصركم فى عهد ليس ببعيد، ومع أنه لا يمكننى أن أمد يدى لمصافحتكم، لعلتى وتمرضى إلا أنه كونوا على ثقة وتحقيق أن أميالى وعواطفى موجه نحوكم، ولا تبرحون أبدًا من فكرتى: قيل فأجابه الخديو إسماعيل من معنى كلامه، وحياه وانصرف قلت، فلما شاعت هذه الأخبار بمصر المحروسة كثر لغط الناس وتحدثهم بها، وذهبوا[2] رجال الخديو إسماعيل فى تأويل عبارات جاريبالدى مذاهب شتى، فمن قائل: إنه سيتعاهد مع الخديو المومى إليه على إشهار الحرب ضد من كان السبب فى تنزيله من مسنده وإرجاعه إلى بلاد مصر رغم أنف كل مكابر، ومن قائل: إنه سيعمل معه على استمالة الدول إليه وإرجاعه إلى مسنده القديم نكاية فى السلطان، وغير ذلك من الأقاويل التى لا يسعنا جمعها.

وفى ليلة السابع عشرة منه، ماتت الست أوقومش قادن أفندى ثانى نساء محمد على باشا، جد العائلة المالكة، ولم تعقب نسلاً، وفى صبيحة السبت السابع عشر منه شيع جنازتها الكثير من/ رجال الحكومة [١٥٥] ومأموريها[3] وسائر النظار، وضباط الجند، ووجوه المدينة، وجم غفير من العلماء، وحملة الكتاب. وكان أمامها أيضًا فريق من الحرس الخديوى.

---

(١) مسناظرى. (٢) صحتها وذهب. (٣) صحتها ومأمورية

وفرقة من الجند المحافظين، والشرطة وخلفها كثير من العربات، تحمل نساء العائلة الخديوية، ودفنت بقرافة الإمام الشافعى بمزار العائلة المالكة، قيل ولها من العمر خمسة[1] وتسعون سنة، وصدر الأمر فى ذلك اليوم لجميع العائلات التى من ذرية محمد على وأتباعها بلبس الحداد أربعين يومًا كاملة، وعطلت بعض محال القصف واللهو كالتياترو ثلاثة أيام، وتأخر تقديم النيشان الذى أهداه قيصر الروس إلى الخديو ثمانية، أيام، وهو نيشان النسر الأبيض من الدرجة الأولى، وكان حضوره / على يد قنصل جنرال [١٥٦] الروس بمصر، وتأخر أيضًا زفاف جميلة هانم أفندى ابنة الخديو إسماعيل وأخت الخديو الحالى إلى الأمير أحمد بك بن إبراهيم باشا، جد الخديو وفى العشرين منه اجتمع أعضاء لجنة تعداد الأنفس، وقرروا بأن يتم التعداد فى جميع القطر المصرى فى اليوم التاسع والعشرين من ربيع الأول سنة ثمان وتسعين ومائتين وألف، وفيه أيضا اجتمع قنصل جنرال الفرنسيس بعد عودته من بلاده بالخديو، قيل وتحادث معه فى شأن لجنة المحاكم المختلطة، ثم اجتمع بالفريق مصطفى فهمى باشا ناظر الأمور الخارجية للمداولة فى التنقيحات المراد إدخالها فى قانون المحاكم المذكورة، وقد شاع فى هذا الحين أن حكومة الفرنسيس كلفته بأن يشدد فى عدم تغيير هيئة القوانين الموجودة، فكان لهذه الإشاعة أثرا مؤلمًا[2] جدًّا فى الحكومة، وفيها أيضًا صدر منشور من ديوان الخديو الخاص بأن رسم تبريك السنة الهجرية الجديدة، سيصير إجراؤها بسراى عابدين فى يوم السبت فى الساغ اثنين ونصف[3] صباحًا / لغاية الساعة السادسة من النهار بالكساوى المعتادة [١٥٧] وضباط الجند بكساوى اليومية والنياشين وفى الثامن والعشرين منه، قام من الإسكندرية إلى مدينة السويس على وابور الصباح الشريف عبدالله

(١) صحتها خمس. (٢) صحتها أثر مؤلم. (٣) صحتها الثانية والنصف.

وإخوته حيث حضروا من دار السلطنة قاصدين الأقطار الحجازية، وقد كان الخديو أرسل يعلمهم بأن باخرة القصير أعدت للتوجه بهم، ووقف يومئذ لانتظارهم بالمحطة جند الشرطة، وودعهم جم غفير من أعيان مدينة الإسكندرية، ومحافظ المدينة ووكيل ديوان البحرية، وتوجه معهم إلى السويس محمد صدقى بك ياور الخديو ومبعوثه، وفى اليوم الثانى من وصولهم إلى مدينة السويس توجهوا إلى الأقطار الحجازية، وكان الشريف المومى إليه حضر من الإسكندرية إلى مصر المحروسة، واجتمع بالخديو ثم عاد إلى الإسكندرية بصحبة طلعت باشا كاتب الديوان الخاص، ومنها توجه إلى الأقطار الحجازية كما تقدم.

وفيه أيضا لما صادقت الدول الأجنبية على تشكيل اللجنة الدولية المكلفة بالنظر فى تحرير قوانين / المحاكم المختلطة، رأت الحكومة أن تسرع فى تنظيم [١٥٨] اللوائح وإعدادها، حتى إذا ما انعقدت اللجنة العمومية كان كل شىء حاضرًا فى وقته، فعينت فى هذا اليوم لجانًا عديدة لإعداد ما يلزم وسمتها باللجان الثانوية، وشكلت أولاً لجنة للنظر فى القانون المدنى يرأسها المسيو أرا، وأعضاؤها بوريلى بك محامى ديوان المالية وقدرى بك أحد أعضاء محكمة الاستئناف المختلطة، والمسيو فاشر، وثانيا لجنة للنظر فى القانون التجارى يرأسها عبد السميع أفندى، وأعضاؤها كحيل بك، والمسيو فاشر، وثالثًا لجنة للنظر فى قانون الدخول فى الدعاوى المدنية والتجارية يرأسها المسيو إر أو أعضاؤها بوريلى بك، وبطرس باشا غالى، والمسيو فاشر، ورابعًا لجنة للنظر فى القانون الجنائى، وفى بداية التحقيق يرأسها المسيو فاشر، وأعضاؤها بطرس باشا غالى وكحيل بك ومستشارها إبراهيم باشا خليل، ومحمود بك حمدى فأعدت هاته اللجان لوائحها التى ستنظر فيها اللجنة الدولية الأساسية المؤلفة من قناصل جنرالية الدول كما مر بيان ذلك فى محله.

سنة ١٢٩٨ هجرية

افتتحت سنة ثمان وتسعين ومائتين وألف هجرية بيوم السبت سادس عشر هاتور سنة ١٥٩٧ قبطية ورابع ديسمبر سنة ١٨٨٠ ميلادية، والناس فى قلق وحيرة من تراكم الإشاعات وتعدد الأراجيف، واختلاف الروايات القائلة بوقوع الخلاف بين الخديو والرئيس، واشتداده بينهما إلى حد يوجب الخلاف.

وفى غرة محرم الحرام حصلت تشريفة تشريفة بسراى عابدين، لأداء رسوم تبريك السنة الهجرية الجديدة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك فى محله، فهرع موظفو الحكومة ورجالها، لأداء رسوم التبريك وأطلقت المدافع من قلعة الجبل كالمعتاد فى كل عام، ولم يأت أرباب الأشائر، والطرق كعادتهم.

قيل وفى هذا اليوم، أرسل الخديو إلى أبيه إسماعيل بمدينة نابولى رسائل التهانى والتبريك بدخول العام الجديد، قيل فسر من سر من حاشيته والعائشين فى نعمه من المقيمين بمصر المحروسة، وإمتعض من امتعض ممن يرغبون فى تمكين عرى النفرة والشقاق بينه وبين أبيه، /وقطع [١٦٠] وسائط التزلف والتقرب بينهما، قلت ولم يكن لهذا العيد من الرونق والزينة ما كان لغيره من بقية الأعياد والمواسم، إذ كان فاتر الحركة خاليًا من الأبهة المعتاد إعمالها فى رأس كل عام.

وفى الرابع منه فى نحو الساعة الخامسة من النهار، انعقدت اللجنة الدولية المشكلة من قناصل الدول: التى سبق الإشارة عنها: فى ديوان الحقانية تحت رئاسة الرئيس مصطفى رياض باشا، كما مر بيانه وعند تمام انتظام أعضائها، قام الرئيس وألقى خطابًا باللغة الإفرنسية وهو.

لا يسعنى السكوت عن إعراب ما خامر فؤادى من الارتياح، والانشراح لوجودى بينكم، وأحسب نفسى سعيدًا إذ دعيت لأن أؤيد وأنقح بمرافدتكم ومساعدتكم النظام، الذى فوضت إلىّ أعباؤه منذ خمس سنوات، إذ كنت متقلدًا نظارة الحقانية وقتئذ، ثم إنه لا ينكر أحد ما أتاحه الله من الفوز العظيم، والنجاح العميم، للمجالس المختلطة، مدة وجودها أيضًا نقص هذا العمل، وعدم وصوله حد الكمال، / ولا غرو فى ذلك فإن [١٦١] النقص من خصائص الإنسان، وهذه حالة كل بلاد آخذة فى التقدم، فإن الممارسة والعمل، وبعبارة أخرى التجربة والاختبار، دلالة على أنه يوجد فى هذا النظام صدوع يجب رأبها، وشعوث يجب لمها، وتعديلات يجب إدخالها، وهذه هى غاية اجتماعنا هذا، وإنى أعرف أهمية وعظم شأن مأموريتنا، وإنى أول من يقر بصعوبة عملنا وكيما[1] أن الحكومة المصرية، هى أول من يهمها هذه المسألة، لم تنكص عن القيام بواجباتها من النظر فى هذه المسألة بالإخلاص، وتقديم صورة لائحة النظامات القانونية، ولم تزل الحكومة متبعة بالاستقصاء والتحرى للوقوف على التعديلات، التى ترى لزوم إدخالها فى القوانين وحالما تنتهى هذه اللائحة الثانية أعرضها عليكم للنظر فيها.

ولا يخفى عليكم أيها السادة ثقل العمل، الذى علينا من الجمع بين المصالح المختلفة، ومع أنه يمكن أن تنجم بعض صعوبات إلا أن عواطفكم التى تجنح إلى العدل وروح السلم. والتوفيق، المتحليين به، وخلوص نيتكم وحسن طويتكم، فى تحقيق رفاهية هذه البلاد وحسن إدارتها: وكثيرًا ما أبديتم أمارات وبراهين على حسن هذه النية، وخلوص الطوية: هى

(١) كى ما.

[١٦٢] عندى العربون / الوثيق للفوز والنجاح، الذى يكلل أعمالنا، ولى أمل كبير بأن النتيجة التى نتحصل عليها تلائم جميع المصالح، ثم إنه يتعين على الثناء على إخلاص مساعدتكم، وعلى ما لابد أن تكتبدوه[٢] من المشاق للوصول إلى حسن ختام لهذه المأمورية وأختم كلامى بالثناء على حضرات القضاة، حيث أن فضلهم ونبلهم ساعدا مساعدة عظيمة على نجاح النظام، الذى دعينا لإتمامه ا. هـ. فلهجت الجرائد العربية بذكر هذا الخطاب وعدته من المعجزات السياسية، التى خص بها الرئيس فى هذا العصر.

وفى صباح يوم الخميس سابعه: قبل الظهر بساعتين، اصطفت الجند فى الرحبة التى أمام سراى عابدين، وأخذت موسيقاتهم تصدح، فركب ذوالفقار باشا التشريفاتى الأول فى العربة المخصوصة للاحتفالات العمومية وتوجه إلى مقر قنصل جنرال دولة الروس، حيث كان ينتظره، وبعد نصف ساعة قدم القنصل راكبًا مع الباشا المشار إليه، حاملاً على يديه نيشان النسر الأبيض، المهدى من قيصر روسيا إلى الخديو، وكان الرئيس وسائر الوزراء متهيئين لاستقباله بالملابس الرسمية، فقدم هذا النيشان للخديو وسلمه بعض محررات من جانب القيصر، فعند ذلك أطلقت المدافع [١٦٣] من قلعة الجبل إيذانا / بهذا التسليم وتشكر الخديو للقيصر على هذه الصنيعة حيث قال: إنها دليل على إحكام علائق المحبة والألفة بين دولة الروس والحكومة المصرية، وبعد أداء الرسوم المعتادة توجه القنصل وشيعه ذوالفقار باشا إلى مقره.

وفى عاشره: أصدر الرئيس مصطفى رياض باشا منشورًا إلى الإدارات العمومية وفروعها فى كافة الجهات، يتضمن بيان ما يجب أن يكون عليه المتوظفون من المعرفة بأساليب القراءة والكتابة، قال فيه، حيث أن أهمية

---

(١) صحتها تكبدتموه.

وظائف كافة المستخدمين فى عموم الإدارة وفروعها بالجهات تستدعى أن من يتقلد منهم بأى وظيفة منها، يكون له تمام الإلمام بالقراءة والكتابة، حتى يمكنه بذلك أن يقوم بأداء واجباتها على النمط اللائق وقد علمنا أن بعض الموظفين بتلك الوظائف، لا يحسنون القرآة[1] والكتابة كما ينبغى، بل إن معرفتهم بهما قاصرة، لا تساعدهما على إمكان الانفراد فى تحرير مكاتبات ولا تحيق قضايا بأنفسهم من غير اشتراكهم مع أحد ولا يقدرون على استكشافات من الدفاتر الحسابية فى ما/ إذا دعت الحاجة لذلك، وبما أن [١٦٤] وجود من يكون متصفًا بالصفة السالفة الذكر بوظيفة إدارية لا يوافق المصلحة لما ينشأ عنه من عدم حسن الإدارة والارتباك فى القضايا، التى فى دائرة مأموريته، أو تأخير تنفيذ مقتضيات ما يصدر من الأوامر والمنشورات، فيلزم افتقاد واختيار جميع أرباب هذه الوظائف ومن يظهر منهم غير عارف بالقرأة[1] والكتابة كما ينبغى، يحرر كشفًا بأسمائهم ووظائفهم ومقدار ماهية كل منهم، ويقدم لهذا الطرف للنظر فيه، قلت: ولم يكن إصدار هذا المنشور من الرئيس جزافًا أو لغير علة، فقد ذكرنا فيما مضى أن الخديو ما تم القليل من أيام ارتقائه مسند الخديوية، حتى أعطى الوظائف الديوانية لغير أهلها والجلاء لمن لا يستحقه، قيل ولما كان لابد له من إحياء شأن المتزلفين إليه ورفعهم من حضيض الخمول والنسيان إلى ذرى العز والرفاهية، صار يقلدهم الوظائف السامية، والمناصب العالية، فغصت بهم المحاكم والمديريات والمصالح والنظارات، وهم/ لا يحسنون [١٦٥] صنعًا، بل لا يعرفون من لغة أهل البلاد إلا ما تعرفه الأطفال من الكليمات المشوبة باللثغة والدغدغة، أو نفخة الشدقين، وتفخيم مخارج الحلق[2] ونجم عن ذلك أن تعطلت الأعمال وأصبحت الإدارات على وشك

---

(١) صحتها القراءة.

(٢) يقصد طريقة الأتراك فى الحديث.

الخلل والانحلال، فكان من الرئيس أن أصدر هذا المنشور، وشدد وتوعد من يخالفه: فلما علم الخديو بخبره، ووقف على خفى سره، تململ واضطرب وراجع الرئيس فى ما فعل، واستعمل الحدة، وشدد فى الطلب فسايره الرئيس ولاينه، وأقسم أنه لا يعمل بما تضمنه هذا المنشور، قيل ولكنه كان يتحين المناسبات فيعزل ويولى، فإذا سأله الخديو، اعتذر وألقى التبعة على مفتشى الإنكليز والفرنسيس، حتى لا يكون للتعذير سبيلًا، ولا للتنديد مجالًا، وأمسى الخديو ثم أصبح، وهو لا يملك من الامتيازات والحقوق الذاتية سوى إعطاء الجلاء، ونياشين الاعتبار لمن يشاء من قومه بلا حرج ولا تقريع، ولكنه لم يلبث على هذا الحال أيضًا إلا قليلًا حتى عاد الرئيس [١٦٦] إلى البحث والتنقيب وتعقب أعماله، فأصدر قرارًا آخر / يقضى بعدم جواز إعطاء الجلاء أيضًا لسائر رجال الحكومة ومتوظفيها، ما لم يكن بالتماس يتقدم أولا لهيئة مجلس النظار، ثم منها لديوان الخديو الخاص بعد الإقرار على استحقاق الموظف المراد الإحسان عليه، بذلك الجلاء وأهليته، قيل فكان هذا القرار داعيًا لتفاقم الخطوب واشتداد الكروب واستحكام النفرة والخلاف، بين الخديو والرئيس، وكان من الخديو أن أصر على عدم التصديق على هذا القرار وأن لا يلبس نفسه بيده ثوب هذا العار، فلما قدمه إليه الرئيس للتوقيع عليه كما جرت العادة، نفر وأوسع الرئيس ملامًا وعدد إليه غلطاته وسيئاته، وعنفه تعنيفًا كان يظنه كافيًا لردع الرئيس وعدوله عنها، وطنّ عليه نفسه فلم يرتدع ولم يرعو، وترك القرار المذكور فى ديوان الخديو الخاص أيامًا كان يعمل فيها مع مراقبى الإنكليز والفرنسيس على تنفيذه بنصه عنوة واقتدارًا، قيل وانضم إليهما قنصلا الإنكليز والفرنسيس أيضًا، فأمسى الخديو فى حيرة ودهشة عظيمتين، ولكنه عقد [١٦٧] نيته على عدم التوقيع / على القرار، قيل فاختليا[١] به القنصلان فى ذاك

(١) صحتها فاختلى.

الحين برهة كانت سببًا فى التوقيع عليه كما هو بلا نقص فيه ولا إبرام، قالوا ولو وجد الرئيس فى ذاك الحين ما يسوغ له إلغاء حقوق الخديو فى إعطاء نياشين الاعتبار أيضًا لفعل، وقد كان السواد الأعظم من الناس فى دهشة من أعماله، وشقه عصا الطاعة، ضد الامتيازات القديمة الخاصة بكل فرد من أفراد العائلة المالكة، فأفرغوا الجهد فى الوقوف على دواعى هذا التظاهر، الذى لم يسبق له مثيل منذ عهد محمد على باشا الكبير إلى هذا الحين، فلم ينجحوا حيث كان السر محجوبًا عن عامة الناس، لا يعلمه إلا شخص الرئيس والعاملون معه على إذهاب امتيازات الخديو، وهضم حقوقه الوراثية، قيل وممن كان يزيد الخديو كمدًا وتنغيصًا آل بيته وحاشيته والمتقربون إليه إذ كانوا يتيحون له الانقياد خلف أوامر الرئيس ونواهيه، ويحثونه على التظاهر بالشدة والجفاء، وترك الخمول الداعى لهبوط عرشه، وضعضعة سطوته، ويلقون إليه من أخبار الرئيس وأعماله ألوانا وأشكالا، / رجاء تغلب الحدة على طبعه، وتمكين الوحشة فى قلبه، ويقصون [١٦٨] عليه قصصًا، ويضربون إليه أمثالا ويزينون له سبلاً وأعمالاً حتى تمكنت منه العداوة، وامتلأت حوصلته بالقساوة، ومع هذا كله فقد كان يقال: إنه عندما كانت تلتقى العين بالعين وتتصافح اليدان يفرغ الخديو إلى الرئيس ما فى جرابه مما سمعه ووعاه، ويقول له قال لى فلان كذا وكذا، وحدثنى آخر بكيت وكيت، وأشار علىّ آخر بعمل كذا فلا يكون من الرئيس إلا الاعتذار والملاطفة ثم السعى خلف ذاك القائل، والمحدث حتى يسقيه كأس الهوان، ويزيقه[١] مرارة الانكماش، وفيه أيضًا التأم معتمدو اللجنة الدولية تحت رئاسة الرئيس مصطفى رياض باشا، بهيئة لم يسبق لها مثيل فى هذه الديار، وجرت فيها مذاكرة وجدال طويل، لم نضرب عن اراده[٢] هنا

---

(١) الصحيح يذيقه. (٢) صحتها إيراده.

لما فيه من الفائدة، وذلك أن الرئيس افتتح الجلسة بأن طلب إلى اللجنة أن تبدى رأيها فى شأن إطالة مدة المحاكم المختلطة وأن تعلن ما تتفق عليه آرائها[1]، فقال البارون دى رنج معتمد الفرنسيس الأول: يجب قبل المذاكرة فى هذا الموضوع / توجيه الالتفات أولًا إلى ترتيب سير أعمال [١٦٩] اللجنة، وطلب أن تكون لائحة النظام القضائى التى هيأتها الحكومة المصرية أساسًا للمداولة، وأن تتلى هذه اللائحة على دفعتين بينهما زمن ليتأتى لمعتمدى الدول فى خلاله أن يطلبوا التعليمات اللازمة من دولهم، كما وإنى أطلب أيضًا أن يشكل على الفور عمدة مخصوصة مؤلفة من معتمدى الدول الثانويين ليعد له أعمال اللجنة الدولية.

فقال البارون دى صورما معتمد ألمانيا الأول إنى أصادق على ما قاله البارون دى رنج فى ما يختص بتشكيل اللجنة، فصدق البارون دى شيفر معتمد أوستريا[2] الأول على ذلك أيضًا واستدرك بقوله ولكن يجب التسليم بأن آراء وكلاء الدول فى اللجنة لا تتوقف على قرارات هذه العمدة.

فقال المسيو مالت معتمد الإنكليز الأول، يجب أن تتلى الفقرة الآتية المأخوذة من منشور ناظر الخارجية المصرية المؤرخ ثلاثين من حزيران سنة ١٨٨٠، وهو ما قبلت الدول بمغزاه: أما الفقرة فهى: يجوز للجنة أن تعين عمدة تكلف بإعداد ما يلزم عرضه عليها من التحويرات، / وللجنة أيضًا [١٧٠] أن تقرر كيفية تشكيل تلك العمدة واختصاصاتها، قال الرئيس لابد من التمييز بين المسائل السياسية والمسائل القضائية، التى يحال النظر فيها إلى اللجنة، فإن اللائحة التى تعرضها الحكومة تختص بتجديد محاكم أخرى، فمن حقوق الدول النظر فى قبولها أو رفضها، وعلى أى شىء تدور رحى مذكرات العمدة إذا كانت على غير يقين من معارضة الدول، أو عدمها فى

---

(١) الصحيح آراؤها. (٢) النمسا.

تشكيل مجلس أعلى للأحكام أعنى مجلس ثالث درجة، فقال المسيو دى شيفر إذا كانت اللجنة تقبل قاعدة فى إحداث مجلس جديد قبل أن تبحث العمدة فى فوائده ومضاره فما الفائدة إذًا من تشكيل العمدة المتعين عليها إرشاد اللجنة قبل أن تقرر هذه أمرًا، فانحاز البارون دى رنج إلى فكر المسيو دى شيفر، واستأنف ناظر الحقانية إبانة الفرق الذى تكلم عنه الرئيس بقوله: إن أعمال اللجنة تنقسم إلى قسمين سياسى وقضائى، وإن المنشور الذى كلف به وكلاء الدول للالتئام بهيئة لجنة قد رأى ضرورة تحويل جزء من أعمالها، إلى عمدة مخصوصة مشكلة من أولى دراية فى الشريعة، ولكن اللجنة عليها أن تنظر فى المسائل التى ترجح فيها كفة/ [١٧١] السياسة على كفة الشريعة.

فقال البارون دى رنج إذا نقبت اللجنة فى لائحة النظام القضائى فلابد من أن تحول دونها مسائل قضائية، وبناء على ذلك فمن الواجب تحويل النظر فيها أولًا إلى عمدة مخصوصة، فقال ناظر الحقانية مستدركًا ولكن إذا أتينا هذا المأتى، بأن عرضنا مجمل اللائحة المذكورة على اللجنة أولًا، ثم أحلناها على العمدة وتوقعنا عرضها ثانية على اللجنة أمتنا من الوقت طويله.

فقال المسيو فاندنست معتمد حكومة البلجيك الأول: إذا طلب من العمدة أن تنظر فى مجمل اللائحة مضى الزمن دون جدوى، فالأصوب أن لا تعرض تلك اللائحة على العمدة إلا مجزأة على التوالى أو متى اعترض دون اللجنة مالا يمكنها من البحث العمومى، فقال البارون دى رنج إن هذا عين ما عنيت به من الابتداء إلى أن أعمال اللجنة لا تأخر[1] مذاكراتها فقال المسيو مالت، ولكن لم ننظر بعد فى الجزء الأول من الملحوظات التى

---

(١) صحتها تؤخر.

ابداها البارون دى رنج، أى أن اللجنة تتخذ لائحة الحكومة موضوعًا
[١٧٢] لمذاكراتها، وانى أفضل شخصيًا أن تقبل تلك/ اللائحة على علاتها لأن اللجنة مندوبة لتنقيحها.

فقال الرئيس: إن لائحة الحكومة هى فى ذاتها لائحة تنقيحية، ولابد مع النظر فيها من التأمل فى اللائحة الجارى العمل بها الآن # ثم جرت بعد ذلك مفاوضة، اشترك فيها أكثر الحاضرين وكانت باعثًا للمسيو كوكسون والمسيو جاكونى معتمدى إيطاليا والإنكليز الثانيين على أن يبسطا شرحًا طويلًا عن كيفية القومسيونات المختصة بالمحاكم المختلطة، التى كانت انعقدت بمصر المحروسة فى سنة تسع وستين وثمانمائة وألف ميلادية، وفى الآستانة سنة اثنين[1] وثمانية ومائتين وألف هجرية.

وبعد ذلك قال بورللى بك معتمد الحكومة المصرية، إن المسألة الجارى الحديث عنها، قد انجلت بالمباحثة، فوجب على العمدة التى ستشكل أن تنقب فى اللائحة بندًا بندًا وتحورها وتنقحها، ولكن لا يجوز أن تلقى اللائحة برمتها تحت بحثها لتهيىء لائحة خلافها، لأن اللجنة تروم أن تسمع عن كل مسألة من المسائل المهمة شرحًا مختصرًا، تبديه الحكومة
[١٧٣] تأييدًا لذلك، وبما أن كل/ فصل من فصول لائحة النظام القضائى الجديد شامل لمسئلة[2] مستقلة، فيتم مرغوب اللجنة إذا أبدت الحكومة أفكارها بالدخول فى أى بحث كان خاصًا أو عامًا عن كل فصل من تلك اللائحة # عند ذلك لخص الرئيس ما دارت عليه المباحثة، ورغب إلى وكلاء الدول أن يعلنوا آرائهم[3] فى تشكيل العمدة فقررت اللجنة بأجمعية[4] الآراء تعيين عمدة مؤلفة من معاونى وكلاء الدول الأربعة عشر تحت رئاسة فخرى باشا ناظر الحقانية.

(١) صحتها اثنتين.
(٢) صحتها لمسألة.
(٣) صحتها آراءهم.
(٤) يقصد بإجماع.

ثم تلا الرئيس العبارة الآتية: إن الحكومة المصرية تبسط على التوالى أمام اللجنة المسائل المهمة من اللائحة، وبعد أن تطلب اللجنة من الحكومة جميع ما تراه لازمًا من الإيضاحات تحول اللجنة إذا مست الحاجة على العمدة قبل أو بعد بحثًا إجماليا كل جزء يعرض عليها من أجزاء اللائحة فى الجلسة الثانية العمومية: وبعد بحث عام فيما يختص بإطالة مدة المحاكم المختلطة ومفعول القانون المصرى تلا الرئيس أيضًا صورة قرار فقبلته اللجنة بالإجماع ومؤداه.

يمتد زمن المحاكم المختلطة والقانون المصرى إلى أول/ شهر فبراير سنة [١٧٤] اثنين وثمانين وثمان ماية[١] وألف ميلادية مع حفظ الخيار للحكومة بأن تضع اللائحة الجديدة والقانون المنقح موضع الإجراء قبل حلول ذاك التاريخ إذا صدقت الدول عليها.

فطلب البارون دى شيفر من أقرانه بعد أن مدح استقامة قضاة المحاكم المختلطة، وحرية أفكارهم، أن يطلبوا من محكمة الاستئناف التى هى أشبه بروح أرباب الشرع فى القطر المصرى، أن تبسط للجنة النقص الموجود فى هيئة المحاكم الحاضرة، فصدق المسيو دى لكس معتمد روسيا الأول، على ما قال زميله وشفع ذلك بقوله إن من الواجب أيضًا استشارة المحاكم الابتدائية، فقال فخرى باشا: إن الحكومة رغبت حصولها على كلما[٢] يعود بالنفع، ولم يفتها ما أبداه المسيو شيفر بخصوص استشارة محكمة الاستئناف، والمحاكم الابتدائية، عن لائحة النظام القضائى الجديد وعن التنقيحات المقتضى إدخالها فى القانون المصرى، ولكن محكمة الاستئناف امتنعت مرتين من إبداء رأيها، فاضطريت[٣] لأن أجلس فى اللجنة الدولية

---

(١) صحتها اثنتين وثمانين وثمانمائه.
(٢) يقصد كل ما.
(٣) صحتها فاضطررت.

[١٧٥] دون الحصول / على ذلك، وإنى لآسف من هذا ولكن لا أرى من اللائق أن التمس مرة أخرى ما صار رفضه مرتين.

فقال المسيو دايزه معتمد ألمانيا الثانى: إن محكمة الاستئناف لعلمها أنها مرخصة بأن تبسط لحضرة ناظر الحقانية أفكار أعضائها الخصوصية سرحت[١] بأنه ليس فى وسعها الإجابة على طلبه إلا فى عقد جمعية عمومية، فأجاب فخرى باشا لا يجوز لمحكمة الاستئناف المداولة فى جمعية عمومية إلا فى بعض أحوال مقررة، وليس من هذا القبيل ما نحن بصدده.

المسيو جاكونى معتمد إيطاليا، يرى أنه يسوغ تقديم لائحة النظام القضائى الجديد لمحكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية، فأجاب فخرى باشا قائلاً، أروم معرفة ما إذا كانت اللجنة ترغب أخذ رأى محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية معًا، أو كل منها على حدة أو رأى كل قاض على انفراد، فقال المسيو جاكونى إنى أرى لزوم تقديم اللائحة الجديدة لمحكمة الاستئناف وللمحاكم الابتدائية فى آن واحد، فسأل البارون دى [١٧٦] رنج من معتمد إيطاليا الثانى / أن يخبره عنما[٢] يلزم تلك المحاكم من الزمن للنظر فى اللائحة، فأجاب المسيو جاكونى إنه يلزم لذلك مدة من خمسة عشر يوم[٣] إلى شهر، فقال المسيو فاندنك: إنه يمكن المحاكم تقديم آرائها لرئيس اللجنة الدولية، وطلب من أقرانه أن يقرروا بأنهم يقبلون ما تبسطه للجنة محكمة الاستئناف والمحكمة الابتدائية وهيئة المحامين من الملحوظات، فقال المسيو إنسلين معتمد هولانده: إنه يشترك فيما أبداه المسيو دى شيفر، ويرى كمعتمد إيطاليا بأن فحص المحاكم لا يتجاوز خمسة عشر يومًا وإنه نظرًا إلى ما قدمته المحاكم المختلطة من الخدامات[٤]

---

(١) صحتها صرحت. (٢) يقصد عن ما. (٣) صحتها يومًا.

(٤) الخدامات تعبير كان يستخدم بلغة العصر ويقصد الخدمات.

لمصر مدة خمس سنوات، فلا يليق عدم الحصول على ملحوظاتها. المسيو دى دومريكس معتمد الدنيمرك الأول يرى كالمسيو شيفر والمسيو دى لكس من أنه يجب على اللجنة أن لا تستشير محكمة الاستئناف، بل المحاكم الابتدائية أيضًا فأعلن فخرى باشا بأنه يبذل ما فى وسعه للحصول على آراء المحاكم المختلطة فقال المسيو بانشلر معتمد أمريكا الثانى[1] إنه لم يرد لمحكمة مصر الابتدائية الذى هو من ضمن قضاتها طلب كهذا من ناظر الحقانية،/ فأجاب فخرى باشا إنى لم أخاطب [١٧٧] المحكمة الابتدائية بهذا الشأن، لأن قضاة هذه المحكمة كانوا يعرضون أنفسهم للوم محكمة الاستئناف كل مرة كانوا يخابرون فيها ناظر الحقانية رأسًا.

قال المسيو بانشلر إنه يمكن للجنة أن تستشير كلًّا من القضاة على حدته، فقال معتمد الحكومة المصرية الثانى إن ذلك يقضى بإماتة زمن طويل، وقال المسيو دى مرتينو معتمد إيطاليا الأول: إنه يلزم أن لا نسرع فى العمل فقط، بل يجب إتقانه أيضًا، فقال المسيو نيتو نجرى معتمد أسبانيا الأول إن طائفة المحامين بالقطر المصرى التى أنا منها تهيىء تقريرًا عن المحاكم القضائية وسيعرض قريبًا على اللجنة طلب المسيو دبرور معتمد البلجيك الثانى من فخرى باشا، أن يخبره عنها[2] إذا كانت الحكومة المصرية طلبت رأى المحاكم عن القانون المصرى والنظام القضائى معًا، أو عن القانون فقط.

فأجاب فخرى باشا إن الطلب كان شاملًا للقانون والنظام معًا. المسيو جونر معتمد النمسا، والمجر الثانى/ يرى أنه من اللزوم الوقوف على آراء [١٧٨] قضاة المحاكم، خصوصًا فقد جرت العادة فى كل بلاد أنه عند الشروع فى

(١) يقصد القائم بأعمال دار المعتمد الأمريكى.

(٢) يقصد عما.

إحداث تغيير مهم فى القضاء يؤخذ رأى محاكم الاستئناف، وباقى المحاكم التى يهمها ذلك، فأجاب المسيو فندرن بقوله: إن ذلك مقرر ولكن آراء قضاة المحاكم لا تؤخذ مباشرة، بل بواسطة ناظر الحقانية فقال المسيودى شيفر، ليس الغرض من استشارة محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية تقديم تقرير بل الإشارة فقط إلى النقص الكائن فى لائحة النظام القضائى النافذ، وقال البارون دى رنج إنه من رأى معتمد أمريكا أن اللجنة الدولية ليس لها الآن علاقة رسمية مع محكمة الاستئناف فلا يجوز لها أن تطلب مشورتها، وأردف قائلاً بما أن محكمة الاستئناف رفضت طلب الحكومة على مرتين: فلا يليق الآن تكليف الحكومة بطلب ذلك مرة ثالثة، ورأينا فى كثير من الأحوال أن محكمة الاستئناف قد حسبت نفسها كحكومة تجاه حكومة مصر، فلا يليق بنا تأييد هذا الروح عندها ولا يليق بمقام الدول أن [١٧٩] تعتبرها مساوية لها فى الدرجة، / ولكن إذا أبدى قضاة محكمة الاستئناف، أو المحاكم الابتدائية والمحامون، أو أى فرد من الأفراد آرائه[١] للجنة، فنحن نقبلها بشكر وممنونية، فانحاز المسيو اندكربو دكر لرأى المسيو دى شيفر، والمسيو دى لكس، فقال المسيو مالت، إنى لا أرى إمكانا لقبول ما أبداه المسيو دى شيفر بعد المباحثة، التى وقعت ولا أقر عليه إذا صار الاقتراع، بل إذا رامت الحكومة أخذ رأى المحاكم فيمكنها ذلك من بادئ رأيها بدون تكليف اللجنة لها بذلك، فقال فخرى باشا: أرى أنه لا يليق بحكومة أن تتنازل وتلتمس رأى مجالسها، فاسترجع المسيو دى شيفر طلبه بعد المناقشات التى بسطت # وعلى ذلك انقضت الجلسة، وحدد الرئيس يوم انعقاد الجلسة الثانية، وقبل الانصراف وقع المعتمدون ومعاونوهم على ما أقروا عليه وتأجل الجدال # ولكن لم نقف على مفصلات ما كان بعيد

---

(١) صحتها آراءه.

ذلك من أعمال هذه اللجنة، حيث اختفى عنا خبرها بظهور الفتن والخطوب، التي وقعت فى داخلية البلاد، وسيأتى بيانها إن شاء الله تعالى.

[١٨٠] وفى الثالث عشر منه قالت بعض الجرائد العربية: إن الرئيس مصطفى رياض باشا بعث بخطاب إلى أحد أصدقائه بلوندره[١] عاصمة بلاد الإنكليز وأخذت بعض تلك الجرائد فى التشيع له، والتمدح بعباراته وإعداده فى عداد محررات دهاء السياسيين وهو:

صديقي العزيز قد طالعت كتابكم الكريم مع المسرة والشكر، وهو الذى فيه تحدثونى بخصوص السياسة الخارجية العمومية، وتستوضحون أفكارى فيها فأجيب فيما أجبتكم به سابقًا من أن لا يسرنى الدخول فى هذا البحث، وإن أردتم الاطلاع على حقيقة رأيى فأمعنوا النظر فى أعمالى الداخلية فى مصر، فيظهر لكم بادئ بدء إنى لم يكن من نيتى استحصال مقدار شبر من الأرض فى خارج مصر، وعلى ذلك فلا أرى لزومًا مع ضيق الوقت أن أصرف اهتمامى إلى ما هو خارج البلاد وفضلًا عن ذلك فإن حال مركزى لا يساعدنى على هذا الأمر وأظننى لست جديرًا به # إن واجباتى وفروضى فى مصر هى عظيمة مهمة، وإن وفقنى الله تعالى إلى الإصلاحات وتأسيس النظامات الداخلية على قدر الإمكان فى مدة سنتين، أو ثلاث فأكون قد فزت بنعمة لا يعادلها عندى غيرها من النعم، فأرجوكم أن توقنوا بأن كل اجتهادى ومنتهى إربى[٢] إصلاح/ أحوال داخليه [١٨١] مصر # إن السياسة فى المسائل الشرقية والغربية، لم يكن لها تعلق مادى بداعيكم البتة، وأما تعلقها المعنوى، فقد أبنته لكم فى رسالتى السابقة

---

(١) لندن وكانت تنطق وقتذاك بتسميتها الفرنسية Loundres بحكم غلبة الثقافة الفرنسية.

(٢) الإرب بمعنى الحاجة.

مستوفى فلم يبق حاجة إلى التكرار، ولقد بلغت منى المسرة بالتوفيقات الداخلية ما يبلغ منها كل مأمور قارن أعماله النجاح، ولست أنا ممن غلب عليهم حب الفخر والتباهى، ولهذا أنظر إلى كل ما عملت كأنى لم أعمل شيئًا ولكن لا ينبغى أن يحمل قولى المار ذكره على معنى أن ترقيات مصر وإصلاحاتها لا تعلق لها بالخارج: كلا: حتى إنه لو فرض أن فى أحد الأجرام السيارة المنفصلة عن كرة الأرض بالكلية اتفاقات ومعاونات، وأمكن للهيئة البشرية والاجتماعية، أن تعلم لها بمشاركتها دون تردد، ولكن من كان مجتهدًا ومعتنيًا فى ترقية أسباب العمران فى البلاد لزمه أن لا يخرج فى عمله واهتمامه عن هذا الوجه المقصود إلى غيره وكان على أن أورد لكم أمثلة فى ذلك وفقًا لمشربكم إلا أنى وجدت الاقتصار أولى، وبالجملة فإنى مصر على مجانبة البحث فى السياسة العمومية، فبقى لى بكم رجاء واحدًا مهم، هو أن لا تتأولوا / كلامى هذا إلى معنى آخر، وتظنوا أنى أكتمكم [١٨٢] ما فى نيتى، وحيث أنكم وصفتمونى فى رسالتكم بأنى من كبار رجال السياسة مع كونى غير أهل لهذا الوصف فإنى أصرح لكم فى جوابى هذا بما استقر فى ضميرى، واستكن فى سريرتى جريًا على عادة أولى السياسة العظام، فآمل أن تتلقوا مقالى بالثقة وشعائرى بالخلوص وحسن القبول ا.هـ.

وفى الخامس والعشرين منه شرع فى الاحتفال بأفراح زواج تفيدة هانم شقيقة حرم الخديو.

وفى ليلة الثامن والعشرين منه دعى إلى سراى الحلمية التى هى مقر العروس جميع العائلة الخديوية، وعائلات مأمورى الحكومة والأعيان والوجوه، وقناصل الدول وكبار الأورباويين، وكانت مع المدعوين من العائلات والدة الخديو وحرمه، وفى الساعة الثالثة بعد الغروب من تلك الليلة قدم الخديو وبقى هناك إلى الساعة الخامسة، وكان فى ساحة السراى

طائفة من المغنيين والمغنيات وأرباب القصف والملاهى وزمرة من العبيد يرقصون على عادة بلادهم.

وفى ليلة الجمعة التاسع والعشرين منه دعى[1] العريس مأمورى/ [١٨٣] الحكومة ووجوه البلد، وأعيانها بمقره الكائن أمام القصر العالى، وبعد ظهر هذا اليوم خرج موكب الزفاف من سراى الحلمية، فأطلق لخروجه المدافع من القلعة فمر بالسروجية، ثم قصبة رضوان والسكرية والغورية والسكة الجديدة والموسكى، ثم مر بين الضبطية القديمة والعتبة الخضراء وبين مكتب البريد وبستان الأزبكية إلى نزل كولنب، ثم اجتاز شارع الأزبكية القديم أمام نزل روايال، ومر بفسقية قنطرة الدكة، وبيت قنصل الإنكليز والنزل الجديد، وشارع عابدين، وميدان السراى، وسار منه إلى شارع قصر النيل مارًّا أمام سراى الإسماعيلية، ومنها إلى القصر العالى فانتهى إلى مقر الزوج، وكان الموكب مؤلفًا من فرقة من الفرسان بالملابس الزرخية، وعلى رؤوسهم خوذات من النحاس كبيرة، عليها الريش الأحمر وأمامهم موسيقاهم، وفرقة أخرى من الفرسان بأيديهم الرماح، عليها أعلام حمر وخضر وعلى رؤسهم[2] طاسات الزرخ عليها الريش الملون، وأمامهم البوق والنفير، ثم فرقة من الجند السودانى المشاة، وأخرى من العرب، ثم ضابطان[3] الجند من رتبة المعاون، إلى/ أميرالاى بالملابس الرسمية وهم [١٨٤] صفان، ثم جاوشية السرايات الخديوية، ثم أحمد باشا مظهر وكيل دائرة الحلمية، ووراه مرجان أغاسراى الحلمية، وعلى يساره سعد الله أغا حرم الخديو، وخلفهم خرشيد أغا كَيخيا سراى الحلمية، وهو لابس عمامة وسراويل وتلك عادة قديمة، قيل إنها من عادات الترك المألوفة، وبعد من

(١) صحتها دعا. (٢) صحتها رءوسهم.
(٣) «ان» فى التركية علامة الجمع أى تعنى ضباط.

ذكروا عربة العروس تجرها ستة أفراس سود، وعليها خمسة من قائدى العربات وأمامها على ظهور الخيل قائدان، وكلهم باللباس الأحمر المزركش، وحوالى[1] العربة صفان من الشرطة والسائسون، وخلفهم صفان من الخصيان السود ثم خلف هؤلاء أيضًا ياوران الخديو، ثم كثير من عربات العائلة الخديوية ونساء مأمورى الحكومة، وكانت الشوارع والطرقات غاصة بجماهير المتفرجين، فوصل هذا الموكب إلى مقره قبل الغروب بساعة واحدة فقط.

وفى التاسع والعشرين منه، ذكرت جريدة الوقائع الرسمية عبارة تتعلق بما أجرته الحكومة من الأعمال على وجه الإجمال فى سنة ١٨٨٠ ميلادية أعنى فى ثامن عشر محرم / الحرام سنة ١٢٩٧ سبع وتسعين ومائتين وألف [١٨٥] لغاية ثامن وعشرين ذى القعدة من السنة المذكورة، فلم نضرب صفحًا عن إيرادها هنا تتميمًا للفائدة المقصودة من هذا المؤلف، لاسيما وأنها قد كشفت الغطاء عن تلك المكوس والمظالم التى كانت تكابدها أهالى البلاد، من عهد أن تولى إسماعيل باشا الخديوية المصرية إلى هذا الحين وكانت سببًا فى إذهاب الحرص، وتثقيل الأهالى بالديون الباهظة، قالت الجريدة المذكورة: مجمل إجراآت[2] الحكومة الخديوية الحاضرة فى سنة ١٨٨٠ ثمانين وثمانمائة وألف ميلادية، نذكرها تذكرة للغافلين ووداعًا لذلك العام السعيد الذى يحسب بداية تاريخ حياة لمصر، قالت والذى نريد ذكره ههنا هو المجملات ورؤس[3] المسائل فإن التفاصيل قد نشرت فى أوقاتها، فأول أمر وجهت الحكومة نظرها إليه هو رفع المظالم فألغيت فى ذلك العام ضريبة العوائد الشخصية، وضريبة الملح، وأنزلت قيمة الملح إلى قرش واحد فى

---

(١) صحتها وحول.
(٢) صحتها إجراءات.
(٣) صحتها رءوس.

كل أقة، وألغيت المقابلة التى كان جمهور الأهالى يتدجرون[1] من ثقلها، حتى إن / النواب عند التآمهم[2] فى سنة ١٨٧٩ ميلادية، وإباحة التكلم [١٨٦] منهم فى مصالحهم بما تسمح به ضمائرهم بدون خوف. ألحوا كل الإلحاح على إلغائها غير مطالبين بعوض، لكن الحكومة بعد إلغائها فى سنة ١٨٨٠، طلبت تعويضها على حسب الإمكان، فصدر أمرها بذلك وباشرت العمل فى حصر ما للأهالى من النقود المدفوعة، لتقف على مقاديرها، حتى يمكن التعويض على حسبه، ولم يغضب لإلغائها إلا بعض الممولين، الذين لا يبالون هلك الأهالى أجمعون، أو بقيوا[3] أحياء، وقويت الحكومة أو ضعفت وألغيت عوائد تمغة المشغولات ما عدا المصوغات، وعوائد رخصنامات[4] القبانية، والصيارف على العموم، وعوائد الأرضية التى كانت تؤخذ بدخولية مصر والإسكندرية، وشوارعها بخلاف عوائد أرضية الموالد والأعياد، وألغيت عوائد مبيع الحيوانات بمصر والإسكندرية والسويس وعوائد الاثنان[5] فى المائة التى كانت تؤخذ على الأملاك، وطعمة القبانية وعوائد قيدية العرضحالات، والضمانات التى كانت تقدم لطلب رخصة التصدير من جهة إلى أخرى، / وعوائد دلالة، ووزن ومبيع المصوغات [١٨٧] والمجوهرات، وثمن أحد العلمين الذين[6] كانا يحرران عند وزن تلك المبيعات، وعوائد دخوليات الصوف، وعوائد التصديق على الأختام الموقعة على ضمانات تذاكر الخروج لجهة خارج الديار المصرية.. وعوائد السمسرة.. وعوائد مقالى الحمص، وعوائد دخوليات الفخار.. وعوائد السلخانات الزائدة عن عوائد الذبح، التى كانت تؤخذ على إنهاء تأمين

---

(١) الصحيح يتضجرون.

(٢) صحتها التئامهم.

(٣) صحتها بقوا.

(٤) بمعنى منح الرخص.

(٥) صحتها الاثنين.

(٦) الصحيح اللذين.

الجلود وجزء من اثنى عشر من إيجار الأماكن المبنية بالأراضى العشورية والخراجية،.. ورفع اليوم المستقطع من خدمة الصيارف.. وعوائد خفر القطن، التى كانت تؤخذ بمديرية البحيرة، وعوائد تذاكر الشيالين والعربجية والحمارة بالإسكندرية اكتفاء بالويركو، وعوائد سنوية كانت تؤخذ على اقتناء الأغنام والشعارى بمصر، وعوائد ختم دفاتر القبانية بسكندرية[1] وعوائد قيدية العرضحالات التى تتقدم لفتح معاصر الزيوت ونحوها، وقفلها، وعوائد مكيال الغلال بمديرية البحيرة والقليوبية، / [١٨٨] وعوائد على جهات الغيطان بدمياط، وعوائد حملة الفخار بدمياط، وعوائد الدخولية والتنظيم والحمل والأوزان بكافة نواحى القرى، وألغيت عوائد الدخولية عن جملة أصناف كثيرة.. قالت.. ولا يخفى ما فى رفع هذه العوائد من الدخل فى رواج التجارة والصناعة وألغيت عوائد العرضحالات التى كانت تقدم بطلب الرخصة بنزح المراحيض ورفعت رسوم مشيخة البلاد، التى كانت من أكبر المظالم عليهم، وعوفى من لا حرفة لهم سوى الزراعة من الويركو، وكان ذلك من مغارم الفلاحين العظيمة فكان الرجل يدفع عن أرضه وعن أبنائه وإخوته.. ورفعت متأخرات الأموال عشورًا وخراجًا لغاية سنة ١٨٧٥ خمس وسبعين وثمانمائة[2] وألف ميلادية ما عداء[3] ديون الأهالى المقسطة عليهم: ورفع عن الأهالى خفر السكة الحديد، والتلغرافات، ومنعت السخرة منعًا باتًا، وشددت الأوامر بإزالتها، ورفعت من الفلاحين أموال الأراضى التالفة، وعوائد دفن المواشى الميتة بالحادث، قلت لعمرى الله ما بقى / فى ذلك [١٨٩] الحين إلا أن يؤخذ ضريبة أيضًا على الساعل والعاطس والمتثاب[4] قالت

---

(١) يقصد الإسكندرية.
(٢) الصحيح ثمانمائة.
(٣) الصحيح ما عدا.
(٤) صحتها المتثائب.

الجريدة المذكورة، وانتظمت أحوال المالية فأجريت أعمالها على نظامات مستقيمة وقوانين محكمة، وتقررت ميزانيتها على وجه الضبط بدون غش ولا تدليس وأعلنت للكافة على وجه الحقيقة، وصدرت الأوامر بتقسيط الأموال والضرائب تقسيطًا عادلاً يوافق مصلحة الفلاحين، ولا يلجئهم لبيع محصولاتهم وثمرات زراعتهم بالثمن البخس والغبن الفاحش، وأجريت المساواة بين الفلاحين والذوات والأورباويين، وصدرت الأوامر بالحجز على المحصولات الزراعية إن تأخر مالكها عن أداء الأقساط الواجبة عليه بدون تفاوت بين جليل وحقير، قالت فارتفع بذلك عن كواهل الفلاحين والحكومة معًا أثقال[1] هائلة وجعلت التحصيلات على نمط واحد، بأن يكون الدفع جميعها لصيارف البلاد من حقير كان أو عظيم، وصدرت الأوامر بالتحذير من جبر الأهالى على شراء الملح، وألقيت المسئولية على المديرين والمأمورين فى ذلك، وتقرر فى قانون نظارة / المالية [١٩٠] أن يقدم حساب الإيراد والمصرف فى كل ستة شهور، وتكون الحكومة دائمًا قريبة العهد بالوقوف على إيرادها ومصرفها، لتأخذ بالاحتياط فى أعمالها، وصدر الأمر بتشكيل لجنة التصفية لحل المشاكل المالية من تحديد فائدة الدين الموحد، والدين الممتاز وطريقة وفاء الديون السائرة، وبعد أشهر من تشكيلها انحلت تلك المشاكل، وزالت تلك العقبات الهائلة التى كثيرًا ما تبدلت عليها هيئات الحكومة، وهى ثابتة لا تزيد إلا إشكالاً ونزلت فائدة الموحد إلى أربعة فى المائة بعد ستة، وتقررت فائدة الممتاز وغيره من الديون تحت قانون منتظم، وتعينت مواعيد الدفع فى أوقات مناسبة لرواج التحصيلات، وأسست أحكام الاستهلاك على قواعد راسخة، وحددت وظائف وكلاء الدين، وتقرر تعويض المقابلة، وتمت تسوية الديون السائرة،

---

(١) الصحيح، أثقالا.

وردت ديون بيت المال إليه وكذلك ديون الأوقاف وغيرها، وصرفت المعاشات المتأخرة، وأصبحت العلاقات بيننا وبين الدول فى غاية الصفاء، وتمت ثقتهم بحكومتنا واطمئنانهم على ديونهم ورعاياهم، فارتفع [١٩١] الاضطراب / الذى كان مستوليًا على الحكومة من أزمان، وبعد ذلك التفت إلى رد ما للحكومة إليها فصدرت الأوامر بإضافة جميع الأملاك والأبنية العظيمة التى صرفت على بنائها من مال الحكومة إلى جانبها، وأخذت فى حصر الأملاك الميرية وتقويمها بقيمتها الحقيقية بعد أن كانت تباع بأبخس الأثمان، وبالجملة استقامت أمور البلاد المالية على أحسن حال، فاطمأنت النفوس ورجع الناس إلى أوطانهم بعد مفارقتها، وارتفعت أسعار العقارات والأطيان إلى أضعاف ما كان فى قيمتها، لشدة الرغبة فى الزراعة والعمارة، بعد أن كان الأهالى يتنازلون عنها بدون مقابل، وارتف أسعار أوراق الديون إلى حد لم يكن يؤمل وينتظر، قالت فكانت وزارة دولتلو رياض باشا رئيس النظارة وناظر المالية والداخلية، أشبه بوزارة كولبير الوزير الأول لليوز الرابع عشر[1] خففت عن البلاد أثقال المغارم، ورفعت عنها كل المظالم مع توفر الإيراد وغنى المالية، كل ذلك فى ظل الحضرة الفخيمة التى بذلت كل مجهودها فى إصلاح أحوال البلاد، وارتفاع شأنها وراحة [١٩٢] أهاليها، فحق لهذا الجناب الخديوى أن يفتخر بأنه أول أمير البلاد وهى تحت أثقال المشكلات، وفى عام وبضعة أشهر أصبح الإشكال فيها نسْيًا منسيًّا، قالت هذا ما كان فى ترتيب أحوال المالية التى كانت أهم الأحوال عندنا، وفى انتهاء تتميم هذه الإصلاحات المالية، كانت الإصلاحات المهمة فى أحوال الزراعة، وتنمية الثروة، جارية بكل نشاط فتقرر نظام الأعمال

---

(١) جان بابتست كولبير (١٦١٩ - ١٦٨٣) وزير مالية الملك لويس الرابع عشر ملك فرنسا ومن أشهر المصلحين الماليين.

العمومية بأداء الجمعيات الهندسية بغاية الدقة، وانتظم أمر المساواة فى الرأى، وارتفعت سلطة الأغنياء، وذوى الشوكة عن المياه النيلية، فوصلت مياه النيل إلى جميع المزروعات على حد سواء، اللهم إلا لمانع طبيعى وعمر ما كان داشرا(1) من القناطر وأقيم ما كان منهدمًا فى مدة طويلة من الجور، ووضع نظام لتركيب الآلات البخارية على أفواه الترع وارتفع به ظلم الأغنياء للفقراء إذ كانوا يأتون بآلاتهم البخارية، ويركبونها على الترع المشتركة قصدًا لالزام الناس بالرى من مياه تلك الآلات بالأجرة، مع تمكنهم من الرى بدون أجرة وتمت كثير من الأعمال المهمة، التى تعود على البلاد بالغنى والثروة والراحة التامة، قالت: / واعتنت بشئون التعليم [١٩٣] وتعميم انتشار المعارف فشكلت لذلك كومسيونا، ينظر فى حالتها العمومية، وما يلزم لها وبدأ العمل وتنميته، وصدرت الأحكام بأنه لا يجوز للتلامذة أن يدخلوا فى الوظائف والخدامات المختصة بهم، إلا أن تكون بأيديهم شهادات ناطقة بأنهم تموا دروسهم، ورتبت الامتحانات* وأنشئت جملة من المدارس والمكاتب فى المدن والجهات، وأخذت نظارة المعارف فعلاً فى إنشاء مكاتب ومدارس بالقرى والبنادر، وقررت الجمعيات الخيرية التى هى روح البلاد ومبدأ حياتها بعد أن كان لا يمكن التفوه بأسمائها، قالت: وأخذت الحكومة فى إصلاح الأمور الإدارية وصدرت أوامرها برفع سلطة الحكام عن الأهالى إلا فيما يعود عليهم بالمنفعة العامة فقط، وألغت القومسيونات المتعددة لتحقيق ما يصعب تحقيقه فى كل جهة، والتفت إلى المجالس القضائية فصدرت الأوامر بأن لا يزيد مكث القضية بالمجلس عن ثلاثة أشهر، وأكد على أحكام الإدارات بإسعاف المجالس بجميع ما تطلبه من الاستعلامات، وأخذت عليهم المسئولية فى ذلك، قالت واهتمت / بشأن [١٩٤]

(1) مخربا.

* على طريقة جديدة أوجبت زيادة الضبط ورفع الغش والتدليس.

الأوقاف الخيرية، فعمرت ما كان متخربا، وأصلحت منها ما كان مختلاً فرممت المساجد والأضرحة والمعابد وأنشأت ما يتجاوز عقد المائة من العمارات ذات الإيراد الوافر، ورفعت كثيرًا من البدع السيئة، وتوفر عندها ما لم يكن يعهد من النقود بعد أن كانت فى غاية من الاضمحلال وسوء الحال، قالت ونظمت قانون القرعة العسكرية على وجه يرفع الوحشة من قلوب الناس، ويميط الذلة عن نفوسهم، وأخذت فى إحصاء الأهالى على وجه الضبط والدقة، وألفت لذلك جمعية تنظر فى طرقه، وطلب إصلاح المحاكم المختلطة، وتعديل قوانينها، وتنظيم المجالس المحلية وتأسيس قانون يطرد العمل به فى جميعها، يكون كافلاً بجميع المواد الحقوقية مدنية أو تجارية، والمواد الجنائية، وبالجملة كلما[1] يترافع فيه وغير ذلك أمور كثيرة نطيل لو ذكرناها، قالت فكانت أوقات ذلك العام كلها أوقات إصلاح عرف قدرها من عرف، وجهله من جهل وإن لنا أملا عظيمًا فى عامنا الجديد سنة ١١٨٢ أن يأتنا من الإصلاحات الداخلية بمثل ما أتى ذلك وأوفر بعناية الخديوى الجليل ووزرائه الكرام حتى تكون / البلاد [١٩٥] المصرية كما يليق بها ديار راحة ومواطن سعادة ا.هـ.

وفى الثلاثين منه أشاعت بعض الجرائد الأجنبية والجرائد المحلية أنه وقع بين الخديوى والرئيس مصطفى رياض باشا وقنصلى الفرنسيس والإنكليز بعض النزاع والخلاف، قالوا وهو لأمور وأسباب لم تعلم لنا حقائقها قيل: فأدى هذا النزاع إلى تأنيب الرئيس، وتوبيخه وتهديده بالإنسحاب من خطة الرئاسة وإغرامه[2] بملازمة داره، فاضطرب من هذه الإشاعة أعوان الرئيس وحاشيته والعاملون على تعزيز جانبه، أصحاب بعض الجرائد العربية تنادى بمحسناته وتعدد مناقبه، ومواقفه، وتستنهض

---

(١) كل ما.

(٢) الصحيح إرغامه.

همم الأهالى إلى التعلق بأذياله، ولم تقنع بذلك بل كانت تملأ أعمدتها بالتقريع والتنديد على أعمال من سبقه فى تولى الرئاسة، وتقبح مسالكهم تقبيحًا لم نسمعها فاهت به قط يوم كانوا قابضين فيه على زمام هذه الخطة، وما زالت تبدى وتعيد وتطنب ثم تستعيد أيامًا حتى قدر الله بإخماد هذه الفتنة، وأمست نسيًا منسيًّا إلى أجل / مسمى سيأتى ذكره فى محله إن شاء [١٩٦] الله تعالى.

وفى الثالث من صفر الخير فى نحو الساعة الرابعة صباحًا، اصطفت الجند بالساحة التى أمام سراى عابدين، وهم يعزفون بآلات الطرب، وهرع مأمورو الحكومة وسائر النظار بملابسهم الرسمية إلى السراى، ولم يلبثوا إلا هنيهة حتى أقبل قنصل جنرال الإفرنسيين فى عربة من عربات الاصطبل الخاص، وعلى يساره ذو الفقار باشا التشريفاتى الأول وخلفهم بعض الفرسان، فعزفت الموسيقى بلحن التحية الفرنساوى، ونزل القنصل وعلى يديه نيشان مهدى من حكومة جمهورية الفرنسيس إلى الخديو، وهو النيشان المعروف بغران كوردون، فقدمه للخديو وهو بين نظاره ورجال حكومته، وهيئة ديوانه الخاص، وألقى عبارة تفيد ميل حكومة جمهورية الفرنسيس إلى توطيد علائق المودة والإخلاص بينها وبين الحكومة المصرية، وحسن أميال[1] رئيس الجمهورية نحو شخص الخديو، أجابه الخديو بمثل عبارته، وفى الحال أطلقت المدافع من قلعة الجبل جريًا على العادة المألوفة، وانصرف / القنصل من حيث أتى. [١٩٧]

أقول: قد ذكرنا فيما سبق بيانه من الحوادث أنه لما أن أحكم الرئيس مصطفى رياض باشا رباط المودة بينه وبين مراقبى الإنكليز والفرنسيس، وجذب إليه قلوب بعض قناصل الدول الأخرى، قالوا: إنه صار لا يعبأ

---

(١) صحتها ميل.

إلا بذاته، ولا يحفل إلا بصفاته، وأنه لم يقرب إليه إلاحاشية السوء والمملقين[1] الذين دأبهم الوسوسة، وكشف عورات الناس عقب الذلات[2] قالوا فلما ثبتت قدماه فى موقف الرئاسة، واستتب له الأمر وقبض على زمام البلاد وأهلها، واختص له أعوانًا من مكاتبى الجرائد الأجنبية، ومحررى الجرائد المحلية، يجاهدون فى سبيل إعزازه وإعلاء مناره، وإحياء مشكاته بين مصابيح أهل السياسة وهاته الدول بنياشين الاعتبار، وخاطبته الحكام بألقاب التعظيم، وهابه موظفو الحكومة حرصًا على مراكزهم، وذلت له وجوه البلاد حذرًا من بطشه، ورهبة من جبروته وأصبحت داره محطًّا للرجال يدخلها ذو الحاجة خاشعًا مكتوف اليدين سابل العينين، مزلزل القدمين لا يفوه ببنت شفه إلا إذا أؤذن[3] له وإذا فاه [١٩٨] لا يسمع منه إلا الإطناب، والتمدح بمآثر الرئيس وتعدد مناقبه وأعماله الداعية لخير البلاد، ورفاهية أهلها، ورخاء عيشهم، زاد به الكلف والحرص على خطة الرئاسة، وداخله من الوسوسة وسوء الظن بعباد الله ما أجهده وأتعب بدنه، وظل حائرًا لا يهتدى إلى خل من أبناء جلدته يصافيه، أويخفف عنه عبء هذا الحال، فكان أبدا يحذر فرية ممن كانوا قبله فى هذا المسند الرفيع، بل ويعمل على نكايتهم، وتذليلهم فضلاً عن الوقيعة فيهم أمام الخديو، وتحذير الخديو من تقربهم إليه أو تزلفه لهم على أى حال كان، قالوا ولأجل أن يكون على هدى من منصبه، أرخى عنان الاتكال على مراقب الإنكليز والفرنسيس، وزادهم من النفوذ والتداخل فى أمور البلاد الداخلية والخارجية ما بلغ بهم حد العطاء والمنع وتوليته[4] لوظائف الديوانية لأبناء جلدتهم، ومعاقبة مأمورى الحكومة ومديرى الأقاليم، ولم يقفوا عند هذا الحد من المداخلة بل تطاولت أيديهم أيضًا إلى أعمال ديوان [١٩٩]

(١) صحتها المتملقين.
(٢) صحتها الزلات.
(٣) صحتها أذن.
(٤) صحتها وتوليتهم.

الخديو الخاص وعم هذا الحال جميع المصالح والدوائر الديوانية فى أنحاء القطر فداخل بقية قناصل الدول الأخرى بأسباب ذلك من الغيرة، ما حملهم على مبارات[1] هؤلاء العاملين، والنهج فى مناهجهم، وتعقب أعمالهم، فكان إذا أدخل قنصل الإنكليز مثلاً واحدًا من تبعته فى خطة من الخطط الديوانية، بادر قنصل الفرنسيس ونحت لآخر من تبعته خطة أخرى تقابل خطة الإنكليزى، أو أعظم منها، وعمل على إدخاله فيها بكل ما تصل إليه طاقته فيندفع قنصل إيطاليا إلى النسج على منواله، ويلحقه قنصل ألمانيا ويتبعهما قنصل النمسا، ويزاحمهم قنصل اسبانيا، ويستنجد بهم مع قنصل اليونان وهكذا حتى أصبحت المصالح والدوائر الديوانية ميدان منافسة، ومباراة يتسابق فيها هؤلاء القوم، وهم مغضبون يدمدم بعضهم على بعض، ويتربصون[2] بعضهم فرص الغلبة، ودواعي الخذلان، ويعملون على [٢٠٠] نكاية بعضهم البعض ونجم عن ذلك أن غصت المصالح الديوانية بكثير من الأجانب، وضاقت بأهل البلاد حرفتهم الكتابية، وكادت تتلاشى صناعتهم تلاشيا ليس بعده إلا التضور والإملاق، وأخذت لغة البلاد فى القهقرة والانحطاط، إذ تغلبت اللغة الإفرنسية على كافة أعمال المصالح، والدوائر حتى الحسابات وقواعدها، وأصبحت فى أشكال وأوضاع غريبة، وقد تنبه الرئيس من رقدة هذا الاتكال، وأنعم نظره فيما فعلت يداه وعلم أنه بات على شفا جرف هاو وأنه لا يلبث أن تتجاذبه تلك الأهواء المتفرقة، والأغراض المتباينة وتذهب بنفوذه فيكون كالباحث عن حتفه بظلفه والجادع مارن أنفه بكفه.

قيل: فعزم على استدراك ما فات، وتلافى ما وقع، واستعمل من الدهاء ما كان يظنه معينًا له على رد جماح أولئك المتسابقين، فكان يسعى فى زرع

---

(١) صحتها مباراة. (٢) الصحيح ويتربص.

الوحشة والبغضاء بين المراقبين، وقنصلى الفرنسيس والإنكليز ويعمل على فساد وحدة كلمة المراقبين بكلما[1] تصل إليه طاقته من صنوف المخاتلة والمداهنة، ويفتح / لهما باب المشاحنة والمنازعة مع قنصليتهما رجاء التخلص [٢٠١] مما تورط فيه، قيل فأثر عمله هذا تأثيرًا رديًا فى الصلات الكائنة بين القنصلين والمراقبين، وكادت على الخصوص تذهب بالصلة التى بين مراقب الفرنسيين وقنصلها بل أذهبت بعضها وأقامت مكانه الوحشة، فتعقب أحدهما زلات الآخر تشاحنًا على الدرة والبرة[2].

وبينما كان الرئيس والمراقبان وقناصل الدول يتنازعون ويعمل كل منهم على تثبيت قدماه فى موقف النزاع، وإحباط عمل الآخر كان أيضًا بعض موظفى الملكية، وضباط الجند من أهل البلاد وحاشية الخديو إسماعيل والكثير من بطانته يتجمعون جماعات ويبثون العيون والجواسيس تنقل لهم من أخبار الرئيس المضحك والمبكى، وتقص عليهم من حوادث المصالح والدوائر الديوانية، وازدحامها بأقدام المتواردين من الأجانب، ودخولهم فى خططها، وهضم حقوق أهل البلاد، وكساد حرفتهم وبوار صناعتهم قصصًا يث كانت سببا لنمو عصابتهم وتشعب شعوبها.

[٢٠٢] قيل: فكانوا يأتون بالقصة؛ أو الحادثة عن آخرها / ثم يبحثون وينقبون فيما يجدونه منها خاص[3] بأصحاب الوظائف الديوانية وأهل البلاد يبقونه لوقته، وما يجدونه متعلقًا بالجند والضباط يجمعونه ويتشاورون فيه، ثم يحلفون الأيمان على كتمانه إلى سنوح الفرصة، وما زالوا على هذا الحال مدة، وهم فى تكاثر ونمو، والرئيس فى شاغل عنهم بما تورط فيه مع المراقبين والقنصلين، حتى استفحل أمرهم وزاد تحالفهم ثباتًا ومكانة،

---

(١) يقصد بكل ما.

(٢) على الصغيرة والكبيرة.

(٣) صحتها خاصًا.

ورأسوا عليهم أحد أمراء الآيات الجند وهو أحمد عرابى بك* أمير جند أربعة بيادة، صاحب الحوادث المدلهمة التى سيأتى بيانها بالتفصيل فى محلها إن شاءالله تعالى.

وقد جرت عادة الكتاب والمؤرخين، أو المتهافتن من أمثالى على جمع شوارد الحوادث بأنهم لا يبخلون بذكر تراجم عظماء الوقت ومشاهير رجاله وأصحاب المظاهر فيه، وكل من له يدفى حوادثه ووقائعه الداخلية والخارجية، تتميمًا للفائدة الموضوع من أجلها التاريخ فرأيت أن لا حرج علىّ فيما لو عاينت شرح ترجمة أحمد عرابى هذا، جريًا على عادة الكتاب أو المتهافتين، ليكون القارئ على علم بأمره من أصل نشأته ولكى لا يكون/ ذكر أخباره أبتر أو قليل الفائدة المقصودة من التاريخ فأقول: [٢٠٣]

ترك المؤلف فراغًا كان يبدو أنه ينوى أن يخصصه للترجمة لشخصية أحمد عرابى ولم يفعل

وفى[١] من صفر الخير اجتمعت تلك الفئة المتحالفة وتشاوروا على النهج [٢٠٤] الذى سيتخدونه سببًا للتظاهر، وشق عصا الطاعة، وبعد أن تبادلت الأفكار فيما بينهم، ودار دولاب التأمل على محور التثقيب أجمعت أفكارهم على أن يرفع رئيسهم أحمد عرابى بك إلى الرئيس مصطفى رياض باشا عرضًا يقول فيه:

مبدأ الحوادث المدلهمة

(١) فراغ يبدو أن المؤلف قد تركه إلى حين التحقق من التاريخ ولكنه لم يفعل.

يقدم هذا الأعتاب دولتكم بغاية كل خضوع ضابطان الجهادية وما تعرض عنه أفندم.

إنه لما أشرقت بحمد الله أنوار شمس الحضرة التوفيقية، وانبعثت بالعدل فى أرجاء ديارنا المصرية نشر العدل أولويته على دوائر أطلالنا، وتحررت رقاب المصريين من رق العبودية، كما تخلصت نفوسهم من ضيق الاستبداد الذى طالما استولى على بلادنا عدة أجيال، يعاملنا بأنواع المظالم الغدرية، فحمدناه تعالى على ذلك وسألناه التوفيق لتشييد دعائم أركان العدل والإنصاف محفوفة برياضة الحرية المبنية على المساواة فى الحقوق بين الرعية، لكن لما أحيل على سعادة عثمان باشا رفقى نظارة الجهادية، رأينا سعادته يعامل ضابطان[1] العسكرية بالذل والاحتقار، ويسعى فيما يوجب لنا الحرمان/ والإضرار كأننا الأعداء الألداء، وكأن الله سبحانه وتعالى [٢٠٥] يطلب من سعادته ظلم المصريين والإجحاف بحقوقهم، مقتفيًا فى ذلك آثار راتب باشا فى أواخر العهد السابق من تهيج الأفكار، وإثارة الفتن التى تكون سببًا فى توقيف حركة الإصلاح الإدارى قصد أن يتمكن مما ساقته إليه نفس سعادته، وما زلنا صابرين على مضض البلايا حتى آل الأمر لحرمان أغلبنا من خدمة وطننا مع استعدادنا وتأهلنا، وعدم تأخرنا عمن ترقوا فى الخدمة بوجه امتياز على ما بهم من العلل، ولا موجب لترقيهم سوى كونهم أقارب ومحاسيب من لهم فى العسكرية النفوذ المطلق، وبرهاننا على ذلك أنه موجود بديوان الجهادية فوق الألف ضابط بقلم المستودعين، لم يكن فيهم أحد من غير الوطنيين، ومن بعد أن تبين لسعادته تسكين الخواطر واستقامة الأحوال كبر ذلك عليه، وقصد تهييج الأفكار بإصدار

---

(١) ضباط الجيش.

أمره المبنى على الاستبداد والاستعباد، برفت أحد قامقامى[1] السوارى المسمى أحمد عبد الغفار بك/ بصورة تهكم بغير محاكمة قانونية، وعلى ضد [٢٠٦] كل قانون عادل فبذلك هيج بلبالنا، وأورثنا عدم الأمن والاطمئنان، وصرنا متوقعين الإيقاع بنا واحدًا بعد واحد ما دام سعادة المشار إليه فى مسند نظارة الجهادية، فالتزمنا بعرض هذا التقرير لعدالة دولتكم بغاية كل تواضع وسكون، نرجو رفع سعادة المشار إليه من مسند نظارة الجهادية الذى لا تسمح القوانين الحرة بتوجيه هذا المسند لمثل سعادته، ومما يؤيد تلك القوانين مسألتا كنج شاهين، وحافظ باشا، وبعد ذلك ينظر فى أوجه أفضلية من امتازهم عنا بالخدمة مع عدم مساواتهم معنا فى العلوم والآداب العسكرية وغيرها، ومآثر دولتكم فى تسكين حركة الخواطر، وبث روح العدل والمساواة اتباعًا لمبدأ الحضرة الخديوية توجب علينا القيام بواجبات الشكر الحقيقى والأمر لمن له الأمر.

فلما وقف الرئيس على سرهم الخفى، اضطرب اضطرابًا شديدًا، وداخله من الوسوسة والخوف ما أربكه وجعله فى شاغل عن مناوأة مراقب الفرنسيس وقنصلها،/ فقام ودخل على الخديو وحدثه بخبر تلك العصابة، [٢٠٧] وقص عليه بعض حوادثها التى كانت تأتى له بها عيونه وجواسيسه، وأطلعه على التقرير الذى رفع إليه من رئيسها أحمد عرابى بك، قيل وبالغ الخديو فى الضرر الذى يحدق بعرش الخديوية فيما لو استتب أمر هاته العصابة واستفحل عملها، وزين له مؤاخذتها بالعنت والتضييق والإرهاب، حتى لا يتطاير شررها إلى داخلية البلاد فتشق أهلها عصى[2] الطاعة، قيل فوافقه الخديو وأشار إليه بسرعة العمل والأخذ بالأحواط، فقام

(١) صحتها قائمقامى جمع قائمقام. وهى رتبة تركية تعادل رتبة العقيد الحالية.
(٢) الصحيح عصا.

لساعته، وجمع الوزراء وأخذوا يتشاورون فيما يجب اتخاذه لإحباط عمل هاته العصابة واستئصال شأفة مؤسسيها، والعاملين على تأييدها، فقر رأيهم على لزوم بث العيون والجواسيس تسعى خلف أفراد تلك العصابة، وزعماؤها[1] وتعمل على معرفة أسماء ومراتب العاملين فيها ومحال اجتماعهم، لتكون على علم بأسباب نشأتها، وسر خروجها، وحقيقة نواياها وما عندها من معدات العصيان، فسعى المتجسسون يضربون فى مشرق مصر المحروسة ومغربها، وهم يختلسون النظر ويستريقون[2] السمع ويأتون بيوت الضباط وبعض الجند وكل من توسموا فى وجهه أنه منكر [٢٠٨] على أعمال الرئيس من حيث لم يأمرهم الله، وأدى بهم التألق فى هذه المهنة الخسيسة إلى تعقب المامرين[3] وأبناء السبيل، وكل من صادفوه، يتحدث ولو فى هموم المعيشة ومصائب العيال، كل ذلك والعصابة تتزايد ثباتًا وتمكينًا وظهورًا يؤدى إلى شق عصا الطاعة حتى استفحل أمرهم، وانضم إليهم كثير من أمراء الجند، وسرى هذا الداء فى كل فرد من أفراد الجند الذى تحت إمرتهم، ونظر الرئيس فلم ير إلا مناوأتهم فى السير حتى يتم تدبيره ويحكم عمله، ويقضى حاجته فى نفسه سيأتى بيانها إن شاء الله.

وفى الثامن عشر منه انعقد مجلس النظار وقرر بعد النظر فى قوانين العمليات العمومية أى السخرة والعونة أن كل من لا يخرج فى تلك العمليات، ويطلب معافاته منها، فإن كان من أهالى الوجه القبلى دفع لخزينة المديرية مقابلة ذلك مبلغًا قدره ثمانون قرشًا، وإن كان من أهالى الوجه البحرى يدفع مائة وعشرين قرشًا، وعمل بذلك قانونا عموميا[4] وبعثت به لكافة المديريات.

---

(١) الصحيح زعمائها.

(٢) الصحيح ويسترقون.

(٣) ويقصد المارين.

(٤) الصحيح قانون «عمومى».

وفى يوم الاثنين غرة ربيع الأول، قام المحمل من المقام/ المعد لنزوله [٢٠٩]
بالعباسية من ضواحى مصر القاهرة، متوجهًا إلى داخل المدينة فى موكب
حافل، يتقدمه الجند مشاة وركبانًا، وفرقة من الضباط وخلفهم مشايخ
الطرق وأرباب الأشاير وأرباب الحرف وغيرهم بطبولهم وزمورهم.

وفى أول الساعة الخامسة توجه الخديو فى عربة الزينة، تجرها أربعة
أفراس وحوله حرسه الخاص. وبعض الفرسان وبأيديهم المزاريق إلى
المحل المعروف بالمصطبة من الميدان الكائن تحت قلعة الجبل، حيث ينتهى
سير المحمل، فوصل إليه بعد هنيهة، وكان معه الأمير محمود بك أخوه
لأبيه، والرئيس مصطفى رياض باشا، وطلعت باشا، كاتب ديوانه الخاص
وكان بقية الوزراء، والكثير من العلماء المعممين وأصحاب العكاكيز واقفين
هناك لاستقبالهم، وبوصوله أطلقت المدافع من قلعة الجبل إيذانًا بذلك وفى
أول الساعة السادسة، وصل المحمل فاستلم الخديو زمام الجمل من أمير
الحج، وسلمه إلى القائد حسب العادة وعند ذلك أطلقت المدافع ثانية، وبعد
هنيهة ركب الخديو ومن معه وسار راجعًا إلى مقره بالإسماعيلية.

قد ذكرنا فيما تقدم أن الرئيس مصطفى رياض باشا نظر فلم ير إلا/ [٢١٠]
مناوأة عصابة الجند، ومعاكسة زعمائها خفية، حتى يتم تدبيره ويحكم عمله
ويقضى ما فى نفسه حيث استفحل عملها، واستتب أمرها وانضم إليها
كثير من الضباط والجند.

ففى صباح الثلاثاء ثالث ربيع الأول عقد مجلسًا فوق المعتاد، وكان به
الفريق عثمان رفقى باشا ناظر ديوان الجهادية، ودار الحديث بينهم فى أمر
تلك العصابة، وفيما يصنعونه بزعمائها والعاملين معهم، فقر رأيهم: كما شاع
وقتئذ: على تشكيل مجلس من الضباط الشراكس فى هذا اليوم للنظر فيما
وقع من زعماء تلك العصابة ومحاكمتهم بمقتضى قانون الجند، وأن تشكل

لجنة أخرى أيضا من أرباب الوظائف الملكية فى ديوان الداخلية للنظر فى عقوبة كل فرد من أفراد الملكيين الذين دخلوا فى سلك تلك العصابة، واستئصال شأفتهم دفعة واحدة.. فبناء على ما تقرر قام الفريق عثمان رفقى باشا، وتوجه إلى مقر ديوانه بقصر النيل، وجمع إليه أعضاء مجلسه الحربى، وكلهم من الشراكسة/ قائدى الجند وتداولوا فى الأمر مليًّا، [٢١١] ولا أخالهم كذلك، إذ لم يلبثوا سوى هنيهة حتى أبرزوا حكمًا بتجريد زعماء تلك العصابة الجنديين من وظائفهم العسكرية، وتبعيدهم عن مواطنهم تبعيدًا لا تعقبه عودة وتوظيف بدلهم من الضباط الشراكسة، وفى الحال حررت ثلاثة أوامر إلى ثلاثة من أمراء الجند، وهم على بك فهمى المشهور بالديب أمير جند الحرس الخديو وأحمد عرابى بك أمير جند العباسية ورئيس العصابة، وعبد العال بك حلمى المعروف بأبى حشيش أمير الجند السودانى المعسكر بطرة من ضواحى مصر القاهرة، فحضروا إلى قصر النيل وهم بين الحرس والمراقبين ثم طلبوا أمام هيئة المجلس، فدخلوا وخلفهم بعض الضباط الشراكسة وأيديهم قابضة على آلات نارية كانوا يسترونها فى سراويلهم حذرًا مما كانوا يتوقعونه من الأمراء الثلاثة المذكورين، فلما صاروا على مقربة من رجال المجلس برز أحدهم وهو خسرو باشا، وقال لهم قد حكم عليكم اليوم بالتجريد من الوظائف العسكرية، ومحو أسماكم(١) من دفاتر الجند فبادروا حالا بخلع سيوفكم [٢١٢] أمام رجال المجلس، وإياكم والمخالفة التى يعقبها الندامة حيث لا ينفعكم الندم.

فأجاب أحد الثلاثة، وهو أحمد عرابى بك قائلًا:

لا بأس أيها الأمير. ولكن أليس لنا أن نطلب الاطلاع على صورة

---

(١) الصحيح أسمائكم.

الحكم لنكون على علم بما فرط منا؟ وهل هو مطابق للأحكام والقوانين العسكرية أو لا؟ قيل فقاطع عليه أحد أعضاء المجلس، وقال ليس لكم قط إن ترون[1] ما تضمنه الحكم من الدعوى ولا قرار المجلس، كما أن ليس لكم أن تبدوا أدنى مقاومة، أو محاجة، أمام هيئة المجلس، ثم أشار لأحد الضباط الواقفين بأن أخلع عنهم سيوفهم، وخذهم إلى حيث أمرناكم، فلما شاهدوا ما سيحل بهم بادروا بخلع سيوفهم، وتسليمها لأولئك الواقفين، وهم صاغرون حاسرون فأخذوا حينئذ، وسجن كلا[2] منهم فى سجن منفرد، تخفره الجند والضباط بآلاتهم الحربية، وكان ذلك فى نحو الساعة العاشرة.

فلما وصل خبر سجنهم إلى معسكر الحرس الخديو برحبة عابدين، هاجت الجند وماجت، ونادى أحد ضباطهم المسمى محمد عبيد الحائز لرتبة البيكباشى على الجند، بأن أحملوا سلاحكم وأعدوا معداتكم لنجدة أميركم، وخلاصه، / فحملت الجند بنادقها وجبخاناتها[3] وساروا بسرعة ما عليهامن [٢١٣] مزيد نحو قصر النيل، فمانعهم بعض الجند المعسكرين هناك فلم يلتفتوا إليهم، بل فتحوا الأبواب عنوة ودخلوا وهم يضجون، وبادروا كل من رأوه[4] بالضرب والسب وتمزيق الألبسة، ودخلوا مقر أفلاطون باشا العامل يومئذ على وكالة ديوان الجند، وأذاقوه أليم الضرب والسب وداروا يفتشون على الفريق عثمان رفقى باشا قصد البطش به، كما أشار عليهم محمد عبيد المار ذكره، فلم يجدوه وكأنه غمس به فى الماء، أو عرج إلى عنان السماء، قلت: وقد حدثنى من أعتمد عليه، قال: لما علم الفريق عثمان باشا بدخول الجند قصر النيل، وسمع ما هم عليه من الدمدمة والهرج،

---

(١) صحتها تروا.

(٢) الصحيح كل.

(٣) تعنى ذخيرتها.

(٤) صحتها رأوهم.

خرج لساعته من ديوانه، وأسرع فى مشيته، حتى دخل ورشة الترزية فقام إليه ناظرها، المدعو ألماس بك، وأخذ بيده، وأدخله مخزن هناك. وسرّه ببعض أكياس الملابس كى لا يراه أحد من الجند، قال وبقى هناك حتى عادت الجند إلى مقرها برحبة عابدين ا.هـ.

ولما لم يجدوه، اشتد بهم الغضب فصاروا يكسرون الأبواب، ويضربون كل من يروه كتاب الديوان، ثم/ هجموا على المحال التى بها الأمراء [٢١٤] الثلاثة، فكسروا أبوابها، وهتكوا حجابها، وأخرجوا الأمراء مكشوفى الرؤس[1] حفاة الأرجل، وحملوهم وعادوا بهم إلى معسكر الحرس الخديو برحبة عابدين، فلما اتصل الخبر بالخديو اضطرب، وأرسل يستقدم الرئيس مصطفى رياض باشا، وسائر الوزراء فحضروا، فأشار إليهم بالذهاب إلى قصر النيل وتلافى هذا الخطب الوبيل، فقاموا ولكنهم ما بارحوا رحبة السراى حتى رأوا الجند آتين، يعزفون بالبوق والنفير، والأمراء الثلاثة يتقدمونهم فعادوا مسرعين إلى مقر الخديو، ولم يلبثوا إلا قدر جلسة الخطيب حتى أحاط الجند بالسراى إوطة السوار بالمعصم، وأحدقوا بها من كل جانب: وقد كان وصل الخبر أثناء ذلك إلى معسكرى العباسية وطرة، فحضر منهما على الفور فرقتان من المشاة، وانضمتا إلى جند عابدين، وصاروا جميعًا ينادون بالويل والثبور على الفريق عثمان باشا، ويصرحون بشق عصا الطاعة إن لم يأمر الخديو بعزله، وتخليه عن مسند نظارة ديوان الجند. حدثنى صاحب لى أيضًا قال: إنه لما أن برز الحكم من المجلس العسكرى بتجريد/ الأمراء الثلاثة من وظائفهم العسكرية، وتوظيف بدلهم [٢١٥] من الضباط الشراكسة، صدر فى الحال أمر أيضًا من الفريق عثمان باشا إلى ثلاثة من الأمراء الشراكسة بالمبادرة إلى القبض على أزمة وظائف

---

(١) الصحيح الرءوس.

الثلاثة المحكوم عليهم، قال: فلما أن توجه أحدهم المعين قائدًا لجند حرس الخديو وشاهد ما شاهده من قيام الجند نحو قصر النيل، رجع إلى حيث أتى: أما الثانى الذى بعث به ليتولى الإمرة على الجند السودانى فإنه لما وصل إليه واطلع على الأر الذى بيده قائمقام الآلاى قبض عليه فى الحال، وألقاه فى سجن، ووكل به من يخفره، وقام لساعته ومعه فرقة من الجند، وقصد رحبة عابدين بسرعة ما عليها من مزيد، قال ووقع مثل ذلك أيضًا للذى ذهب إلى معسكر العباسية.

فلما شاهد الخديو ما شاهده من وقوف الجند موقف العصيان، وسمع ما سمعه من صياحهم وضجيجهم، أرسل إليهم أحد ياورانه يأمرهم بملازمة السكون والاطمئنان، فصاحوا فى الحال قائلين: افندمذجوف يشا[1] ا.هـ.

فهرع الناس إلى الرحبة مسرعين، وهم فى خوف ورجفة/ وتسابق [٢١٦] إليها الصبيان، يصيحون، وكثرت الضوضاء والغوغاء، وحضر قناصل الدول إلى مقر الخديو ليقفوا على أسباب هذه الحادثة، قيل وقد كان أحمد عرابى بك بعث أثناء ذلك بالرسائل إلى القناصل بأمنهم[2] فيها على رعاياهم وأتباعهم. ويقول: إنه لا دخل لهذه الحركة فى الأمور السياسية وإنها ليست إلا مسئلة[3] حقوقية.

فهال الخديو هول هذا المشهد وأمر على الفور، بعقد هيئة مجلس النظار تحت رئاسته، فانعقد، وانتظم فى سلكه أيضًا قناصل الدول، وتشاوروا فى الأمر مليا، ثم طلب أحمد عرابى بك زعيم القوم أمام المجلس، وسئل عن

---

(١) تعبير عسكرى تركى يدل على حسن الطاعة.

(٢) صحتها يؤمنهم.

(٣) الصحيح مسألة حقوقية ويقصد بذلك أنها مسألة تتصل بمطالب فئوية أكثر من أن يكون لها طابع سياسى.

دواعى وقوفه هذا الموقف، قيل فبين الأسباب، وأفصح الخطاب وعدد من مثالب الفريق عثمان باشا ما أفحم الحاضرين، ورد عنه لوم اللائمين، كل ذلك والجند ينادون بالويل، ويطلبون الإسراع بسقوط الفريق عثمان باشا حتى أوجب صياحهم، إن أحاط الشرطة والحرس بالسراى لدفع ما كان [٢١٧] متوقعًا حصوله من الخطر، وبعد مداولة ليست / بقصيرة، قر رأى المجلس على تكليف الفريق المشار إليه بالانعزال عن خطة النظارة، وإحالة أمرها على عهدة محمود باشا البارودى، العامل يومئذ على ديوان الأوقاف مع بقائه تحت عهدته أيضًا. وصدر بذلك أمر من الخديو كما صدر معه الأمر أيضًا بإبقاء أولئك الثلاثة ضباط فى مراكزهم.

فلما صدرت إليهم الأوامر بما ذكر، نادوا ثانية افندمذجوف يشا ثلاثًا، وانسحبوا إلى معسكر عابدين، وآلات الموسيقى تصدح أمامهم، وقضوا تلك الليلة وهم بين راقص ومطرب ومدخن بقصبة دخانه، وضاحك مع صاحبه حتى شروق الشمس، فقامت فرقة العباسية يتقدمها أحمد عرابى بك وتوجهت إلى مقرها، وكذلك فرقة طرة يتقدمها عبد العال بك أبو حشيش، وقد لهجت الجرائد عمومًا بذكر هذه الحادثة، وخصوصا الجرئد الأجنبية فإنها فصلت فيها وقاست وخاطت وأهل البلاد فى سنة من النوم لا يعبأون[1] إلا بالحال، ولا يفكرون أبدًا فى المآل، الذى سيأتى بيانه إن شاء الله.

[٢١٨] وفى يوم الخميس خامسه، كان زفاف جميلة هانم أخت الخديو لأبيه، / فقام موكبها من سراى الإسماعيلية فى الساعة الثامنة، ومر من شارع القصر العالى محفوفًا بالجند بين مشاة وركبان، إلى شارع السيدة زينب ثم إلى الصليبية فالسيوفية، فالحلمية، فالسروجية، فقصبة رضوان، ومنها إلى

(١) صحتها يعبئون.

السكرية، والغورية، ثم إلى الموسكى فالأزبكية، فشارع عابدين ومنه إلى قصر النيل منتهيًا إلى مقرها بسراى الجزيرة.

وفى سابعه، أصدر الخديو أمرًا لهيئة مجلس النظار، يقول: بناء على ما تقرر وصار استحسانه من بقاء نظارة عموم الأوقاف فى عهدة محمود سامى باشا مع نظارة الجهادية، ثم استمرار تبعية البحرية للجهادية على ما هى عليه، من قبل، قد صدر أمر بذلك للباشا المشار إليه وهذا لكم بالإشعار، قلت وشاع فى هذا الحين أن فى عزم الخديو تغيير الوزارة، وتكليف الرئيس مصطفى رياض باشا بالانسحاب من خطته[1]، فكان الناس بين مستحسن ومستقبح خصوصًا محررى بعض الجرائد المحلية العاملين على إعزاز جانب / الرئيس المومى إليه، فكذبت جريدة الوقائع [٢١٩] المصرية هذه الإشاعات حيث قالت: إنها من نوع الأراجيف التى ما برحت تختلقها أصحاب الغايات، وأكثر الرئيس من الجولات فى شوارع المدينة بعربته، وهو فى كبكبة بعد انقطاعه عن ديوانه أيامًا، وعاد الناس إلى التشدق بذكر حادثة الجند، فمن قائل إن طلب الأمراء الثلاثة والحكم عليهم بالتجريد من رتبهم العسكرية، ما كان إلا بناء على التماس عثمان رفقى باشا وقبوله على نفسه تبعة كلما[2] يحدث من إبرام الحكم وتنفيذه، وعلى أن هيئة مجلس النظار، والخديو لم يقبلوا هذا الأمر إلا على هذا الشرط، ومن قائل إنه لو لم يستعمل ناظر الجهادية الحيلة فى طلب الثلاثة أمراء المذكورين، والخديعة فى إدخالهم قصر النيل بحجة أنه يروم المشاورة معهم فى أمر تأليف موكب زفاف أخت الخديو ما كان تيسر له قط إكراههم على الحضور ولا إبقائهم فى السجن لحظة من الزمان.

---

(١) أى الاستقالة من منصبه. (٢) يقصد كل ما.

[٢٢٠] ومن قائل إن الجند لما أحاطت بمحل أفلاطون/ باشا[١] العامل على وكالة الجهادية، وهو شاكو السلاح داخل بعضهم وقبض عليه، وأثخنه ضربًا وجرحه بعض الجراح، وكذا فعل البعض الآخر بلارمى باشا، وأستون باشا، وبلتش باشا[٢] عندما هموا بإغاثته. ومن ومن حتى أمست هذه الحادثة سلعة يتجر فيها أهل البطالة والكسل فى أسواق الجهالة والتخريف فكتب مكاتب جريدة الأهرام فى هذا الصدد إلى صاحبها يقول: أفدتكم سابقًا أن سمو الخديو، قد عفا عن الضباط بشأن ما جرى، والآن أؤكد لكم القول وأثبته مظهرا التعجب من أصحاب الغايات الذين يشيعون أقوالًا مؤداها أن هذا العفو يحفظ إلى زمن، فكأنى بهم ما زالوا معتقدين أن الأحوال القديمة ملازمة أو أن سمو الخديو لا يقوم بوعده، ونسوا أن مثل هذه الأقوال لا ينبغى أن تقال على أمير، برهن من يوم تبوأ الأريكة الخديوية على مبادئ شريفة ومطالب بديعة. غايتها خدمة البلاد والأهلين، قال: وعليه فإن لنا ملء الثقة بكون العفو صدر من قلب طاهر، لا يخامره غش، ولا يرتاب به، كيف لا: ونحن نعلم ميل هذا الأمير إلى [٢٢١] تحسين أحوال الجندية،/ ورعاية الوسائل اللازمة فى شأن تعزيزها ورفع عمادها، وحفظ شرفها، وكم له من مأثر فى هذا المعنى بل كم أجرى من الأعمال الدالة على هذه المقاصد من يوم كان مشرف الإسكندرية، ولم ينفك مطردا هذه الخطة الشريفة، التى تجنى منها البلاد ثمار الفوائد ا.هـ.

قلت: وكأنى بالثلاثة ضباط[٣] المذكورين كانوا يتخوفون عواقب هذه الحادثة، لما يعلمونه من تحزب طائفة الشراكسة عليهم، والسعى خلف إيقاعهم فى إشراك المنون خصوصًا وقد كانوا يتوسمون فى وجه الرئيس

(١) وكيل وزارة الحربية أو ما كان يسمى نظارة الجهادية بلغة العصر.

(٢) من ضباط أركان الجيش المصرى من الأمريكيين.

(٣) صحتها الضباط.

مصطفى رياض باشا سمة الضغائن، والميل إلى الأخذ بالثأر، ولو بعد حين
قيل: وكانوا يرون من أعماله ما حقق لهم فيه آمال الشر، وصرف عنهم
آمال الخير فعلموا أن لا مجير لهم سوى ملازمة محمود باشا البارودى
ملازمة المسترشدين، والتزلف إليه بقدر الطاقة، كى يكون عونًا لهم عند
اشتداد المصائب واحتدام الخصام، وهذا لما رأى تقربهم إليه وإخلاصهم فى
المشورة، وانقيادهم خلف إشارته، وتلبيته عند كل سؤال، ورضوخهم
لأوامره / ونواهيه، داخله من الاختيال والفخر ما دفعه إلى مناوأة الرئيس [٢٢٢]
ومعاكسته فى كل عمل يعمله قصد إحباط مساعى العصابة، وقمع زعمائها
بل أخذ يسعى لدى الخديو فى طلب رضاه وعفوه عنها[١] سلف من أولئك
الزعماء، كى لا يجد الرئيس بابًا للمنافسة، والخصام فقدر الله بأن نجحت
سعايته، وتمكن من تسكين خاطر الخديو، وإرضائه رغمًا عن مكابرة الرئيس
ومعارضته، وكان من الخديو أنه فى يوم السبت العشرين منه فى نحو الساعة
الخامسة نهارًا، استدعى جميع الضابطان الجند المقيمين بمصر المحروسة من
رتبة البكباشى، إلى الفريقان فحضروا جميعًا يقدمهم محمود باشا البارودى
المقدم الذكر، وتمثلوا بين يديه فألقى عليهم هذا الخطاب.. إنكم تعلمون
حق العلم ما عندى من الميل والمحبة للعساكر، والالتفات إلى شئونهم من
يوم استلامى زمام الحكومة وذلك لما هو محقق لدى إنهم متحدون معى فى
مقاصدى الحسنة التى هى دوام المحافظة الأمنية، واستقامة الأحوال
الإدارية، فى هذا القطر / فلذلك لا أخفى عنكم ما حصل لى من الأسف [٢٢٣]
بأسباب الحركة، التى حدثت وانقضت: ومع هذا قد عفوت، ولم يبق فى
قلبى من آثارهم شىء بالكلية، فيلزمكم من الآن فصاعدا أن لا تشتغلوا
بشىء خارج عن حدود وظائفكم، واجتهدوا فى أداء واجباتكم العسكرية:

---

(١) يقصد عما.

والمعلوم أن كل سعيى واجتهادى متجه إلى إصلاح الأحوال وتحسين الأمور، وهيئة النظار الحاضرة متحدة معى فى هذه المقاصد الخيرية ومجتهدا فى تتميم ما يجب من الإصطلاحات* اللازمة: وليس بخاف عليكم ما تم بهذا القطر من الإصطلاحات[1] المالية والإدارية فى ظرف سنة واحدة، وذلك مما يوجب على كل محب لهذا الوطن إبداء الشكر وإظهار علامات المسرة: وحاصل ما أقول لكم: إن العساكر ليس لهم وظيفة سوى التمسك بالقوانين الجهادية والسعى فى أداء واجباتهم العسكرية والامتثال لولى أمرهم.

وإنى لعلى يقين من أنكم تعتقدون بأن أكمل الصفات العسكرية، هى الاستقامة، والامتثال فى كل الأمور/ والأحوال، فمن الواجب عليكم أن [٢٢٤] تحافظوا على ذلك وتجعلوا أعمالكم دائرة على هذا المحور القويم.

قيل فأبدوا[2] الجميع علامات الخضوع وشارات الشكر والمسرة وانصرفوا إلى حيث أتوا، ثم توجه زعماء العصابة الثلاثة إلى مقر قنصلى الإنكليز والفرنسيس، وبينوا لكل منهما ما هم عليه من السكينة والاطمئنان وملازمة الحدود والقوانين، وأن ليس هناك باعث إلى الاضطرب والقلق الملازمين على تسكينها منذ وقعت حادثة قصر النيل: قيل فرضى القنصلان كل الرضاء بما سمعاه، وذكرت جريدة الوقائع الرسمية شرحًا طويلاً فى هذا الشأن إلى أن قالت، ولا ريب فى أن هذا النطق الخديوى يعد كفالة تامة بالعفو عما توهم من تلك الحادثة السابقة، فيكون موجبا لاطمئنان حضرات الضباط وكمال انتمائهم على أنفسهم وشرفهم العسكرى فيزول به ما يشيعه المرجفون، وأرباب الغايات الفاسدة عنهم من أنهم يتخوفون سطوة الحكومة، وإن حضرات الضباط لعلى علم تام بما [٢٢٥]

---

(١) يقصد الإصلاحات. (٢) صحتها فأبدى.

اكتسبوا من التربية العسكرية، إن نطق أولياء الأمور يعد قضاء مبرما وليس وراء النطق الخديوى الجليل إلا غاية الأمن والطمأنينة، قالت: قد أشار الخديو أيده الله فى خطابه إلى الإصلاحات الإدارية المالية التى تم أمرها فى ظرف سنة واحدة تذكرة لحضرات الضباط وإن فيها الكفاية لمن يتذكر، فقد وصلنا فى ظرف السنة إلى حال حسدنا عليه العدو، وهنأنا به الصديق، وعمت المراحم الخديوية سائر أفراد الرعية وانتشر لواء عدلها فى جميع أنحاء القطر، وأحوال الضعفاء من كل صنف ناطقة بذلك شاهدة به، وإن كان ينكر هذا النور الساطع بعض ذوى الغايات فما على العقلاء من إنكارهم أو إقرارهم، وإننا نعترف أن للإصلاح بقايا لابد من تتميمها فى المستقبل، وقد صرح هذا النطق الخديوى بأن الهمة العلية متجهة إلى إتمامها، وأن هيئة النظار الحاضرة على اتحاد تام معه فى هذه المقاصد الجليلة.. وقد شهد العالم من سوابق أعمالها، أنها/ جارية على مقتضى الأفكار [٢٢٦] الخديوية مطبقة أعمالها على ما يميل إليه رأيه الصائب من إيجاد وسائل الراحة والرفاهية لأهالى هذه البلاد، وتيسير طرق المساواة بين أفراد الرعية وعظمائها فى إحكام القوانين والنظامات، وأن ما تم من المنافع العمومية، وظهر للعيان فى عهد الحضرة الخديوية باتحاد هيئة الوزارة الحاضرة، يبشرنا بتنجيز هذا الوعد الخديوى فعلى كل شخص صحيح الوطنية، أن يقدم مزيد الشكر للحضرة الفخيمة الخديوية وهيئة حكومتها الحاضرة، ويعترف لها بحق الغيرة الوطنية والإخلاص القلبى فى كل أعمالها أيد الله جناب خديوينا، ومتعنا بدوام وجوده ا. هـ.

ولا يمنعك الطير شيئًا أردته فقد خط بالأقلام ما كنت لاقيا

قلت: ولم يكتف محمود باشا البارودى بما فعل، بل كان يكثر من التردد على قناصل الدول، ويخص بالمسايرة قنصل الفرنسيس رغمًا عن مكابرة الرئيس، ويعمل على تأليف القلوب المتنافرة، وجمع الأهواء المتفرقة حتى

[٢٢٧] كان منه أن أرسل إلى جريدة الوقائع/ المصرية منشورًا يقول فيه:

بلغنى أن بعض ذوى الغايات السيئة يشيعون بعض أقاويل ينسبونها إلى ضابطان الجهادية[١]. بما توجب تشويشًا فى أفكار العامة مع أنى على يقين تام من كون حضرات الضباط وأمراء العسكرية، فى غاية من العقل والبصيرة، لا يأتون من الأمور ما يخل بنظام أو يوجب اضطرابًا ولا يرضون بإشاعة هذه الأقاويل عنهم، ولأجل ذلك أقول على وجه التحقيق إن جميع ما يشيعه المرجفون عنهم، إنما هو محض افتراء، وعلى الحكومة أن تترقب أحوال المفسدين الذين يذيعون هذه الأراجيف، التى لا تسر محبى الديار المصرية، وتعاقبهم على ما يرتكبونه من الكذب والتقول محافظة على راحة الخواطر، وشرف العسكرية، وربما يوجد أشخاص يتزيون بزى الضباط العسكرية، أو يذهبون إلى بعض الجهات على أنهم مرسل من طرفهم، فأمثال هؤلاء يلزم طردهم بل والقبض عليهم، ومجازاتهم، لأننا نقطع بأنهم ليسوا من الضباط، ولا هم من طرفهم، وأن [٢٢٨] أعمالهم/ لا ترضيهم كما أنها لا ترضى شخصى أيضا، بوصف كونى ناظر جهادية أيضًا فإن شرف الضباط وكمال تربيتهم يمنعهم من أمثال هذه الأمور، التى يتوهمها ضعفاء العقول فيهم: قال وعلى أرباب الجرائد الوطنية أن يكفوا عن الخوض فى هذه المسئلة[٢] وجميع أطرافها ومستلزماتها فإن كثرة الكلام فيها على غير طائل بالكلية فما هى إلا حادثة جزئية انقضت وكأن لم يكن ا.هـ.

ومن العجيب أنه مع هذا كله ومعما[٣] أخذ على أولئك الزعماء من العهود والمواثيق، فإنهم ما برحوا يجتمعون على عادتهم، ويعملون على

---

(١) ضباط الجيش.
(٢) الصحيح المسألة.
(٣) يقصد مع ما.

توحيد كلمتهم، ويضمون إليهم كل من لحقه من الرئيس إذاً[1] أو مكروه ويسعون خلف غلطاته يفندونها أو ينادون بها على رؤس[2] الأشهاد قصد رسوخ بغضه فى قلوب أهل البلاد، حتى كاد السواد الأعظم من أهالى مصر المحروسة أن يعتقد انتقال زعامة هاته العصابة من رئيسها الأول أحمد عرابى بك إلى آخر أشد تحمسًا وإقدامًا وهو شخص محمود باشا البارودى، بل وذهبوا أيضًا إلى أن / البارون دى رنج قنصل جنرال الفرنسيس هو [٢٢٩] المعين لهم على النهج فى هذا المنهج قصد ضعضعة سطوة الرئيس، وإذهاب نفوذه تشفيًا وانتقامًا جزاء ما أوقعه من الوحشة بينه وبين المراقب كما تقدم البيان، وقد دل على قرب هذا المذهب من مواقع الصحة ما طنطنت به بعض الجرائد فى ذاك الحين من تقبيح مسالك القنصل المومى إليه، ووسمه بالتهور والمروق عن جادة العمل والدخول فيما لا يليق به الدخول فيه، واختلاقها خبر استدعائه إلى بلاده وانسحابه من خطته، فكانت الجريدة من هاته الجرائد تكذب اليوم ما قالته بالأمس، وتخلط وتخبط خبطًا قد أضربنا عن ذكره صفحًا لخلوه من الفائدة المقصودة من هذا المقام.

وفيه أيضًا دخل مينا الإسكندرية السفينة المسماة ميرامار مقلة الأرشيدوق رودلف، ولى عهد قيصر النمسا على حين كان ينتظره فى الترسخانة[3] مصطفى فهمى باشا ناظر الخارجية، وعبد القادر باشا المعين لمرافقته، وأحمد باشا رأفت محافظ المدينة، وقاسم باشا وكيل البحرية، وقنصل النمسا / الجنرال وموظفو القنصلاتو[4] وكثير من أعيان التبعة [٢٣٠]

---

(١) صحتها إيذاء. (٢) الصحيح رءوس.

(٣) الترسخانة أى مكان الترسانة وهو مكان رسو سفن الركاب وقتئذ.

(٤) القنصلاتو أى القنصلية وكان التمثيل الأجنبى فى مصر فى ذلك العصر على مستوى القنصلية العامة - انظر دكتور يونان لبيب رزق: الخارجية المصرية ١٨٢٦-١٩٣٧ (القاهرة ١٩٨٩).

النمسوية، فلما حلت السفينة بمقرها أطلقت المدافع من طوابى المدينة، ومراكب البحر، وتوجه المبعوثون المنوه عنهم بالملابس الرسمية، على الزوارق إلى تلك السفينة، وصدحت موسيقى باخرة الخديو الخصوصية بالنشيد النمسوى القيصرى، فقابلتها موسيقة السفينة بالنشيد الخديوى، ولما وصل هذا الجمع، دخل القنصل مع موظفى ديوانه إلى مقر الأمير ثم دخل مصطفى فهمى باشا، وعبد القادر باشا، وأحمد باشا، وسواهم من رجال الحكومة ثم الأعيان، وباقى من حضر من التبعة النمسوية، وقدمت عمدة للأمير لدى دخولها حقًا[١] من مخمل مزخرف باسمه مع ملف من الفضة به كتاب التورة[٢] ولما كانت الساعة السابعة نهارًا نزل من السفينة ومعه مبعوثوا[٣] الحكومة مع رجاله فى الزوارق إلى البر، وركب عربته إلى محطة الرمل من ضواحى الإسكندرية ومنها ركب الوابور إلى الرمل، ثم عاد وتجول فى بعض/ أنحاء المدينة وعاد إلى السفينة عند الزوال. [٢٣١]

وفى صبيحة الحادى والعشرين منه، أعد له قطار الخديوى الخاص واصطفت الجند والشرطة على جانبى الطريق، فركب وحضر إلى المحطة حيث كان ينتظره كثير من التبعة النمسوية، فودعهم وتوجه إلى مصر القاهرة، ووصل إليها بعد ظهر اليوم المذكور وكان الخديو بالمحطة ينتظره ومعه بعض رجال ديوانه، واصطفت فرقة من الجند المشاة وفى مقدمتهم آلات الموسيقى، وبعد أن أديت إليه رسوم الاستقبال ركب مع الخديو وتوجها إلى قصر النزهة بشبرى[٤] من ضواحى المحروسة حيث أعد لنزوله، ثم عاد الخديو إلى مقره بالإسماعيلية.

وفى الثانى والعشرين منه أدى الأمير مراسم الصلوة فى كنيسة الإفرنج

---

(١) الحق هو علبة من الصفيح.

(٢) التورة صحتها التوراة وهو العهد القديم من الكتاب المقدس.

(٣) صحتها مبعوثو. (٤) صحتها شبرا.

الكائنة بدرب الجنينة، ثم تفرج على المساجد وبعض الأضرحة وقلعة الجبل وأهرام الجيزة، وبعد ذلك توجه لزيارة الخديو فى سراى عابدين على طريقة غير رسمية، وفى غروب اليوم اتخذ له الخديو مأدبة حضرها / الأمراء من [٢٣٢] عائلة محمد على والوزراء وقناصل الدول ورجال الديوان الخاص، وبعد الفراغ من الطعامِ ركب مع الخديو وتوجها إلى حديقة الأزبكية فى نحو الساعة الثالثة ليلاً حيث زينتها التبعة النمسوية بصنوف الأنوار، وعملت فيها الألعاب وأشكال الحراقات النارية، وقد كانت غاصة بالمتفرجين، والمتفرجات والمغنيين والمغنيات، وأرباب الحرف المصرية، وعملت له ذلك تشريفة رسمية بسراى عابدين وقد ضربنا صفحا عن ذكر تفصيلاتها.

عود: قد بينا فى ما مر أن بعض الجرائد المحلية، والكثير من أهالى المحروسة، كانوا يرمون البارون دى رنج قنصل الفرنسيس بالتهور ومعاونة زعماء العصابة عمومًا، ومحمود باشا البارودى خصوصًا على إحباط عمل الرئيس والمراقب تشفيًا وانتقامًا منهما وبينا أيضًا ما كانت تذيعه تلك الجرائد من خبر استدعاء القنصل المذكور إلى بلاده، وما وسمته به من الشطط والمروق / عن جادة العمل، وغير ذلك من أنواع التنديد.. فحيث [٢٣٣] كان لهذا القنصل أنصار وأعوان هم على شاكلته، يمقتون الرئيس والمراقب، ويعملون على تثبيت أقدامه وزعزعة مسند أعدائه، ولاسيما بعد علمهم بما دبراه[1] له الرئيس والمراقب من طرق النكاية والغدر به، اجتمعوا فى النزل المعروف بنزل أبات بمدينة الإسكندرية، وتشاوروا فى الأمر فقامت فيهم الخطباء يلقون على أسماعهم من التهويل والمبالغة فى إساءات الرئيس والمراقب ما هالهم وساءهم، وأضرم فى أحشائهم نيران الحقد فتحالفوا على تحرير عريضة، يبعثون بها إلى مجلس نواب الفرنسيس

(١) صحتها دبره.

يتشكون من سوء تصرف المراقب وإجحافه بحقوق الأمة الإفرنسية، وهضم جانبها ويطلبون من مجلسهم دقة النظر، والتروى فيما ترتب عليه استدعاء القنصل إلى بلاده فحرروا هاته العريضة، وأسرعوا فى إرسالها رجاء الفوز والتغلب وكبح مطامع المراقب والرئيس، ولكن لم تمض [٢٣٤] إلا الأيام القلائل حتى أرسل ريس جمهور الفرنسيس، / يستقدم القنصل المشار إليه على وجه السرعة، فهاج أعوانه وماجوا وأرسلوا عريضة أخرى إلى رئيس الجمهور يطلبون فيها عدم صرف النظر عن عريضتهم الأولى، ويلتمسون عودة القنصل ثانية إلى خطته، ثم صاروا يكثرون من الاجتماع والمشاورة والتفنن فى ضروب الذب والدفاع كتحرير المقالات التحريضية فى جرائدهم، واستنهاض همم التبعة الإفرنسية إلى المناداة باسم البارون دى رنج، وتقبيح مسالك المراقب، ورميه بالمروق عن ملته وغير ذلك من الأقوال التى كانوا يعتقدون أنها كافية لبلوغهم الأرب ومع هذا كله فإنه..

فى يوم الثلاثاء ثلاثين منه، سافر البارون المذكور إلى مدينة باريس، رغم أعمالهم وعكس آمالهم، وكان لسفره من الغم والأسف عند أولئك القوم ما لا يوصف، إذ اجتمع نيف وتسعون منهم وصحبوه إلى الباخرة التى حملته، وعلامات الحزن والغيظ تنطق على وجوههم، وودعوه وهم كما قيل على عهدهم من السعى خلف الإضرار بالرئيس والمراقب وإن طال [٢٣٥] الأمد: فكتب صاحب جريدة الوطن يومئذ فى هذا / الشأن يقول:

أهم حوادث هذا الأسبوع أن حكومة فرنسا أمرت البارون دى رنج قنصلها الجنرال فى مصر بالحضور إلى باريس حالاً، قال وسبب ذلك هو كما قالت جرائد الإنكليز: إن هذا القنصل كان له اطلاع على أسباب الحركة الأخيرة قبل حصولها بيومين، ومع ذلك لم يطلع رئيس مجلس النظار،

ولا المراقبان العموميان[1] عليها، وترتب على هذا حصول نفور ونشوز بينه وبين المسيو دى بلنيار: قال: ومن هنا يتضح أن سبب عزله هو خروجه عن حدود وظيفته، وتعرضه لما لا يعنيه فى أمور مصر الداخلية، وأقبح من ذلك أنه كان ساعيًا فى تغيير الهيئة الحاضرة حتى قيل إن البند المحرر فى جريدة الكوريه اجبسيان الذى مقتضاه جعل الخديو رئيس مجلس النظار، ودولتلو رياض باشا نايبا[2] عنه هو عن لسانه، أو من تأليفه: قال: وسبب مناصبته لرئيس مجلس النظار هو أن رئيس المجلس بارزه فى اللجنة الدولية وقاومه فى جملة أمور: منها، / تقليل قوة المحاكم المختلطة، وتعلقها [٢٣٦] بالحكومة، ومنها جعل عقاب الجنايات من خصائصها عوضا عن جعله فى يد القناصل الذين كثيرًا ما يتساهلون مع أرباب الجنايات، ويرسلونهم فقط إلى بلادهم ولو تم ذلك لنقص نفوذ القناصل، ومنها فرض ضرائب على الأوروباويين مثل الوطنيين سواء، وغير ذلك، ولما طلب البارون دى رنج جعل المطابع تابعة للمجالس المختلطة، لم يرض دولتلو رياض باشا[3]، وعلى كل حال أظهر لهم الحزم وخلط لهم الشدة بضغث من اللين، ومزج لهم بين التقرب والإدناء والإبعاد والإقصاء وذب عن وطنه وخوذته، ورمى من وراء حرمته، وآثر انتشاب حرب محلية، ولم يرض بسلم مخزية أى أنه رضى بمكافحتهم، ولم يرض موافقتهم فانتعص وانتغص[4] البارون، وسعى فى تقليل من يوافقه ويرافقه على هضم الوطنيين، ولم يدر أن الواجب على من يقوم من الوطنيين أن يدافع عن حقوقهم، كما هم مدافعون عن حقوق رعاياهم، ولم يجعل نفسه ميزانًا بينه وبين غيره، ولم يحب / لغيره ما يحبه [٢٣٧] لنفسه: فهذه الأسباب وغيرها من حب زيادة النفوذ والوجاهة علمته على

---

(١) صحتها المراقبة العمومية (٢) الصحيح نائبًا.

(٣) صاحب الدولة وهو لقب كان يتمتع به رئيس الوزراء.

(٤) هاج وماج.

التطاول على حقوق الخديوية إلى أن صدق عليه المثل القائل من فحر فحرًا لأخيه وقع فيه، ولابد أنه لما يتذكر حدود وظيفته، ويقارن بها سلوكه يأخذه الندم والسدم[1] ويفنى يده عضا وأسنانه رضا، ولو نجح فى العزل والتولية فى مصر لأصبحت البلاد فى حومة ذل، يتحكم فيها كيف شاء فيقلد من يشاء ويمضى أحكامه على رقاب العباد، فاستعيذ بالله من لواقح[2] الكبر فإنها مصيدة إبليس العظمى، ومكيدته الكبرى، وهل ظن أن مصر هى تونس التى أمضت فرنسا فيها أحكامها الشرعية، والسياسية، وألزمت باى تونس ووزراءه بالامتثال ونبذت الشرع الوطنى ظهريًّا، أو لم يدر أنه يجب على نواب الدول أى القناصل، أو السفراء ملازمة حدودهم من مجرد الذب عن حقوق رعاياهم الأجنبيين، ومن الاقتصار على إجراء المخابرات [٢٣٨] السياسية الدولية بين حكومته وحكومة البلاد/ المقيم فيها، والسعى فى إقامة عماد الحق ونشر أمثلة العدل فى صغير الأمور وكبيرها، والتصرف بالسكينة والوقار ومراعاة مقام الحكام، وإذا نصحهم كان ناصحًا شفيقًا وأمينًا حفيظًا غير معنف ولا مجحف ولا ملغب[3] ولا متعب لا يقدم إلى الطرق التى بينه وبينها مسافة بعيدة، ولا يحملن على ظهره فوق طاقته فيكون ثقل ذلك وبالأغلبية كالتطاول على حقوق الحكام والممالك.. أو لم يدر ما هو حاصل فى الآستانة؟ فإن السلطان المعظم بيّن لجميع الدول عدم جواز تداخلهم فى مملكته وكيف قهر غلادسطون[4] بحسن عزيمته، وشدة شكيمته انزوى المستر غلادسطون بعد دولشيو فى زوايا الانكماش، ولم يتيسر له تنفيذ سياسته التى ذهب إليها قبل تقليده زمام الحكومة

---

(١) السدم تعنى الندم والحزن.

(٢) لواقح مفردها ألقح بمعنى الفحل الناقة والريح السُحاب.

(٣) أصلها لغب بمعنى التعب والإعياء.

(٤) يقصد جلادستون رئيس وزراء بريطانيا.

الإنكليزية، ولما رأت فرنسا ذلك لم تجسر على تأييد مطاليب[1] اليونان بل نكصت لئلا تقع فى الورطات، والمشاكل مع أنها كانت فى أول الأمر من أعظم بل أول المساعدين لليونان، هذا مع توقف الدولة عن دفع الفوائد/ [٢٣٩] والديون فإن الواجب على كل دولة أن تقتصر النظر على داخليتها. قال. ولعل سائل[2] يقول: إذا كان الأمر كذلك فلماذا تعرضت فرنسا وإنكلترا لعزل الخديو السابق: أجبتك أن عزل الخديو السابق لم يكن بموجب قانون ولا شرع دولى كما قال سكوتسمان: وكما قال صاحب التيمس أيضًا. ولو كان مع الخديو السابق مشير ناصح، أو وزير فالح لما حصل له ما حصل، ولكن المولى سبحانه وتعالى أضله بسبب مظالمه عن الصواب. فسلم فى أمر لم يسوغه قانون دولى، ولا مسوغٍ من المسوغات كاستغاثة رعاياه مثلاً بالدول، وعلى كل حال فانقاد ذليلاً لفرنسا التى كانت ساعية فى عزله، ثم لإنكلترا التى وافقتها على ذلك قال: ولا نلوم الخديو السابق على هذا العمل، بل الذى يستوجب اللوم هو مشيرو السوء، ولا يتوهمن أحد أن عدم تسديد الفوائد والديون فى آجالها، ونكث بعض العهود والمخاتلة والمراوغة هى من المسوغات الدولية لتعرض مملكة لأخرى فى أمورها الداخلية، وعزل حاكمها/ فهذه بعض دول أوربا، وبعض ممالك أمريكا [٢٤٠] والدولة، وغيرها توقفت عن دفع الديون ومع ذلك لم تجسر مملكة على التعرض لحاكمها بسوء، غاية الأمر أنها أحدثت بعض الوحشة فإذا كان الأمر كذلك فأى مسوغ وأى قانون يجوّز للبارون دى رنج أن يتعرض لمصر فى أمورها الداخلية حالة كون حاكمها مظهرًا غاية الاستقامة، والصداقة فى مراعاة العهود والمحافظة على العقود، فسدد أقساط الديون فى آجالها حتى ارتفعت مقادير البونات، فبعد أن كان ميئاتها[3] خمسة

---

(١) صحتها مطالب. (٢) صحتها سائلا.

(٣) يقصد النسبة المئوية.

وعشرين وخمسين أصبحت الآن اثنين وسبعين،ولو فرضنا أنه لم يفعل ذلك لما جاز للبارون دى رنج أن يتعرض لما لا يعنيه، ولماذا لا نرى غيره من قناصل الدول ناهجًا على منواله فى التطاول والخروج عن حدوده، مع أن مصالح بعضهم فى مصر أعظم من مصلحته، والحاصل أنه يجب علينا الثناء على حكومة فرنسا إذ راعت جانب العدل وتصرفت بغاية الحكمة، وحسمت ما كان ينجم من الشر بين هذا القنصل وبين المسيو دى بلنيار، والحكومة المصرية: قال: وشاع/ أن بعض الفرنساويين عرضوا فى حق [٢٤١] المسيو دى بلنيار لحكومتهم فإذا صح ذلك قلنا: إنه ضرب من الهوس لأن الميسيو دى بلنيار ليس بقنصل، وثانيًا أنه مراقب حركات الحكومة المصرية وضبط المالية وحسن الإدارة والفائدة عايدة[1] على أرباب الديون الذين أغلبهم فى فرنسا، وليس فى مصر، ومن المعلوم أنهم راضون عنه ا.هـ.

قلت: وليس صاحب جريدة الوطن وحده، هو الذى خاض فى بحار الطعن والتنديد، بل وأصحاب بعض الجرائد الإنكليزية أيضًا كجريدتى التيمس والأجبسيان غازيت وغيرهما، إذ فصّلوا وقاسوا وخاطوا وألبسوا هذه الحادثة ثياب القدح، وبالغوا فى المضار والوحشة التى كانت تقع بين الحكومة المصرية والحكومة الإفرنسية، فيما لو بقى البارون المذكور فى خطة القنصلية، واستحسنوا سياسة رئيس جمهور الفرنسيس استحسانًا لا يخلو من التشفى.

وبينما كانت تلك الجرائد تخلط وتخبط وتتسابق فى ميدان الطعن كانت أعوان البارون أيضًا وأنصاره، وذووه يعقدون الجمعيات، ويحفلون المحافل، ويدبرون الوسائل، ويبعثون العرائض والرسائل، إلى رئيس جمهور [٢٤٢] الفرنسيس، ولا سيما زعيمهم المسمى المسيو جاكن، فقد قيل إن هذا

---

(١) صحتها عائدة.

المسيو كان لا ينفك عن حشد الجموع، وتهييج الخواطر ضد الرئيس مصطفى رياض باشا، والمراقب، وكان من أعماله أن جمع فى بيته جماعة من الفرنسيين، وألف منهم لجنة أو عصابة أسماها باللجنة المؤقتة المكلفة بالمدافعة عن مصالح الفرنسيس فى مصر، وترأس عليها ثم أرسل إلى رئيس جمهور الفرنسيس خبرًا يقول: إنى بصفتى رئيس للجنة المؤقتة المكلفة بالمدافعة عن مصالح الفرنسيس فى مصر، أطلب بلجاجة أن تنظروا بعين الدقة والالتفات إلى عريضتنا التى بعثنا بها إلى جانب حكومتنا العادلة، ولم يقف عند هذا الحد بل تعدى إلى عمل ما لم تصل إلينا معرفته أيضًا.

وفى الرابع من ربيع الآخر، نشر المسيو المذكور إعلانا يطلب فيه جميع الطائفة الإفرنسية والتابعين للراية المذكورة إلى الحضور فى نزل[1] اسات بالإسكندرية، فى هذا اليوم، بقصد تعيين لجنة/ نهائية ثابتة تكلف بالدفاع [٢٤٣] عوضًا عن اللجنة الوقتية، فلبى القوم دعوته، وتزاحموا حتى غص بهم المكان، وقامت فيهم الخطباء بين محرض ومثبط ومهيج ومسكن وناصح ومشفق ومحام عن البارون المقدم الذكر، وناقم على أعمال الرئيس والمراقب: قيل: فأثر عمل هذا الزعيم وقومه فى الرئيس أثرًا مؤلمًا وكاد أن يتميز غيظًا لا سيما وقد عادت الجرائد الإنكليزية إلى التلميح بذكر احتمال رجوع البارون إلى خطته، وعدم جزمها بصحة انسحابه، إذ قال صاحب جريدة الإجبسيان غازيت يومئذ فى هذا المعنى ما محصله.

لم يعلم لنا بعد إن كان ثبت وتحقق إبدال البارون دى رنج، بغيره أم لا، غير أن المؤكد عندنا أنه وقع بينه وبين المسيو دى بلنيار المراقب من النشوز والوحشة، ما كان وقع بين المستر فيفيان قنصل جنرال الإنكليز،

---

(١) فندق سات.

والمستر ريفرس ويلسون، الذى كان عاملاً على نظارة المالية أيام الخديو إسماعيل، بل ربما كان أشد وأدهى إذ حملته الوحشة إلى التحزب والتعصب والسعى خلف الإضرار بالمراقب، بكلها[1] فى وسعه / وأعانه على ذلك [٢٤٤] أعوان السوء، وبطانة الفساد.. إلى أن قال.. ومن المعلوم أن خطة القنصلية ليست إلا قاصرة على المدافعة عن مصالح بلاده، وتبليغ المخابرات السياسية المتداولة بين الحكومة المصرية، وبين مملكته، خلافاً لوظيفة المراقب فإنها لا تعتبر إلا خطة مصرية تجرى عليها الرزق[2] من مالها الخاص[3] بحيث لا يمكن إخراج المراقب منها إلا باختياره أو عندما يشاء، قال: فلو عرف كل من المراقب والقنصل وظيفته، ولازم حدودها واعتصم بعصمتها، لما سمعنا قط بوقوع وحشة أو خلاف بينهما. إلى أن قال: أما الوزارة المصرية فحسبى بها وزارة لا تتزلف لأحد ولا تنقاد خلف مشورة أحد، سوى المراقبين ما داموا على وفاق مكين، وليس هناك ما يدعو إلى الاستعانة بالقناصل ما دام الإخلاص حاصلاً، غير أن للمراقبين حق الاستعانة بالقناصل فيما إذا وقع خلاف بينهما وبين الوزارة وأصبحت قوتهما متهددة، أو على وشك السقوط ا.هـ. فكان اضطراب هاته [٢٤٥] الجرائد وترددها فى القول بعد ثبوت انسحاب البارون المومى إليه من خطته، داعيًا لاضطراب الرئيس، وضعف عزيمته، ووقوعه فى الخيال وبلبلة البال..

وبينما هو على هذا الحال إذ علا الذفير[4] وارتفع العثير[5]، وعاد زعماء العصابة إلى ما كانوا عليه من التألب والتحزب، وذلك لأن أحدهم وهو عبد العال بك أبو حشيش أمير الجند السودانى، قبض على أحد الضباط

(١) يقصد بكل ما.
(٢) بمعنى تدفع التكاليف.
(٣) أى ميزانيتها.
(٤) الرائحة النتنة.
(٥) الغبار.

الشراكسة، الذين تحت إمرته، ومعه محضر محرر من لسان كافة أفراد وضباط الجند، ومفاده عدم رضاهم عن أميرهم عبد العال المذكور، وطلبهم العفو من الخديو عما فرط منهم من التظاهر ضد هيئة الحكومة، وإقدامهم على إخراج عبد العال بك من السجن عنوة وأنهم يقدموا[1] أرواحهم ضحية، تحت أقدام سيدهم وخديويهم، : قلت : حدثنى من أثق به، قال : ولقد شاع فى هذا الحين أنه وإن كان الخديو قد أظهر لزعماء العصابة من لين العريكة، وإخلاص الطوية، والبشر والإيناس ما أذهب عنهم الوحشة والانكماش، غير أن حاشيته ورجال ديوانه / كيوسف باشا شهدى أحد [٢٤٦] يا ورانه، ويوسف باشا كمال رئيس دائرته ومن هم على شاكلتهما، فى الجنس والمشرب ما برحوا مذ تظاهر أولئك الزعماء، يدبرون لهم المكائد، ويعملون على هلاكهم، قالوا لم يعلم وقتئذ هل كان ذلك بإشارة من الخديو؟ أو من الرئيس تخلصًا منهم وانتقامًا فقد كان من يوسف باشا كامل[2] المذكور أن استدعى إليه أحد الضباط الشراكسة، الذين تحت إمرة عبد العال بك المقدم الذكر، وأعطاه عريضة بمعنى ما تقدم وثلاثمائة جنيه ذهبًا، وأوصاه أن يطلب منه جميع الضباط وأفراد الجند أن يوقعوا على العريضة، ولكل من يوقع عليها من الضباط ثلاثة جنيهات ومن الأفراد جنيه واحد، وله هو فى مقابلة ذلك حسن المكانة والولاء : قال: فذهب الضابط، وسعى وسط الجند وعمل ما يمكنه من الحيلة، فخدع بعضهم واستمال إليه البعض الآخر، وكاد أن يفوز برضى الكثير منهم، لولا ما انكشف من خفى سره، وذلك أنه أطلع امباشيا[3] على العريضة، وأعلمه / بأنه مبعوث من قبل الخديو، ورغب إليه أن يوقع عليها وله فى [٢٤٧] مقابلة توقيعه الجعل المقرر، فخدعه الأمباشى، وأظهر له من الرغبة والميل

---

(١) صحتها يقدمون. (٣) رتبة من رتب الجند.

(٢) مرة يذكره كمال ومرة يذكره كامل.

ما حقق فيه الأمل، ثم أسرع فى الحال ودخل على قائمقام الآلاى وحدثه بما سمعه ورآه، فقام القائمقام لساعته، وهجم على ذاك المبعوث، وفتشه فعثر على العريضة وعليها نيف وثلاثون توقيعًا، فقبض عليه، وألقاه فى السجن مكبلاً بالسلاسل، وأخذ فى استنطاقه، فاعترف بأنه مرسل من قبل يوسف باشا كمال، فأرسل القائمقام إلى عبد العال بك، يستقدمه، فحضر وأخذ العريضة ورجع بها إلى رفقائه وقص عليهم الخبر: قال: فتشاوروا فى الأمر واستقر رأيهم على الاجتماع بزعيمهم الأكبر، محمود باشا البارودى فبعثوا إليه يستحضرونه إلى معسكر عابدين، الذى هو دار ندوتهم فحضر وانتظمت حفلتهم، وكان من مشورتهم أن قام البارودى وتوّجه صوب الرئيس مصطفى رياض باشا، وقص عليه الخبر: قال: فتململ الرئيس واضطرب، ولكنه كان يظهر الثبات والتجلد، فكان تجلده داعيًا لتهور [٢٤٨] البارودى وإصراره / على ما وطن عليه نفسه من الانتقام من يوسف باشا كمال والبطش به، ثم قام لساعته وتقدم إلى الخديو وأعلمه بالخبر فكان من الخديو ما كان من الرئيس، ولكنه أظهر من الغيظ والكدر والسخط على يوسف باشا كمال ما ثبط همم البارودى وأعوانه، وأصدر أمرًا فى الحال بإبعاده وانسحابه من خطته، حيث أقدم على هذا العمل مع علمه بما شمل زعماء العصابة من العفو والرضاء، وغض الطرف عما فرط، فهاجر يوسف باشا المذكور إلى إقطاعاته بالوجه البحرى وخمدت نيران هذه الفتنة بتبغيده عن مصر القاهرة، وكفى الله المؤمنين القتال ا.هـ.

قلت: ولم يكن لهذه الحادثة عند الرئيس مصطفى رياض باشا من الأهمية، ما كان لأمر عزل البارون دى رنج قنصل الفرنسيس، إذ كان يرى أمامه ما سيتقبله من ضعف السلطة وزعزعة المسند فيما لو عاد البارون، وقد كان تحقق له استفحال أمر العاملين على إرجاعه فحمله [٢٤٩] الخوف على تكليف الخديو، بأن يكتب إلى رئيس / جمهور الفرنسيس بعدم

عودة البارون، واستبداله بآخر، ولما ذاع هذا الخبر تناقله السواد الأعظم من أهالى الإسكندرية ومصر المحروسة، طنطنت به مكاتبو بعض الجرائد الأجنبية، وكان له أثر مؤلم فى قلوب الكثير من الفرنسيس الذين هم على مذهب البارون، وكان من نتائجه ما سيأتى ذكره فى محله إن شاء الله.

وفى الحادي عشر منه أبلغ الميسيو دى لكس قنصل جنرال الروس بمصر المحروسة إلى الخديو، خبر مقتل القيصر إسكندر الثانى[1] فأسف الخديو على فقده، وأظهر علامات الحزن، وبعث إلى القنصل فى ظهر اليوم المذكور مصطفى فهمى باشا ناظر الأمور الخارجية، يقدم إليه من قبل الخديو مراسيم التعزية، والأسف، ثم أرسل تلغرافا إلى ابنه وولى عهده بعاصمة الروس، يعزيه على فقد أبيه القيصر، ويهنيه على ارتقائه أريكة القيصرية، ورفعت فى هذا اليوم قناصل الدول كافة بيارقها منكسة، علامة على الحزن على فقد القيصر المذكور، وفتحت كنائسهم للصلوة[2] على روحه، ودقت / أجراسها دقًّا متقطعا، يحزن طنينه السامعين فرأيت أن أردد [٢٥٠] هنا أسباب مقتل القيصر المذكور، ليكون عبرة لمن اعتبر وتذكرة لمن تذكر.. قال صاحب جريدة الأهرام فى هذا الشأن ما نصه: يتعاقب الليل والنهار متولدين عن الحركة، ونحن بينهما نقوم ونقعد عرضة لحوادثهما، فلا تتحاشى ملكا أو سوقة، ولا تنثر من هذا النظام فريدة فللإنسان أمسه ويومه، وليس له غد فأمسه قد انقضى كأنه لم يكن، ويومه بين داخل فى حكم الأمس وبين داخل فى حكم الغد.. فليس للإنسان إذن إلا عمل

(١) القيصر إسكندر الثانى حكم روسيا بين عامى ١٨٥٥ و ١٨٨١ وسمى بالقيصر المحرر بسبب إصلاحاته خاصة ما تعلق منها بتحرير العبيد اغتيل فى سان بطرسبرج فى ١٣ مارس عام ١٨٨١ بينما كان يتأهب لإصدار دستور معتدل.

(٢) يقصد الصلاة.

يعرض على مرسح عين البصيرة[1] لتنبه العقل إلى القضاء إما بقبوله وإما برفده[2]، قال: ومن تأمل فى حوادث عالمه وقدرها قدرها لقى منها أستاذًا فاضلًا ومدبرًا حكيمًا، صادق القول والنظر، فاعتبر بما أتى واستعد لما يأتى، إذ ليس فى العالم من أمر جديد قال: وعليه فلا يستطيع المدقق، أن يقضى جازمًا بأن طائفة النهليست[3] فى الروسية لم يولدها إلا منتصف الجيل [٢٥١] التاسع عشر، فمن راجع / التاريخ بإمعان وترو علم ما قام من مثل هذه الطوائف فى العالم، وما أتته فى أعمالها من النتائج، وما تولد من غاياتها ومقاصدها من الحوادث، التى لم تكن حادثة ثالث عشر الشهر الجارى، يعنى حادى عشر ربيع الثانى سنة ١٢٩٨ إلا بعضا من كل منها: قال فما الطائفة النهيلية، والحالة هذه إلا من بعض الطوائف المتممة أحكام من سبقها، إلى سن القوانين التى عقد الاختلاف فى شأنها، ولم تحفظ مبادئها إلا بعدم إباحتها سرها وعضد الظروف إياها، وقد تمكن مقامها فى البلاد الروسية أكثر من سواها لأسباب عديدة، وللعالم فى شأن هذه الطائفة مذاهب مختلفة متباينة، لا يحسن القضاء بأفضلها، دون بسطها ببراهينها، وذلك ما لا يسمح به المقام، فنكتفى بأن نشترك مع كل عادل بالقضاء على كل مكيدة غايتها خطف النفوس، لاغتصاب الوقت فى سبيل تأييد مبادئ [٢٥٢] من يكيد، قال: وإن لنا فى هذا الباب بحثًا مسهبًا، نؤجله إلى سنوح / الفرصة، فهذه الطائفة ظهرت فى مبادئها ناظرة إلى بلادها لقاء الممالك الأوربية، ولكن لم تقابل بين حاضرها وماضيها، فتوجيه نظرها إلى هذا الشأن، يبيح لها حق الشكوى، ولم يبح لها حق العقاب بالوجه الذى وضح، ولكن لا يباح لها الأول، ولا الثانى، ولو نظرت فى المطلب الآخر، وبيان

---

(١) مسرح الحياة.

(٢) صحتها برفضه.

(٣) الفوضويون أو العدميون.

ذلك أن الروسية[1] لم تزل على العموم مقصرة عن خطة الدول الأول العظمى، كفرنسا، وإنجلترا، وألمانيا، بالنسبة إلى الحضارة والتمدن، وقد قيدنا الكلام بالعموم، لنخرج تلك البقعة المتمدنة منها بين بطرسبرج وموسكو، فإن سكانها يساوون سكان الممالك الأخرى، علما وتمدنا وحضارة، ولكن لو قابلنا بين ما كانت عليه فى الزمن السابق، وما أجراه فيها الإمبراطور إسكندر الثانى، لحكمنا بفضلها التقدمى، قال: فمن قرأ تاريخ هذه الدولة علم أن شعوبها كانت تنقسم إلى ثلث[2] رتب، أدناها رتبة العامة، ان هؤلاء عبيدا أرقاء للأشراف / أو الكهنة، وكثيرًا ما كانوا [٢٥٣] يسومونهم الخسف والذلة، ويجورون عليهم، وكانت البلاد بالإجمال خاضعة لن[3] يتصرفون فيها مستبدين عائثين، ومن يوم أن أوجب الإصلاح بطرس الأكبر، لم يقم إمبراطور ليعانى أمر الإصلاح الداخلى، كالإمبراطور إسكندر الثانى، فإنه من يوم تبوأ عرش الإمبراطورية، أخذ يهتم بنسخ قوانين الإمتيازات التى تمسك بها الأشراف كل التمسك، وقد تمكن من الحصول على المرام بعد الاجتهاد والثبات، ثم شرع فى سن القوانين القضائية، وأباح للشعب حرية لم تكن له فيها سلف، وعهد إدارة مالية البلاد إلى أشخاص من أولى الكفاءة، وفتح أبواب التجارة والصناعة، ومد الخطوط الحديدية والأسلاك التلغرافية، وكثيرًا ما نقلت التلغرافات والصحف الإخبارية عن أعماله، ما أوجب له الثناء العام من جميع الشعوب والميل الخاص من شعبه، فتحسنت بانتباهه ونشاطه حالة البلاد تحسنًا، نقلها من مقام أدنى إلى مقام أعلى، فكانت المقابلة بين الحالين / [٢٥٤] ممتطية صهاوات التقدم، ولكنها لم تصل إلى النقطة المرغوب فى مقابلتها

---

(١) يقصد الروسيا.

(٢) الصحيح ثلاث.

(٣) الصحيح لهم.

بالممالك الأخرى، القادة وهذا على ما ذكر هو الذى حمل الطائفة النهيلية، على التعاضد والتكاتف لمضادة الإمبراطور، ثم تطاولوا إلى التهجم على المكائد لإعدامه، ولم ينس أحد منا كم من مرة نصبت هذه الطائفة شراكها للإيقاع بالإمبراطور، وكم من مكيدة أتمتها وأحكمتها.

قال: ولم تنس بارين، ولا مكائد ليفاديا: وموسكو، وسكة بطرس بورج وقصر الشتاء: وسواها ولما لم يكن لأعمالهم من جدوى غير ازدياد التنبه، والالتفات من الحكومة، عمدوا إلى المكيدة الأخيرة، التى لم يتموها إلا متحققين بنجاحها، وقد نقلت إلينا التلغرافات تفصيل حادثة ثالث عشر الشهر الجارى.. يعنى حادى عشر ربيع الثانى: ووصل إلينا نص التلغراف الذى ورد لحضرة المسيو دى لكس قنصل الروسيا الجنرال لدى حكومتنا، فكان محصل ما نقل إلينا بالعموم عن ذلك ما يأتى:

[٢٥٥] توجه الإمبراطور بعد الظهر من يوم الأحد ثالث عشر / شهر مارس إلى تفقد معرض العساكر، وبينما كان عائدًا من زيارته إلى السراى، رُمِى والمركبة سائرة، وكانت الساعة الثانية بعد الظهر بقنبرة[١] أصابت مواطىء المركبة، فقتلت وجرحت بعضا ممن كان بمعيته،أما هو فترك المركبة خيفة إلقاء قنبرة أخرى، ولكن ريثما[٢] ألقى رجليه إلى الأرض رُمى بقنبرة سقطت بين رجليه فخلعتهما إلى الحقوين، فخر مغمى عليه لا يبدى ولا يعيد، ونقل حالاً إلى السراى، ولبث فى النزع إلى الساعة ثلاثة ونصف[٣] فأسلم الروح، ولكن لم يتبع ذلك اضطراب أو قلق بل نودى بولى العهد إمبراطورا باسم إسكندر الثالث.

أما الإمبراطور إسكندر الثانى، فهو نجل الإمبراطور نقولا، ولد فى

---

(١) بمعنى قنبلة.

(٢) يقصد حالما.

(٣) صحتها الثالثة والنصف.

سابع عشر أبريل سنة ١٨١٨ من والده المذكور، ووالدته الإمبراطورة شارلوت كريمة فردريك غليوم الثالث ملك بروسيا، وفى سادس عشر أبريل سنة ١٨٤١، تزوج بالأميرة مارى، كريمة لويس الثانى غراندوق دى هس، التى قضت نحبها/ فى ثالث حزيران سنة ١٨٨٠، وفى ثامن عشر [٢٥٦] فبراير سنة ١٨٥٥، خلف والده الإمبراطور نقولا بتبوء عرش الإمبراطورية، وفى ثالث عشر مارس سنة ١٨٨١ قتله النيهليست، وقد خلف ستة أولاد وهم أصحاب السمو الأمراء: إسكندر: وفلديمر: والكسيس: وسيرج: وبولس: والأميرة مارى التى زفت إلى الدوق دوميورك[1] نجل ملكة الإنكليز[2].

وقال صاحب جريدة صوت الحق: وبذلت الشرطة جهد المجتهدين فى القبض على مرتكبى هذه الجناية العظيمة، وكانوا خمسة: امرأة وأربعة رجال وهم: روساكوف، وسكيالابوف، وكيلياتيش، ومكلوف، وصوفيا بارسوكا: ثم ألقتهم فى السجن مكبلين حتى صدور الحكم عليهم بالقتل شنقًا، فلما أن أعلنوا بحكم القضاة كان من أحدهم روساكوف أن طلب قبل أن يقضى عليه ثلاث شمعات وكسرة من الخبز المبارك وإنجيلا وكان يصلى، ويخلل صلاته بالتدخين بفتيلة التبغ، ولما همّوا أن يشنقوه أخذ يحاول إنقاذ حياته/ من الهلكة، فالتمس عفوًا من القيصر إسكندر الثالث [٢٥٧] وعرض خدمته على الحكومة بكشف الأمور المستترة، فلم يجب إلى طلبه..
أما سكبالابوف فخطر بباله أن يناظر ويحاور، فكتب وملأ بطن عشرين صفحة من كتابه فى الدفاع عن دعواه، ولكن لما كان الوقت بعد الظهر ذهبت منه السكينة، وعرته الرجفة والرعدة.. وكذا صوفيا بارسوكا كتبت

---

(١) الدوق أوف يورك.
(٢) الملكة فيكتوريا.

إلى والدتها أن لا تطلب العفو عن يد أبيها لأنها عرفت أن العفو عنها صار غير ممكن.

وكيلياتيش قد حرر مقالة فى الاكتشافات العلمية، وبعث بها إلى المحكمة، حيث كان محفلها معقودًا قائلًا إنه كان يريد أن يخلد ذكره مخصصًا كل ما يكتسبه بواسطة اختراعاته لتربية أبناء المرتكبين ذنوبًا سياسية.

قال: ومع ذلك فقد جرى قتل هؤلاء المجرمين فى الساحة المعروفة بساحة سيمونى، وقد دعيت بهذا الاسم نسبة إلى فرقة من العسكر المشاة، [٢٥٨] ومن الحرس / المعروف بهذا الاسم، وقد نزل فى جهة منها قال: ونصبت المشانق فى بهرة الجند، ولما كانت الساعة الثامنة قبل الظهر قدم الجلاد، ومعه معاونه، وهو القائم بأعمال مدينة موسكو الكبيرة واسمه فرولوف، وقد شاخ فى الجندية، واشتهر بشرب الخمر والإدمان على السكر، وهو طويل القامة، ضليع البدن ذو لحية شقراء طويلة، عليه لباس أزرق وسخ، وحذاء كبير برجليه، وكان حاملًا بيده صرا داخل منديل، فأتى بالحبال المعدة لشنق المجرمين، وهى من قنب أدق من الخنصر، فعلقت ولما كانت الساعة ثمانية وستة وثلاثون دقيقة[١]، وقعت حركة بين الجمع ثم لمعت حراب جند القوزاق، ثم وفدت المركبات الحاملة المجرمين، وكان فى الأولى روساكوف وسكبالابوف، وفى الثانية صوفيا، وعلى يمينها كيلياتيش، وعلى يسارها مكلوف، وكانوا جالسين فى هذه المركبات وظهورهم إلى الخيل كى يظهروا جليًا لأعين المتفرجين، ويبالغ فى فضيحتهم، وكانوا محفوفين [٢٥٩] بالقوزاق، وبشرذمة / من جند المشاة تتقدمهم ضاربة بالنفير والبوق.

ولما أخرج المجرمون من السجن، ألبسوهم لباسًا خاصًا، وعلق فى عنق

---

(١) صحتها الثامنة وستا وثلاثين دقيقة.

كل منهم رقعة مكتوب عليها هذه الكليمات: قاتل أبيه: وكانت صوفيا بارسوكا مغطاة الرأس بقبع، وفوق ثوبها الحريرى رداء أسود طويل ويداها ممتدتان، ومربوطتان إلى بدنها وساترة طرفى يديها بكف* فحين ذاك اصفرت من روساكوف واسكيالابوف الألوان اصفرار الموت، وقد انحدروا قبل الجميع من المركبة، أما صوفيا فأبدت من السكينة أكثر من الباقين، وكان شعرها مسدولاً على كتفيها تنديه الرياح وتحمله على جبينها، فصفهم الجلاد أمام المشانق وصوت البوق والنفير ساعة تلا فيها كاتب السر الحكم الصادر بقتلهم، ثم أومأ إلى خمسة من الكهنة فصعدوا على درج المشنقة، متوشحين بالملابس القدسية ووقفوا أمام المجرمين يقدمون لهم الصليب، وكلهم قبلوه.

ثم رفع الجند البنادق ونزلت الكهنة وعادوا/ يضربون. [٢٦٤]

تنقطع الرواية عند هذا الحد الذى توجد بعده فى أصل المخطوط أربع صفحات خالية يبدأ بعدها فى متابعة أحداث الثورة العرابية

من الهيجان والتحلل بأسباب استفحال أمر زعماء العصابة ما قهقره ورجع به إلى الوراء، بل ذهب بأعماله أدراج الرياح كما سيأتى بيانه فى محله إن شاء الله.

وفى الثامن والعشرين منه، قدم المسيو انجابيه قنصل دولة اليونان بمصر المحروسة إلى الخديو النيشان المعروف بغران كوردون، هدية من ملك

* هو المعروف عند الافرنج بالجوانتى ا.هـ.

اليونان فأطلقت لذلك مدافع من قلعة الجبل، واصطفت الجند بالرحبة التى أمام سراى عابدين، وأجريت المراسم المعتادة فى مثل هذا الاحتفال.

وفى الخامس من جمادى الأول، أتى قنصل جنرال دولة أوستريا إلى سراى عابدين، بموكب حافل وقدم للخديو نيشان سين[1] تيين الذى أهداه له قيصر أوستريا، وبعد نهاية الاحتفال على الطريقة المعتادة عاد القنصل إلى مقره كما أتى.

قلت قد بينا فيما تقدم أن الرئيس مصطفى رياض كان يظن بعد تحقيق خبر تقاعد البارون دى رنج المذكور، وعدم عودته ثانية إلى مصر أنه يصبح خالى القلب، رائق اللب لا تأخذه فى أعماله لومة لائم، ولا يزاحمه فيها مزاحم فبينما هو يقلب الطرف فى بهرة هذه الأمانى، ويعلل النفس بقرب [٢٦٥] انتجاعها، ويتحين انتفاعها، عاد زعماء العصابة إلى التظاهر بمقترحات أخرى، لم تكن للرئيس فى حساب ذلك، إنهم طلبوا من محمود باشا البارودى: ولا أخالهم يفعلون ذلك إلا وهم على عهد منه: أن لابد من إصلاح شأن الجند، والنظر فى حالة تقدم العسكرية والجماكى[2] والمرتبات، وسن قانون مستوفى، يبين فيه كيفية تقدم العسكرى وواجباته، وعدم تقييد حياته فى الخدمة العسكرية، والنظر إلى أهليته واستحقاقه، وكلفوه بإنجاز هذا الطلب فى أجل تسمى بينهم، وكانوا يجتمعون زمرًا فى دار ندوتهم، ويشاورون فيما يجب اتخاذه من الوسائل الداعية للفوز، فكان من البارودى أن رفع هذه الاقتراحات للرئيس وأعضاء مجلسه، ورغب إليهم فى أن يحلوها محل الأهم من الأمور، ويعيروها جانب الالتفات، كى لا يكون من

---

(١) صحتها سان.

(٢) الجماكى كلمة فارسية جمع جمكية أو جامكية تعنى أصلا المرتب الذى يصرف لشراء الملابس ثم أصبحت فى الاصطلاح التركى تعنى مرتب الجند.

أولئك ما لا تحمد عواقبه، قيل: فتململ الرئيس وأعضاء مجلسه وتشاوروا فى الأمر أيامًا، وهم بين إقدام وإحجام وإقرار وإنكار وتخوف وثبات، لا يهتدون إلى أمر/ من الأمور، لما فى هاته المقترحات من المقاصد [٢٦٦] والأسرار الخفية، وصاروا يماطلون الزعماء تارة بزخرف القول وأخرى بمراقبة الفرص، وهم لا ينفكون عن التجمع والتحزب والتألب، أينما صاروا، وحيثما ساروا، حتى فى الشوارع والطرقات وأمام بيوتهم وخصوصًا أمام دار زعيمهم أحمد عرابى بك.

فلما علم الرئيس بما علمه من مقاصد هؤلاء القوم، ورأى أن لا مناص له ولا خلاص إلا بقبول هذه الاقتراحات، وحسم دواعى هذا التظاهر بالتى، لاسيما وقد كان يسمع من إلحاح البارودى وتهويله، ما هاله وأزعجه، أسرع فى الإقرار عليها، وأمر فتشكلت لجنة من أمرء الجند بديوانهم، وتألفت من جاكى باشا، وستون باشا، وبلوتز باشا، وإسماعيل باشا كامل، وأحمد عرابى بك زعيم العصابة، وبرناردى بك، والمسيو جوار سميت أحد مفتشى الدائرة السنية وغيرهم، وأشار على الخديو فأصدر أمرًا بذلك فسارت هذه اللجنة فى عملها سيرًا حثيثًا، ولم يمض سوى قليل من الزمان حتى قدمت للرئيس تقريرًا بينت فيه لزوم تقليل عدد الجند، وجعل حدًّا للترقى/ فى الدرجات العسكرية تخلصًا من ازدياد الدرجات العسكرية، [٢٦٧] تخلصا من ازدياد عدد المستودعين، وأظهرت أن المستودعين بعد الاستخدام فى كثير من المصالح الملكية، والدواوين العمومية، ما يبلغ ألفًا من الضباط وزيادة: قيل: فتداول الرئيس وأعضاء مجلسه فى هذا المبحث، وفى مبحث زيادة جماكى الضباط فلم يروا بدًّا من الإقرار على الثانى فأقروه وقدمه الرئيس للخديو فصادق عليه أيضًا وهو لم يعد ولم يبد. فترتب على ظهوره أن زادت جماكى الضباط على اختلاف مراتبهم، والجند أيضًا، وكان ذلك داعيًا لاختيالهم بل زادهم تغشمرًا وتكبرًا إذا تطاولت أيديهم إلى العبث

بحقوق أرباب الدواوين، والمصالح الملكية فكان النفر من الجند يقيم معها[1] هو عليه من الجهالة مقام المحامى عن أهله وولده، وبنى قريته، وما يجاورها من الكفور، فيدخل ديوان الحقانية.. مثلاً.. وبيده عريضة لأحد قرابته، وخلفه صاحب العريضة ووالده وبنوه ونسائه[2] وربما صحبه الكثير أيضًا من أهل قريته كأنما يزفون عروسًا.

توجد بعد ذلك ٨ صفحات من المخطوط الأصلى خالية

[٢٧٦] إذ كنا فى قلق زائد، وتخوف من يوم حادثة الجندى، التى كانت فى الثالث من شهر مارس لغاية الآن، وما قلقنا وتخوفنا إلا من حسباننا عدم نجاح هذا التغيير، ولكن الله سلم، وما بقى علينا إلا أن نذكر مفصلات هذه الحادثة العسكرية، فنقول قد كان الرئيس مصطفى رياض باشا ووزرائه[3] موضوع تنديد كل الدول المتمدنة ما عدا دولة الإنكليز مع أنه ماسكًا أزمة زملائه مثل ما كان اللورد بيكانسفيلد ماسكًا أزمة الوزارة الإنكليزية، ولا لزوم لذكر إخلاصه عندما كان يشتغل مع المستر ويلسون، والمسيو دى بلنيار، والمستر بارنج، وغيرهم من الذين خدموا لمصلحة تلك البلاد إلى أن قال وقد ذهب أصحاب الخديو إسماعيل وأنصاره، وكذلك العاملون على إرجاع الأمير عبد الحليم باشا والمؤيدون لدعاويه، أنه إذا طرأ على إدارة مصر أى خلل كان، أو أى فشل لتيسر رجوع أحد الاثنين وارتقائه مسند الخديوية، ولذلك نرى أولئك العاملين، يسعون، وهم واثقون ببلوغ الآمال، قالت: أما الفرنسيس ساكنو الديار المصرية، فقد أمسوا فى

(١) يقصد مع ما.
(٢) صحتها نساؤه.
(٣) صحتها وزراؤه.

نكد وكمد عظيمين يعضون يد الغيظ من الرئيس مصطفى رياض باشا، إذ لم يظهر ضلعًا ولا ميلاً نحوهم ولذا نراهم الآن قد اتحدوا مع أحد الحزبين السابقي الذكر، وما كفاهم التنديد والتقريع على الرئيس، بل تمادى بهم الغيظ أيضًا إلى الطعن الشديد بالمراقب الفرنسوى، الذى هو من أبناء جلدتهم ادعاء بأنه لم يراع مصلحة أهل بلده، وترتب على ذلك أن انضم البارون دى رنج مع الحزب المقاوم لهيئة الوزارة، ومن زعمائه الذين لم تهمد حركاتهم، ولا تخمد دسائسهم، قال: ومما زاد المسئلة[1] إشكالاً وخطوبًا ووبالاً حركة الجند، وقيامهم ضد هيئة الحكومة، ولكن قد انكشف عنها الغطاء الآن، وبانت أنها ليست بمؤامرة منتظمة بل إنها عبارة عن حركة فجائية وقعت بأسباب تعلق الجند بأمرائهم الثلاثة، الذين كانوا ألقوا فى السجن لخروجهم عن حدود النظام العسكرى.. إلى أن قال ومع كون هؤلاء الضباط قد قاموا بتعهداتهم للخديو، وأدوا للطاعة حقها ولكن الحزب المقاوم اتخذ هذه الحادثة.

(توقف المخطوط عند هذا الحد).

---

(١) صحتها المسألة.

كشاف هجائى
للأعلام والأماكن

- الكشاف مرتب ترتيبا قاموسيا وروعى أن تكون الكلمة هى الوحدة فى الترتيب ثم الحرف الذى يليها.
- الترتيب لا يدخل فيه أداة التعريف مع بقائها رسما.
- واو العطف تحسب فى الترتيب.
- الأسماء العربية تكتب كما هى إلا الأسماء المشهورة والكنية.
- الأسماء الأفرنجية تقلب باسم العائلة.
- حذف الألقاب الاجتماعية والعلمية.
- ذكرت الأسماء الأصلية، وما دونت بالمخطوط روعى فيه الإحالة.
- عند ذكر اسم الخديوى مجردا دون تحت اسمه.
- عند ذكر لفظ الرئيس كتب تحت مصطفى رياض رئيس الوزراء.
- عند ذكر كلمة مصر وردت تحت مصر المحروسة.

والله من وراء القصد.

إعــداد

كمال محمد على

(أ)

(ب)

(خ)

(د)

(ذ)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ن)

(هـ)

(و)

(ى)

رقم الإيداع		١٩٩٢ / ٢٨٣٣
الترقيم الدولى	977 – 02 – 3638 – 1	ISBN

١ / ٩١ / ٢١٢

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)



٩٥